جامعـــــة غردايـــــة

كليّة العلوم الانسانية و الاجتماعية

قســـم العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع

القِيم السّوسيوتربويّة و المشاركة السّياسية للمرأة المزابية

دراسة حالة النّساء المزابيّات المنتخبات بالمجالس المحليّة البلدية و الولائية في غرداية

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر تخصّص علم الاجتماع التربوي

إعداد الطالبة:

زينب عيسى أوعيسي سكوتي

إشراف الأستاذ:

د. قرليفة حميد

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور خواجة عبد العزيز	رئيسا
الدكتور قرليفة حميد	مشرفا و مقررا
الأستاذة بن عيسى آمال	مناقشا

السنة الجامعية: 2015 – 2016

« *La sociologie est une science qui dérange* »

Pierre Bourdieu

شكـر و عرفـان

إلى أستاذي المشرف د.قرليفة حميد الذي تفضّل و أشرف على هذا العمل، والذي أمدني بكلّ المساعدة.

إلى الرفيقات المرافقات: يمينة حميد أوجانة، زينب عمي سعيد

إلى الهيئات العرفية التي منحتني فرصة المشاركة بالمجلس الولائي

إلى النائب حريز ناصر له جزيل الشكر على مساعدته القيّمة.

إلى زملائي و زميلاتي الأعضاء بالمجلسين البلدي و الولائي لولاية غرداية الذين تعاونوا معي من القرارة، بني يزقن، غرداية، بريان،بنورة

إلى زملائي: العلواني محمد، امعيز الحاج أحمد عبد الحميد،

جابر ترشين، بكير بن الناصر

و مثلما يقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتوجّه بالشكر الجزيل لـ :

الأستاذ الفاضل: حواش عبد الرحمن على مساعدته القيّمة

الآنسة: بوعرعارة سعيدة و القيّمين على المركز الثقافي للوثائق الصحراوية بغرداية

الأستاذ فخار ابراهيم على كل توجيهاته.

إهـداء

إلى والدتي الكريمة حفظهـا الله ...

إلى روح والـــدي رحمه الله ...

إلى روح أختي "كريمـــــة" رحمها الله ...

إلى أخـــي مصطفى و أخـــواتي: فاطمـة، ناديـــة، هاجـــر،

إلى زوجة أخي الفاضلة جميلة،

إلى الأساتذة: يحي، دعاء، حسنى، هبة الرحمن، عماد، ريتاج، تازيري

إلى المهندسين: يحي و يوسف

إلى كل من صبر عليّ طيلة مدّة إنجاز هذا البحث

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... 1
فهرس الجداول:..... 5
مقدمة:..... 6

مدخل الدراسة: المحددات المنهجية

1-: أسباب إختيار الموضوع: 9
1-1: ذاتية:..... 9
1-2: موضوعية:..... 9
2-: أهداف الدراسة: 9
3-: الإشكالية: 10
4- فرضيات الدراسة: 12
5-: تحديد المفاهيم:..... 12
5-1: القيم السوسيوتربوية:..... 12
أ-القيم الاجتماعية:..... 13
ب- القيم التربوية:..... 13
5-2: المشاركة السياسية:..... 13
5-3: المرأة المزابية:..... 13
5-4: المجالس المحلية المنتخبة:..... 13
أ – المجلس الشعبي البلدي:..... 13
ب- المجلس الشعبي الولائي:..... 14
6- الدراسات السابقة: 14
7-: المقاربة السوسيولوجية: 19
8- صعوبات الدراسة:..... 22

الفصل الأول :القيم مفهومها وأبعادها

I – مفهوم القيم، فلسفيا، نفسيا و سوسيولوجيا:..... 24
تعريف القيم..... 25
1-1: تعريف القيم في اللغة : 25

2-1: تعريف القيم في الإصطلاح: 26
2- القيم في الدراسات الفلسفية: 28
3- القيم في الدراسات النفسية: 30
4-القيم في الدراسات السوسيولوجية: 32
II – أبعاد القيم و أنواعها 33
1-خصائص القيم :.....33
2-تصنيف القيم:..... 35
3-مصادر القيم:.....37
3-1: الثقافة مصدر القيم: 37
3-2: العرف و الدين كمصادر للقيم: 37
4-أنواع القيم :..... 41
4-1: القيم التربوية:..... 41
2.4 القيم الاجتماعية:..... 42
3.4 القيم الثقافية: 42
4.4 القيم الدينية و الأخلاقية: 42
5.4 القيم الجمالية: 42
خلاصة الفصل:..... 43

الفصل الثاني: المشاركة السياسية و المرأة الجزائرية

تمهيد: 45
I – مفهوم المشاركة السياسية : 46
1-التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: 48
1-1: تمثيل المرأة الجزائرية بالمجلس الشعبي الوطني:..... 49
1-2: تمثيل المرأة الجزائرية بمجلس الأمة:..... 57
1-3: تمثيل المرأة الجزائرية بالمجالس المحلية المنتخبة :..... 59
2-: نظام الحصة و المشاركة السياسية:..... 60
2-1: مفهوم نظام الكوطا Quota (نظام الحصة):..... 60
2-2: نظام الحصة بالجزائر: 61
2-3: نظام الحصة و المجتمع المزابي:..... 63
3-: المشاركة السياسية للمرأة في غرداية: 67
II- المشاركة السياسية للمرأة المزابية: 72

1-: مشاركة المرأة المزابية بالإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012: 73
2-: مشاركة المرأة المزابية بالإنتخابات البلدية و الولائية 29 نوفمبر 2012: 74
خلاصة الفصل: 77

الفصل الثالث: محددات الدراسة الميدانية

تمهيد: 79
1-مجالات الدراسة: 80
1-1:المجال البشري: 80
1-2:المجال الزمني: 80
1-3:المجال الجغرافي: 80
2-تقنيات الدراسة: 80
2-1: المقابلة: 81
2-2: الملاحظة بالمشاركة: 81
3-منهج الدراسة..... 82
3-1 المنهج: 82
3-2 المنهج الوصفي (الكيفي): 82
3-3 تقنية تحليل المحتوى: 82
4-خصائص مجتمع الدراسة و عينتها: 83
4-1: خصائص مجتمع الدراسة..... 83
4-2: طريقة المعاينة: 84
العيّنة القصدية: 84
4-3: خصائص العينة: 85
خلاصة الفصل: 90

الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخَبة و الرأسمال الثقافي

1-مؤسسة الأسرة:.... 92
2-الهيئات العرفية ذات الطابع الديني:... 94
3-الهيئات العرفية ذات الطابع الاجتماعي- السياسي :.... 96
4-مؤسسة المسجد:... 98
5-اللغة:... 100
6-اللباس الخارجي:... 102

7-الثقافة المحلية:..... 104
نتائج الفرضية الأولى: 106

الفصل الخامس: المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخَبة والقيم الإجتماعية والتربوية

1-علاقة المرأة المزابية المنتخَبة بزملائها الأعضاء المنتخبين:.....109
2-سفر المرأة المزابية المنتخَبة:..... 111
3-المكانة الاجتماعية للمرأة المزابية المنتخَبة:.....113
4-وسائل الاعلام و التكنولوجيا و المرأة المزابية المنتخَبة:..... 115
5-النشاطات غير الرسمية و المرأة المزابية المنتخَبة:.....116
نتائج الفرضية الثانية:.....119
النتائج العامة للدراسة: 121
الخاتمة: 122
المراجـــــع:.....123
الملاحـــــق

فهرس الجداول:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	يبيّن عدد النساء بالمجلس التأسيسي سنة 1962	49
02	يبيّن التمثيل النسوي بالمجلس الشعبي الوطني من 1962 إلى غاية 2016	50
03	يبيّن التمثيل النسوي بالمجلس الشعبي الوطني(الانتخابات التشريعية 2012-2017	53
04	يبيّن ترتيب موقع الجزائر في البرلمان حسب الترتيب العالمي	55
05	يبيّن عدد النساء أعضاء مجلس الأمة بين 1997 و 2006	57
06	يبيّن تمثيل النساء بالمجالس البلدية و الولائية 29 نوفمبر 2012 على مستوى ولاية غرداية	68
07	يبيّن تمثيل النساء المزابيات بالمجالس البلدية و الولائية 29 نوفمبر 2012	75
08	يبيّن توزيع مجتمع البحث بالمجالس المحلية المنتخبة	82
09	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب السن	84
10	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	85
11	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	85
12	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	86
13	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب نوع التعليم	86
14	يبيّن توزيع أفراد العينة حسب العضوية بالمجالس المحلية المنتخبة	87
15	يبيّن توزيع أفراد العيّنة حسب الانتماء الحزبي	88
16	يبيّن مؤسسات التنشئة الاجتماعية و علاقتها بالمرأة المزابية المنتخبة	91
17	يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخبة بالهيئات العرفية ذات الطابع الديني بالمجتمع المزابي	93
18	يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخبة بالهيئات العرفية الاجتماعية و السياسية بالمجتمع المزابي	95
19	يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخبة بالمؤسسة الدينية المسجد	97
20	يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخبة باللغة	99
21	يبيّن اللباس الخارجي للمرأة المزابية المنتخبة بالمجالس المحلية	101
22	يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخبة بالثقافة المحلية	103
23	يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخبة بزملائها الأعضاء المنتخبين	108
24	يبيّن سفر المرأة المزابية المنتخبة	110
25	يبيّن المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخبة و المكانة الاجتماعية	112
26	يبيّن المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخبة و وسائل الإعلام و التكنولوجيا	114
27	يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخبة بالتنظيمات غير الرسمية	116

مقدمة:

يشغل موضوع المرأة معظم المجتمعات الانسانية، فقد تعددت الدراسات التي تناولت الموضوع من مختلف الجوانب و من تخصّصات متعدّدة، و قد تناول علماء الاجتماع موضوع المرأة من جانب قيمها وأدوارها الاجتماعية و الأسرية داخل المجتمع، كما تناول السياسيون قضية مشاركتها السياسية ومسايرتها للتطورات، و كذا علاقتها بالمحيط الاجتماعي.

و تعترض المرأة المقتحمة للمجال السياسي عدة إشكالات تختلف من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، فتجربة المرأة الجزائرية في هذا الميدان حديثة مقارنة بدول أخرى، فهو منحصر في نخبة معّينة ذات رأسمال ثقافي سياسي مكّنها من تقلّد مناصب سياسية.

و قد ساهمت القوانين و التشريعات التي سنّتها السلطات الجزائرية في تمكين المرأة من الوصول إلى أعلى المناصب بالدولة، وهذا ما مكّن النساء من مختلف الطبقات الاجتماعية من تبوّء مراتب و مناصب في مختلف القطاعات، بعد أن كان هذا الميدان حكرا على فئة معيّنة من النسوة اللائي كانت تربطهنّ علاقات مع السلطة الحاكمة.

فبالانتقال إلى المجتمع المزابي الذي هو محلّ دراستنا، نجد أنّ المرأة فيه تحتلّ مكانة محورية و هامّة داخل الفضاء الأسري.

فالتحوّلات الاجتماعية و الاقتصادية جعلاها تدخل مجالات مختلفة كالتعليم والصحة والتّجارة، و بعد صدور القانون العضوي المحدّد لكيفيات تمثيل المرأة، ارتأت الهيئات العرفية المهيكِلة للمجتمع التّأقلم مع الوضع الجديد، و ذلك بضم نساء مزابيات إلى القوائم الحرّة التي تمثّلها للمشاركة بالمجالس البلدية و الولائية لسنة 2012، و هكذا تمكّنت المرأة المزابية من المشاركة السياسية لأول مرّة، رغم أنّها بقيت مرتبطة و خاضعة لمنطق العرف داخل المجتمع.

إنّ تواجد المرأة المزابية بالحقل السياسي قد يؤدّي إلى تغيّر في منظومة القيم و الموروث الثّقافي الذي نشأت عليه، ذلك أن الحقل السياسي يتضمن قيما أخرى قد تتعارض مع القيم التقليدية للمرأة المزابية.

هذا الوضع أسّس لجدلّية خاصّة بالمجتمع المزابي حول مستقبل المرأة المزابية المنتخَبة، ومدى تمسّكها بقيمها التقليدية ذات المرجعية الثقافية و الاجتماعية و التربوية النّابعة عن العادات و التقاليد والعرف والدِّين.

وانطلاقا من هنا و لتناول هذا الموضوع : " القيم السوسيوتربوية و المشاركة السياسية للمرأة المزابية" ، قمنا بتقسيم البحث إلى محاور؛ بداية بالمدخل المنهجي الذي يتضمن بعد المقدمة: إشكالية البحث والفرضيات، و أهم المفاهيم المستعملة في هذه الدراسة، وأهمية البحث و التقنيات المستعملة في الدراسة، أما بالنسبة للفصل الأول فتطرقنا فيه إلى القيم، مفهومها وأبعادها و أنواعها وكذا مصادر القيم بالمجتمع المزابي، أما بالفصل الثاني فتحدثنا فيه عن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالمجالس الوطنية والمحلية المنتخبة، و القوانين التي ساهمت في اعتلائها مناصب سياسية، و عرّجنا إلى مشاركة المرأة المزابية بالانتخابات التشريعية و المحلية (البلدية و الولائية) سنة 2012.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه للجانب الميداني لهذه المذكرة، و قد قمنا بتحليل البيانات الشخصية للمبحوثات و الأسباب التي تمّ على أساسها اختيارهنّ للمشاركة بالانتخابات.

الفصل الرابع خصصناه لتحليل الفرضية الأولى، و الفصل الخامس لتحليل الفرضية الثانية وفي الأخير عرض النتائج العامة للدراسة، و مدى تحقق الفرضيات.

مدخل الدراسة:

المحددات المنهجية

1- أسباب إختيار الموضوع
2- أهداف الدراسة
3- الإشكالية
4- فرضيات الدراسة
5- المفاهيم الاجرائية
6- المقاربة السوسيولوجية
7- صعوبات الدراسة

1-: أسباب إختيار الموضوع:

1-1: ذاتية:

- مشاركتي الشخصية بالعمل السياسي بترشّحي في الإنتخابات ضمن قائمة حرة تابعة لهيئة عرفية، و تعييني مقرر لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافة و الشباب و الرياضة و الشؤون الدينية و الوقف.
- الاحتكاك بالعضوات المزابيات المنتخبات من مختلف البلديات، اللواتي يحاولن الحفاظ على نموذج المرأة المزابية التقليدية بالرغم من دخولهن إلى فضاء العمل السياسي.

1-2: موضوعية:

- نقص الدراسات الاجتماعية التي تهتمّ بقيم المرأة المزابية و مدى تأثرها بالفضاء العام.
- معظم الدراسات التي تناولت موضوع المرأة بالمجتمع المزابيّ كانت وصفية أنثروبولوجية.
- التحوّلات اللافتة للانتباه في موقف المجالس العرفية في الآونة الأخيرة من مشاركة المرأة بالحياة السياسية بالمجالس المحلية المنتخبة.

2-: أهداف الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط، نذكر منها:

- البحث عن تأثير المشاركة السياسية على قيم المرأة المزابية المتواجدة بالمجالس المحلية المنتخبة.
- هذه الدراسة تمسّ عنصرا مهما في المجتمع المزابي، و هي المرأة، و التي يعتبرها المجتمع بأنها خُلقت لتكون "أمّا مثالية "و ربّة بيت"، غير أن الواقع يثبت غير ذلك بخروجها للعمل والمشاركة السياسية بالمجالس المحلية المنتخبة.
- تحسيس المجتمع إلى ضرورة إشراك المرأة المزابية المتعلّمة في قرارت الهيئات العرفية، و تكوينها للمشاركة السياسية بالمجالس المنتخبة مع المحافظة على قيمها و هويتها.
- محاولة لتغيير نظرة المجتمع المزابي للمرأة المزابية المتعلمة و العاملة.

3-: الإشكالية:

يحظى موضوع المشاركة السياسية للمرأة بأهمية لدى مختلف المجتمعات و تتباين في شأنه الآراء والمواقف بين مؤيدين و معارضين ، فقد كانت المرأة المسلمة تُستشَار و عضوا مشاركا في الحياة السياسية والاجتماعية في عهد الرسول، و كانت لها مشاركة سياسية فعالة في حياة المجتمع من اهتمام بأمور المسلمين وصولا إلى الجهاد، و في هذا السياق يقول عبد الحميد أبو شقة " إن الدخول في الإسلام مع معارضة الأهل و السلطة الحاكمة، ثم ما يتبعه من الاهتمام بأخباره أو التعرّض للتعذيب بسببه أو الهجرة من الوطن في سبيله كل هذا يعتبر نشاطا سياسيا و كانت المرأة تشارك الرجل في مثل هذه النشاطات نصرة للدين الجديد " [1].

و يشهد التاريخ على دور المرأة الجزائرية السياسي و الاجتماعي و الثوري خلال نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، إذ لم تعرف الاستسلام و الاستياء من الوضع رغم الظروف التي كانت سائدة آنذاك من أميّة و جهل فقد لبّت نداء الثورة، و لم تؤثر العوامل الشخصية للمرأة على قرارها في المشاركة في محاربة المستعمر، و بعد الاستقلال تراجع دورها السياسي، و كان الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات الإطار الوحيد الذي مكّنها من المشاركة السياسية على أن تكون موالية للحزب الحاكم .

كما أثبتت المرأة المزابية حضورها في المجتمع رغم أنها لم تتلقى تعليما عاليا ، إذ كانت تلازم الكتاتيب التقليدية فتأخذ نصيبا من حفظ القرآن و عقيدة التوحيد وهذا ساعدها على تكوين رأسمال للمرأة ، و بتحول المجتمع دخلت المرأة المزابية المدارس الرسمية رغم المعارضة الشديدة التي كانت سائدة آنذاك بالمجتمع ، كما كان للمرأة المزابية مواقف تاريخية في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي إلى جانب جبهة التحرير الجزائرية ، و كذا مشاركة أول إمرأة مزابية بالانتخابات المحلية سنوات السبعينات و يتعلق الأمر بالسيدة دادي عدون عائشة إلاّ أنّ خصوصية المجتمع المزابي المحافظ جدا جعلت من المشاركة السياسية للمرأة بسيطة تكاد لا تذكر.

[1]- عبد الحليم أبوشقة، **تحرير المرأة في عصر الرسالة، الجزء الثاني: مشاركة المرأة في الحياة الإجتماعية** ، دار القلم للنشر و التوزيع، الكويت، 2002، ط 6، ص 55.

قد عــرف المجتمع المزابي تحوّلات اجتماعية و اقتصادية أثّرت في الأسرة و وضعية المـرأة إلا أنّ المرأة المزابية لم تشارك – عن طواعية – في الانتخابـات التشريعيــة ماي 2012 و الانتخابات المحلية نوفمبر 2012 بل كان ذلك استجابة للقانون العضوي رقم: 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 [1]، الذي يحدّد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة أو ما يسمى بنظام " الحصة أو الكوطة " الذي وضع كشرط لمشاركة أي قوائم حزبية أو قوائم حرة .

إذ تبنّى مجلس باعبد الرحمن الكرثي[2] وضع قوائم حرة لتمثيل المجتمع المزابي بالانتخابات التشريعيّة ماي 2012 و البلدية و الولائيّة من نفس السنة، و تمّ ضمّ نساء مزابيات من مستويات علمية و ثقافية مختلفة في ظلّ معارضة شديدة كونها أول تجربة بمزاب تتبناها هيئة عرفية محافظة، إضافة إلى تحفّظ أعلى هيئة دينية بمزاب " مجلس عمي سعيد "، الذي أصدر بيانا – لم يُنشَر – يتحفّظ فيه عن شرعية ترشيح المرأة بالانتخابات.

و قد أدّى تناول بعض الصحف الجزائرية لخبر تحفّظ مجلس عمي سعيد من موضوع مشاركة المرأة المزابية، ضجّة بالمجتمع المزابي مما أدّى بمجلس باعبد الرحمن الكرثي إلى إصدار بيان أورد فيه أن قضية المرأة "*لم ولن تكن حجر عثرة في المشاركة بالرغم من أنّنا أبدينا رأينا وموقفنا الواضح في القضية وفي حينه، حيث أكّدنا على أحقّية المرأة في الترشّح والعمل السياسي مع أخيها الرجل دون فرض أية نسبة*" [3].

هذا التضارب في البيانات يعكس مدى رفض المجتمع المزابي و تحفظه من ترشّح المرأة لما يعتقده البعض أن اعتلاء المرأة المزابية للمناصب السياسية له خطورة على المرأة و دينها و قيمها و لما في المناصب من إغراءات،[4] وهذه الخطورة تكمن في فقدانها الرأسمال الثقافي التقليدي الذي كوّنته من مختلف مؤسّسات التّنشئة الاجتماعية.

---

[1] -القانون العضوي رقم: 12/03 الصادر بالجريدة الرسمية رقم: 01 بتاريخ : 14 جانفي 2012 ، ص 46.

[2]- مجلس باعبد الرحمن الكرثي ممثل أعيان قصور وادي مزاب و هو هيئة عرفية تعنى بالشؤون الاجتماعية و السياسية للمجتمع المزابي

[3]- بيان صادر عن مجلس باعبد الرحمن الكرثي يوم الإثنين 24 أكتوبر 2012.

[4]- محاضرة: **الموقف الشرعي من العمل السياسي و قضية ترشيح المرأة في الإنتخابات** ، عمر بن يحي أولاد اعمارة ، 23 مارس 2012 ، غرداية، منشورة على موقع: Youtube

إنّ انتقال المرأة المزابية من الفضاء الخاص للأسرة إلى الفضاء العام (السياسي) سيجعلها تكتسب قيمًا سوسيوتربوية و ثقافية تختلف عن تلك التي اكتسبتها و المتعارف عليها بالمجتمع المزابي، و تغيرا في دورها في الحياة الاجتماعية ،و قد تؤثر مشاركتها السياسية على منظومة القيم لديها، كما قد تتعارض المشاركة السياسية للمرأة مع قيمها، لذلك يمكننا طرح التساؤلين التالين:

- هل تؤثر المشاركة السياسية على الرأسمال الثقافي للمرأة المزابية المنتخبة ؟
- هل تؤثر المشاركة السياسية على القيم الاجتماعية و التربوية للمرأة المزابية المنتخبة؟

4- فرضيات الدراسة:

و عليه نطرح الفرضية العامة :

ـ المشاركة السياسية للمرأة المزابية بالمجالس المحلية المنتخبة لا تؤثر على قيمها الإجتماعية و التربوية .

الفرضية الأولى:

لا تؤثّر المشاركة السياسية على الرأسمال الثقافي للمرأة المزابية المنتخبة .

الفرضية الثانية:

لا تؤثّر المشاركة السياسية على القيم الاجتماعية والتربوية للمرأة المزابية المنتخبة .

5-: تحديد المفاهيم:

5-1: القيم السوسيوتربوية:

القيم هي مجموعة من المعايير و المقاييس المعنوية بين الناس، يتفقون عليها فيما بينهم و تنقسم إلى عدة أنواع، و قد اخترنا لبحثنا القيم الاجتماعية و التربوية.

أ–القيم الاجتماعية:

هي معايير و معتقدات تظهر في سلوك الأفراد ،فالقيمة هي إلتزام الأفراد بأي شيء مرغوب فيه، و تتضمّن الاهتمام بالناس،و مساعدتهم و خدمتهم، و النظر إليهم نظرة إيجابية كغايات لا كوسائل لتحقيق أهداف شخصية، و تجسّد نمط الفرد الاجتماعي.[1]

ب– القيم التربوية:

هي القيم التي يكتسبها الفرد عن طريق العملية التربوية التي يتلقاها بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة و المسجد و المدرسة، ومنه نستنتج أن القيم التربوية للمرأة المزابية أنّها مجموع المعتقدات والمعايير التي تكوّنها المرأة المزابية من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية منذ ولادتها و تؤهّلها لكي تكون أمّا مثالية.

5–2: المشاركة السياسية:

هي درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة و صنع القرار، فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي، و أبسط صور المشاركة هو التصويت (أي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الانتخابات)، و تتمثل المشاركة أيضا في الانضمام إلى الأحزاب السياسية والمشاركة في المجالس المنتخبة. و بمعنى أوسع فالمشاركة السياسية هي عبارة عن أفعال إيجابية يؤديها الأفراد بمجتمعاتهم.

5–3: المرأة المزابية:

هي إمرأة جزائرية، ذات أصول أمازيغية تنتمي إلى المجتمع المزابي، إباضية المذهب، تستمدّ رأسمالها الثقافي من مختلف مؤسسات وأنظمة المجتمع المزابي.

5–4: المجالس المحلية المنتخبة:

أ – المجلس الشعبي البلدي:

يتشكل هذا المجلس من أعضاء منتخبين يتراوح عددهم بين 7 و 33 منتخبا،و يتم تحديد عدد المقاعد المطلوب شغلها حسب عدد السكان بالولاية حسب كل بلدية طبقا لأحكام المواد 79 و 82

[1] – ماجد زكي الجلاد، **تعلم القيم و تعليمها**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، الأردن، 2005، ط2، ص 48.

من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ويتم اختيار المنتخبين بموجب الاقتراع السّري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات.

ب- المجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي جزء أساسيا من الولاية التي تضم الوالي و المدراء التنفيذيين، فالولاية تعتبر جماعة إقليمية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المادي كمقاطعة إدارية للدولة في آن واحد، و تجسيدا لمبدأ اللامركزية فإنه يتوجّب أن تتّسم بهيئة تمثّل الحكم الجماعي ألا و هي المجلس الشعبي الولائي الذي يفرض نوعا من الرقابة على التنفيذيين، و ترتكز نشأته على طريق الاقتراع المباشر والعام من طرف المواطنين على أساس قوائم انتخابية تتعلق بالدوائر الانتخابية، و ينتخب المجلس لمدّة 05 سنوات، كما يجب أن يتماشى عدد أعضاء المجلس مع عدد سكان الولاية حسب المادة 12 من قانون الولاية 39-38 الصادر بتاريخ 1969/05/23، الجريدة الرسمية رقم 44. الصادرة بتاريخ 1969/05/23 حيث يبلغ عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي بغرداية 39 عضوا .[1]

6- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

بعنوان: Femme Algérienne – à travers la condition feminine dans le constantinois depuis l'indépendance

للباحثة: Hélène Vandervelde Dailliere [2]، أجرتها سنة 1972 .

و نشرت من طرف ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1980.

درست الباحثة وضعية المرأة الجزائرية في المجتمع و مدى مساهمتها في الحياة الاجتماعية، و انطلقت من ثلاثة ملاحظات أساسية:

- غياب المرأة الجزائرية عن الحياة الاجتماعية و العامة لاسيما في المدن الداخلية

[1] – المادة: 99 من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

[2] - Hélène VANDEVELDE, **Femmes Algériennes (à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance)**, Office de Publications Universitaires, Alger, 1980.

- عدم انسجام العمل المجتمعي مقارنة بتحليل الأسباب التاريخية لها.
- غياب تكوين سياسي للمرأة الجزائرية.

و لقد درست الباحثة منطقة قسنطينة والمناطق المجاورة لها حيث بلغت عينة البحث 1292 فردا، وتوصلت الباحثة إلى نتائج عامة قبل أن تتطرق إلى المشاركة في الحياة العامة، حيث أن النساء بالمجتمع الجزائري لهن إمكانيات قليلة للخروج و التعارف، الشيء الذي يجعل الانغلاق هو السمة المميزة للمجتمع النسائي و حتى بالنسبة للواتي استفدن من الخروج للدراسة أو العمل، فإنهن بقين محافظات، واقتصر تواجدها على مجالات التعليم و الصحة و الإدارة.

أما عن مشاركة المرأة في الهياكل السياسية، فالباحثة ترى أن المرأة الجزائرية ورثت منذ الاستقلال امتيازات قانونية خاصة لا سيما في المجال السياسي، و هذا عقب مشاركتها في ثورة التحرير، إلا أنها بقيت بعيدة عن التطبيق الميداني حيث كان الانتخاب بالوكالة قد قلص من مشاركة المرأة في الانتخابات.

و استنتجت الباحثة بأن ضعف المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية آنذاك يعود إلى تأثير المحيط والفكر الاجتماعي بالمجتمع، و تحكّم المجتمع الرجالي في جميع المراكز العامة و في المناصب السياسية.

الدراسة الثانية:

بعنوان: **النخبة السياسية النسوية الجزائرية – نائبات مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني نموذجا**[1] للباحثة بن إخلف رشيدة .

و قد انطلقت الباحثة من خلال التساؤل الآتي: هل تولي عدد من النساء لمناصب سياسية عليا في الدولة هو مؤشر لتكون نخبة سياسية نسوية في سياق سيرورة إعادة هيكلة مكانة المرأة في المجتمع أم، أنه يندرج في إطار استراتيجية تسيير عملية انتقاء النخب السياسية في الجزائر؟

[1]- بن إخلف رشيدة، **النخبة السياسية النسوية الجزائرية – نائبات مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني نموذجا**، لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الثقافي بجامعة الجزائر، 2012- 2013 .

و من خلال هذا التساؤل الرئيسي، طرحت الباحثة سؤالين فرعيين: ما هي آثار مكانة المرأة في المجتمع الجزائري في سياق التحولات الاجتماعية و الاقتصادية الكبرى في الجزائر على تولي المرأة لمناصب سياسية عالية؟

و ما هي مكانة المرأة في الاستراتيجية المتبعة من طرف السلطة الحاكمة لانتقاء النّخب السياسية في الجزائر؟

و قد اعتمدت الباحثة على فرضيتين رئيسيتين:

الفرضية الأولى:

لاحتكاك المرأة بأوساط الممارسة السياسية و الجمعوية دور في انتقاء المرأة لتولي مناصب سياسية عليا.

الفرضية الثانية:

يلعب المحيط العائلي و المسارات المهنية و الاجتماعية للمرأة دورا ايجابيا في فتح المجال لدخول المرأة على مناصب سياسية عالية.

قسمت الباحثة بحثها إلى فصول :

الفصل الأول: الإطار النظري و المنهجي

الفصل الثاني: قراءة في نظريات النخب

الفصل الثالث: العوامل الاجتماعية و الثقافية المحددة لتشكل نخبة سياسية نسوية في الجزائر

الفصل الرابع: تحليل نتائج البحث الميداني (تجربة العمل البرلماني كنموذج لتشكل نخبة سياسية نسوية في الجزائر)

حاولت الباحثة دراسة موضوع النخبة السياسية النسويّة و ظاهرة تقلد النساء الجزائريات لمناصب حساسة على أعلى مستوى كالوزارات و مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني ، كما تطرقت إلى مكانة المرأة بالمجتمع الجزائري في سياق التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و توليها لمناصب سياسية عالية والإستراتيجية المتبعة من طرف السلطة الحاكمة من أجل إنتقاء النخب السياسية في الجزائر .

شملت عينة البحث عضوات بالمجلسين الوطني و مجلس الأمة منتخبات و معينات، و قد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج:

تشكّل النخبة النسوية في الجزائر لم يتم خارج رحم السلطة، بل تمّ داخل أجهزة السلطة و أنظمتها المختلفة، بحيث تتدرج المرأة في العديد من المناصب و توكل إليها المهام، ليتم في الأخير استدعاءها لتولّي منصب قيادي، و هؤلاء النسوة كنّ محافظات على علاقاتهن بالسلطة الحاكمة عبر مختلف فترات الحكم منذ الاستقلال، و أن أغلبهن كانت لهن علاقة مع العمل النضالي و النشاط الجمعوي، و الالتزام الحزبي.

كل المبحوثات لاقين الدعم من المحيط الاجتماعي و المساندة المتواصلة من الأهل و الأصدقاء خصوصا من الوالدين، فكان بذلك المحيط العائلي عاملا مساعدا لنجاح المبحوثة في الوصول إلى تحقيق أهدافها و احتلال مناصب قيادية، هذا الوضع أفرزته التغييرات الاجتماعية و الثقافية و خاصة في المجتمع الجزائري، و تجسيدها في الواقع على شكل تغير إيجابي لنظرة العائلة لتعليم البنت واقتحامها لسوق العمل و خروجها من البيت .

الدراسة الثالثة:

التعليم الجامعي و القيم السوسيودينية المزابية للفتاة المزابية [1]، للباحث فخار ابراهيم.

انطلق الباحث من خلال تساؤل إشكالي يتضمن:

إذا كانت التربية والتعليم يحفظان هوية المجتمع و يحميان قيمه، فلم نسجل هذا " التحفظ الاجتماعي " من التحاق الفتاة المزابية بالجامعة؟ و هل فعلا يؤثّر التعليم الجامعي في القيم السوسيودينية للفتاة المزابية؟ و كيف هي طبيعة التأثير؟ كما تساءل إن كان اندماج الفتاة المزابية في الوسط الجامعي يوجه قيمها نحو الحداثة و يجعل تمسّكها بالقيم السوسيودينية التقليدية يقل.

والتساءل الأخير: إذا توافقت أهداف الفتاة المزابية من دراستها الجامعية، مع الصورة التقليدية النموذجية للمرأة في المجتمع المزابي، يجعل تمسكها بالقيم السوسيودينية التقليدية يزيد؟

و طرح الباحث الفرضية العامة:

[1]– ابراهيم فخار، **التعليم الجامعي و القيم السوسيبودينية للفتاة المزابية**، دراسة ميدانية بالمركز الجامعي غرداية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربوي الديني، جامعة غرداية، 2011-2012.

– يؤثر التعليم الجامعي في القيم السوسيودينية للفتاة المزابية حسب مستوى اندماجها في الوسط الجامعي، و طبيعة أهدافها من الدراسة الجامعية.

أما الفرضيات الجزئية:

– كلما زاد اندماج الفتاة المزابية في الوسط الجامعي، قل تمسّكها بالقيم السوسيودينية التقليدية للمجتمع المزابي.

–كلما كانت أهداف الفتاة المزابية الجامعية تتوافق مع الصورة التقليدية النموذجية للمرأة في المجتمع المزابي، زاد تمسكها بالقيم السوسيودينية التقليدية لمجتمعها.

تطرق الباحث بالجانب النظري إلى موضوع الجامعة الجزائرية ثم موضوع القيم، و المجتمع المزابي إذ بيّن الخصائص التي تميزه و بناءه الاجتماعي و نظمه التي تتميز بقوة التنشئة و الضبط الاجتماعي السائد بقوة، كما أبرز القيم السوسيودينية بالمجتمع المزابي و هي: القرآن حفظا و تلاوة، الطهارة، الأمانة و الثقة والاحترام، الطاعة و الانقياد، التمسك بالهوية، السّمت و اللباس، التكافل الاجتماعي، التطوع ....إلخ

وتوصّل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

ـ تجد الفتاة المزابية صعوبة في الاندماج في الوسط الجامعي، فاندماجها محدود و منخفض بالنظر إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية في مزاب و قوتها و على درجة الضبط الاجتماعي الممارس على أفراده.

ـ الفتاة المزابية الجامعية متمسكة بالقيم السوسيودينية التقلدية للمجتمع المزابي، لكن هذا التمسك متباين في المستوى و الدرجة.

ـ يتمثّل الهدف الأول من التحاق الفتاة المزابية بالجامعة في اكتساب العلوم و المعارف قبل الحصول على الشهادة أو التوظيف و العمل، و هذا يتوافق مع الصورة التقليدية في المجتمع و مع الهدف من تعلمها، المحصور في اكتساب العلم و المعرفة دون غيره.

ـ الفتيات اللاّتي تتوافق أهدافهنّ مع صورة المرأة التقليدية في المجتمع – مع انخفاض نسبتهنّ – هنّ الأكثر تمسكا بالقيم السوسيودينية التقليدية للمجتمع المزابي.

تعقيب على الدراسات:

إنّ الدراسات السابقة قد مكّنتنا من تحديد متغّيرات بحثنا و الوقوف على جوانب مهمة حول الوضعية الاجتماعية للمرأة و مشاركتها السياسية من جهة، و كذا أهمّية القيم الاجتماعية و الثقافية والتربوية والدينية في حياة المرأة.

و الملاحظ من خلال هذه الدراسات أن منظومة القيم السائدة بالمجتمع الجزائري تشكل في كثير من المواقف حجر عثرة أمام دخول المرأة إلى الفضاء السياسي و فضاءات اجتماعية أخرى و يعود ضعف المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية إلى تأثير المحيط والفكر الاجتماعي بالمجتمع الجزائري.

أما عن الدراسة التي تضمنت جانب القيم السوسيودينية، فقد تناول مدى اندماج المرأة المزابية (الطالبة الجامعية) بالفضاء الخاص بالجامعة و محافظتها على القيم السوسيودينية من المنظور التقليدي و تأثرها من المحيط الجامعي، فالتعليم الجامعي وجّه قيم الفتاة المزابية نحو الحداثة، و تعلّم الفتاة المزابية بالجامعة يتّجه إلى أن يصبح أمرا واقعا و أن يحظى بقبول اجتماعي بالمجتمع المزابي.

7-: المقاربة السوسيولوجية:

استخدم بورديو عدة مفاهيم سوسيولوجية لتحليل ظواهر اجتماعية ، منها ثلاثة مصطلحات نجدها حاضرة في إطار ما يسمى نظرية الممارسة تتمثل هذه المفاهيم في مفهوم " الحقل " و " رأس المال" و "الهابيتوس".

مفهوم الحقل:

هو مصطلح مستعار من الكهرباء المغناطيسية، و هو يعني حيّزا ما يسري فيه منطق متناسق للأشياء. و اقتباس هذه الكلمة في العلوم الاجتماعية أتى من هذا المنطق، إذ لاحظ علماء الاجتماع بأنه لا يتمّ إدراك المفاهيم إلا من خلال الحقول، [1]، في إطار التجربة و الخبرة المتراكمة و في إطار العلاقات المحددة في الحقل هذا ما ذهب إليه بيير بورديو الذي اعتبر أن للمفاهيم صفة إجرائية، بمعنى أنها لا تحمل مضمونها و تكتسب معناها إلا في إطار استخدامها في الواقع و في إطار نظام معين من العلاقات.

[1] -عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم و الإشكالات من الحداثة إلى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ط1، ص 99.

تتنافس في الحقول الاجتماعية مجموعة من الرساميل، والكلّ يراهن على تحصيلها ومراكمتها قصد استثمارها، ليقع الاعتراف بها اجتماعيا حيث تصبح رأسمالا رمزيا، يخوّل لصاحبه موقعا معينا ضمن لعبة التمايز، وأهم أنماط الرأسمال :

الرأسمال الثقافي le capital culturel

هو رأسمال رمزي يحظى بتقدير معنوي من قبل أفراد المجتمع، و يتكون من مجموعة من الثروات الرمزية تتمثل في المعارف المكتسبة (كأن يكون الفرد كفء في مجال معرفي، أن يكون مثقفا، يتقن اللغة جيدا، و البلاغة ... إلخ)، التي يتوارثها الأفراد عن طريق الوضع الطبقي للأسرة، حيث يرث الفرد مجموعة من أنماط التفكير و الميول كرأسمال ثقافي يمنحه قيمة و مكانة اجتماعية معينة.

و من جهة أخرى تحقيق الفرد لانجازات مادية هو أيضا رأسمال في حالة موضوعية، و هو ميراث ثروات ثقافية(لوحات فنية، كتب، معاجم ...) [1]، و التي يحصل عليها الفرد عن طريق التعلم و الرغبة في المعرفة والبحث المتواصل والاجتهاد العلمي والتجربة التاريخية المتراكمة بالتنشئة الاجتماعية.

و يجب الإشارة إلى أن **بورديو** أن مفهوم الرأسمال الثقافي يأخذ عدة معاني، حيث يمكن للرأسمال أن يكون اقتصادي يتمثل في دخل الفرد و رصيده المادي، كما يمكن أن يكون اجتماعيا يتجسد في العلاقات الاجتماعية.

الرأسمال الاجتماعي le capital sociale :

يمثّل مجموع اللقاءات والعلاقات والمعارف، والصداقات (...) التي تمنح المفوض مقدارا معينا من المكانة الاجتماعية وسلطة الفعل ورد الفعل الملائم بفضل كم ونوعية هذه العلائق والروابط .الرأسمال الاجتماعي هو مجموع الموارد الفعلية أو الكامنة والتي ترتبط بحيازة شبكة دائمة من العلاقات شبه المؤسساتية من التعارفات والاعترافات المتبادلة ، أو بعبارة أخرى الانتماء إلى مجموعة معينة أو مجموعة مفوضين يتوحدون بروابط دائمة ومنفعية، فرأس المال الاجتماعي يحمل مجموعة من القيم أو المعايير غير الرسمية و المشتركة بين أبناء جماعة ما، و تهيء لهم بذلك إمكانية التعاون مع بعضهم البعض.

[1]– ستيفان شوفالييه و كريستيان شوفيري، **معجم بورديو**، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع،تر الزهرة ابراهيم، الجزائر، 2013، ط1، ص 162.

الرأسمال البشري Le capital humain :

لا يقتصر فقط على عدد الأفراد المستخدمين بشركة معينة و إنما هو أيضا عبارة عن معارف وكفاءات متنوعة مهما كانت درجة اندماجهم.

الهابيتوس: L' habitus:

يعتبر **بيير بورديو** من علماء الاجتماع الذين مايزوا بين الاستعدادات الثقافية الباطنية و التي يسميها بالخاصية الذاتية " الهابيتوس"، و بين المظهر الخارجي الذي يسمّيه البنية الاجتماعية في كتابه "سوسيولوجيا التربية".[1]

و يقصد بالهابيتوس: ميلا أو توجها أو نزوعا، و حسب تعبيره هو:" نسق من الاستعدادات الدائمة و القابلة للنقل، يعمل في كل لحظة بدمجه للخبرات السابقة، كمصفوفة من الادراكات، التقييمات، و الأفعال، و يتيح إنجاز مهام لا نهائية التنوّع. "[2]

لا يمكن اختزال " الهابيتوس " في القدرة الناتجة عن التعود على التكرار بل ترتبط بالعادة المكتسبة والامتلاك الواعي و التطبع و القدرة على التصرف الإرادي، حيث يرى **بيير بورديو** بأنّ الهابيتوس مكتسب في حقل معطى من غير أن نكون مضطرين للتفكير في كل أفعالنا و حركاتنا ، فالهابيتوس يقتصد التقدير العقلي و التفكير.[3]

فالفاعلون يحددون اختياراتهم تلقائيا بفعل الهابيتوس الخاص بهم، و من دون أن يحتسبوا لذلك الاكراهات التي تثقل قراراتهم، و خصوصا ثقل الماضي و التاريخ، و ذلك لكونه مدمجا و مؤقلما، "فالعادة الثقافية" كما تسمى أيضا تساعد الفرد على عالمه و التعامل معه و إعطائه معنى و تفسيرا معينا، فضلا عن أنها تقولب دوافعه و اهتماماته بأشياء بعينها و إهماله لأخرى.[4]

---

[1]– أجنر فور، **الانتخاب الثقافي**، تر: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2005، ط1، ص 84.

[2] – عماد عبد الغني، **مرجع سابق**، ص 102.

[3] – ستيفان شوفالييه و كريستيان شوفيري، **مرجع سابق**، ص 285.

[4] – شحاته صيام، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى مابعد الحداثة**، مصر العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2009، ط 1، ص 178-179.

8- صعوبات الدراسة:

- تحفّظ أغلبية المبحوثات من التسجيل الصوتي للمقابلات، و الذي أثّر كثيرا على بحثنا حيث اضطررنا إلى كتابة كل ما ورد عن المبحوثات.

- صعوبة إنتقاء العينة، بحيث قمنا بتتبّع نشاطات المبحوثات بمختلف البلديات، و محاولة التعرّف على المنتخبات اللّواتي يلتزمن بالحضور إلى مداولات المجالس البلدية ودورة المجلس الشعبي الولائي.

- صعوبة اجراء المقابلات مع المبحوثات لارتباطاتهن بوظائف أخرى.

- حداثة موضوع المشاركة السياسية للمرأة بالنسبة للمجتمع المزابي، هذا ما جعل بعض المبحوثات يرفضن التعاون معنا بحجة أن الموضوع خاص و لا يجب الخوض فيه.

- قلة الدراسات في علم الاجتماع التي تناولت البحث بطريقة تحليل مضمون المقابلات،و نأمل أن تكون ذات أهمية علمية.

الفصل الأول:

القيم مفهومها وأبعادها

المبحث الأول: مفهوم القيم، فلسفيا، نفسيا و سوسيولوجيا

المبحث الثاني: أبعـــاد القيـــــم و أنـــــواعها

I – مفهوم القيم، فلسفيا، نفسيا و سوسيولوجيا:

تمهيد:

تعد القيم من أهم محددات صفة كل من الفرد و المجتمع، و يختلف الأفراد فيما بينهم فيما يصدر عنهم من سلوك تبعا لاختلاف القيم المتبناة. كما تختلف خصائص كل مجتمع عن المجتمع الآخر تبعا لاختلاف نوعية القيم التي يتبناها و الثقافة السائدة. كما أن القيم تحدد المعايير التي من خلالها يمكن الحكم على الشيء بأنه صالح أو غير صالح.

و نظرا لأهمية موضوع القيم فقد تناولها العلماء و الفلاسفة و التربويون و المهتمون بعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد و علم النفس لتحديد معنى القيم و اختلفوا حول طبيعة القيم و دلالاتها .

في هذا الفصل و نحاول أن نوضح طبيعة القيم من حيث مفهومها بصفة عامة، كما نستعرض وجهات نظر علماء النفس و الاجتماع و الفلسفة في تحديد هذا المفهوم، و معرفة محدداته لإبراز تصورهم عن مفهوم القيمة لما له أهمية في تشكيل سلوك الإنسان.

تعريف القيم

يتضمن هذا المبحث تعريف مصطلح " القِيم "، فالقِيم جمع لكلمة قيمة و هي مشتقة من الفعل الثلاثي قوم ، و لكي نعرف مفهوم القيم يجب أن يخضع التعريف لعدد من المعايير، منها أن يكون قابلا للترجمة الإجرائية، و أن يكون واضحا لجهة تميزه عن مفاهيم متقاربة مثل الاتجاهات و المعايير الاجتماعية و الحاجات.

فقد تم استخدام " القيمة " في ميدان علم الإقتصاد ، و استخدم علماء الإجتماع ألفاظا أخرى مثل الطرائق الشعبية أو العرف (القيم) أو التصور الجمعي و هذا للإشارة إلى الجوانب الثقافية التي لها صفة التقييم و التي يتطلبها أي مجتمع و يمتثل لها أعضاؤه .

1-1: تعريف القيم في اللغة :

فقد ورد بالمعاجم اللغوية مجموعة من الدلالات لكلمة " قيمة" و جمعها " قيم " ، و هي مشتقة من الفعل الثلاثي قوم [1]، و تعني قدر الشيء أو قدر و مكانة الفرد، و الإنسان القيم: الشخص المعتد به ذو المكانة و القدر الرفيع .

و الفعل قيم الشيء: أي قدره و قيمه و حدد قيمته.

مثال: " ذلك الدين القيم " **ذلك الدين الحق العدل المطلق"**؛ حيث حدده تحديدا بأداة التعريف (أل).

و نجد في القرآن الكريم قوله تعالى:" وذَلكَ دينُ القَيّمَة "[2]، أي المستقيم الذي لا زيغ فيه و لا ميل عن الحق. و القيم مصدر بمعنى الإستقامة .و منها أيضا: "استقام الأمر " و معناه: اعتدل.[3]

و في الحديث الشريف: " قالوا يا رسول الله: لو قومت لنا، فقال: الله هو المقوم": أي لو سَعَّرْتَ لنا أي حددت لنا قيمتها، و أمر قيم أي مستقيم.

---

[1]– ماجد زكي الجلاد، **مرجع سابق**، ص 19.

[2]– قرآن كريم، سورة البينة، آية: 5.

[3]– الربيع ميمون، **نظرية القيم في الفكر المعاصر بين المطلقية و النسبية**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1980، ص 28.

كما وردت كلمة " قيمة" Value في اللاتينية و هي مأخوذة من الأصل اللاتيني Valeo ، واستخدمها الفرنسيون في العصر الحديث للإشارة إلى إسم النوع من الفعل " قام " أو وقف و اعتدل، كما استخدم الشعراء هذا المفهوم لابراز بعض المقومات الخاصة بالشجاعة و الكرم. [1]

1-2: تعريف القيم في الإصطلاح:

قد أثار مفهوم القيم عدة اشكالات لغوية خصوصا و أن هذا المفهوم لم يكن مستعملا في التراث العربي [2]كما ذكر الباحث ناصر الدين الأسد ، و لم تتفق الميادين العلمية على تحديد خاص لهذا المصطلح ، و وفقا لبعض المراجع كانت فكرة القيمة ، مفهوما اقتصاديا بسيطا و صريحا: " تعني القيمة استحقاق الشيء، و التقويم تقدير ما يستحقه ".[3]

و تعرفها فوزية دياب بأنها : " الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بمجموعة المبادئ و المعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، و الذي يحدد المرغوب فيه و المرغوب عنه من السلوك ".[4]

و يعرف محمد أحمد بيومي القيم بأنها كل ما هو مرغوب فيه من الفرد أو الجماعة الاجتماعية وموضوع الرغبة قد يكون موضوعا ماديا أو علاقة اجتماعية أو أفكار أو بصفة عامة أي شيء يتطلبه ويرغبه الجميع. [5]

فالقيم هي مجموعة من المعايير و المقاييس المعنوية بين الناس يتفقون عليها فيما بينهم، ويتخذون منها ميزانا يزنون به سلوكاتهم .

---

[1]- سلوى السيد عبد القادر، **الأنثروبولوجيا و القيم**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2010، ص 211.

[2]- ناصر الدين الأسد، **نظرات في لغة المصطلح و في مضمونه، أزمة القيم و دور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2002، ص 49.

[3]- طوني بينيت و آخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة ، معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع**، تر سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 2010، ط1، ص 547.

[4]-فوزية دياب، **القيم و العادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ط2، ص 52.

[5]- محمد أحمد بيومي ، **علم إجتماع القيم** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1981، ص 146.

و لابدّ من التذكير بأن السلوك السوي يختلف من ثقافة إلى أخرى، أي قد يكون سلوكا سويا بثقافة ما، لكنه سلوك غير سوي في ثقافة أخرى، فكل مجتمع له ثقافته التي تميزه عن غيره من المجتمعات، و كل ثقافة لها عدد من القيم التي تنبع من هذه الثقافة، و كل فرد من أفراد المجتمع يكتسب هذه القيم بدرجة أو بأخرى و تتفاوت درجة اكتساب الأفراد في المجتمع الواحد تبعا لمدى عمق الثقافة في مجتمعه، و مدى انتماء الفرد لهذا المجتمع .

فقد استعملت القيمة بعض المعايير أو المقاييس التي تستمر خلال الزمن، و تمدنا بمعايير يستخدمها الناس لتنظيم و ترتيب رغباتهم المتنوعة، و لذلك فالناس يغفلون أو يقيمون الأشياء والأفعال و الأفكار طبقا لمقياس المسموح و المرفوض ، فإن هذا يشير إلى أن هؤلاء الناس يستجيبون إلى نسق قيمي .[1]

و تعمل القيم كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد و هي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، فالقيم هي العوامل أو القوى الحقيقية في الحياة الاجتماعية ، و القيم تشكل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب أو الخطأ ، و تقوم بترشيد السلوك، وتدعم الأنظمة الاجتماعية و هي التي تحدد و تحتفظ بالبناء الاجتماعي و ذلك من خلال ما تمد به القيم من تماسك و انتظام[2]، و كل اتجاه مصحوب بقيمة، و القيمة و الاتجاه جزءان لعملية واحدة و لا معنى لأحدهما دون الآخر، فحياة الإنسان خاضعة للاتجاهات و القيم معا.

من خلال ما سبق فالقيم هي جملة الأفكار التي يؤمن بها الناس فيما يتصل بالسلوك الأخلاقي أو السلوك الملائم و ما هو خطأ و ما هو صواب أو مرغوب فيه ، فالقيم هي الضابط الأساسي للسلوك الفردي و الاجتماعي بالمجتمع باعتبار السلوك هو المحك الفعلي للقيم .

و نلاحظ مما سبق من التعريفات أنه يصعب إيجاد تعريف شامل للقيم كونها موجودة بمختلف المجالات العلمية، إلا أنها تشترك في عناصر معينة من بينها أن القيم تحدد سلوك الأفراد بالمجتمع.

[1]- محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 140.

[2]- محمد أحمد بيومي، **القيم و موجهات السلوك الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 186

2- القيم في الدراسات الفلسفية:

من الأوائل الذين اهتموا بدراسة القيمة هم الفلاسفة فقد إختلفوا في الأساس الذي تقوم عليه، و كان أخذ و رد بين المدارس الفلسفية. ثم ظهرت النظرة الدينية للقيمة في المسيحية و الإسلام.[1]

فقد ورد بالمعجم الفلسفي: يقال قيمة الشيء مقداره و قيمة المتاع ثمنه و يطلق من الناحية الذاتية على الصفة التي تجعل من ذلك الشيء مرغوبا أو مطلوبا.

أما من الناحية الموضوعية فتطلق على ما يتميز به الشيء ذاته من صفات تجعله مستحقا للتقدير إن كثر أو قل، و من الفلاسفة اليونانيين الذين تحدثوا عن مصدر القيم الإنسانية نذكر "**أفلاطون**" الذي يرى بأن مصدر القيم هو عالم المثل الذي يمتاز بأنه عالم أبدي و غير متغير و مطلق.[2]

ففلسفة " **أفلاطون** " تجعل مصدر القيم الإنسانية خارجا عن الحياة و الخبرة الواقعية للإنسان وأنّ مصدرها عالم المثل و هو عالم ثابت و مطلق. إذ يعتقد مثلا بأن الفضيلة موجودة في عالم المثل، والروح تأتي منه و هي محملة بالفضيلة، و عليه فما كان خيرا سيظل كذلك ، و الروح تدرك بذاتها ما في الفعل من خيرية من خلال التذكر.[3]

أما " **كانط** " فيرى أن مصدر كلا من الحق و الجمال و الأخلاق هو العقل ، كونه يعطي للخبرات الحسية شكلها الخاص الذي ندركه، حيث إن التركيب الداخلي للعقل يحتوي على مفاهيم هي مقولات الفكر و هي موجودة في العقل وجودا مستقلا عن الخبرة و سابقة لها . و يبدو جليا تقديس المثاليين للعقل باعتباره في نظرهم المصدر الوحيد للقيم.

و تنقسم القيم في المنظور الفلسفي إلى ثلاثة أقسام تنضوي تحتها مسالك الإنسان في حياته و هي الحق و الخير و الجمال.

---

[1]- ثريا التيجاني، **القيم الإجتماعية و التلفزيون في المجتمع الجزائري**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2011، ص 55.

[2]- فوزية دياب، **مرجع سابق**، ص 32 .

[3]- مصطفى حسيبة، **المعجم الفلسفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2009، ط1، ص 587.

و لفظ القيمة في مجال الأخلاق يعني الخير و نقيضه الشر بحيث تكون قيمة الفعل فيما يتضمنه من خير أو ما نرى فيه من خير كلما كانت المطابقة بين الفعل و صورة الخير كلما كانت قيمة الفعل أكبر.[1]

فعلى سبيل المثال ، يرى الفيلسوف " **فولتر** " بأن قيمة الخير يعرف بداهة و لا يختلف فيه إثنان مهما اختلف الزمان و المكان ، فالراعي التتري و الصباغ الهندي و البحار الإنجليزي يعتقدون بأن العدل خير و الظلم شر .

و قد أوردت فوزية دياب في كتابها القيم و العادات الاجتماعية بأن أول من استخدم لفظ القيمة هو الفيلسوف الألماني " **لوتز** " و العالم اللاهوتي " **ريتشل** " و كذلك الفيلسوف " نتشه" الذي كان لنجاح فلسفته دورا في انتشار استعمال كلمة " القيمة " بألمانيا و هكذا احتلت نظريات القيمة المكانة الأولى بألمانيا حوالي عام 1900، ثم تلتها إنجلترا و أمريكا حوالي 1910 .[2]

إن أصحاب المنظور الفلسفي قد أبرزوا دور القيم كأحد المحددات الرئيسية في توجيه السلوك الإنساني رغم اختلاف اتجاهاتهم حيث ترى الفلسفات المثالية بأن القيم مستقلة و منعزلة عن الخبرة الإنسانية، أما الإتجاه الثاني يرى بأن الفلسفات الطبيعية ترى بأن القيم جزء لا يتجزء من الواقع الموضوعي للحياة والخبرة الإنسانية .

[1]- **الموضع نفسه**، ص 588.

[2]- فوزية دياب ، **مرجع سابق**، ص 15.

3- القيم في الدراسات النفسية:

تعتبر القيم من المفاهيم الأساسية في ميدان علم النفس، فهي هي عبارة عن تنظيمات معقدة لأحكام عقلية و انفعالية معممة نحو الأشخاص و الأشياء أو المعاني ، كما يمكن اعتبارها وحدات فكرية و معرفية توظف لتقييم سلوكات الأفراد و تمييز الجيد و الرديء منها و المناسب و غير المناسب وما يجب أن يقوم به و ما يجب أن يمتنع عنه. [1]

تشير الدراسات النفسية و الاجتماعية إلى أن مجالات القيم هي الوجدان و الفكر، و يتبادل هذان المجالان التأثير و التأثر بفعل القوى المحركة لهما لتكوين القيمة عند الفرد.

و يعرف **دولانشير** القيمة بأنها " تنظيم لمعتقدات و أفكار مرتبطة بأحكام مرجعية تجريدية، أو مبادئ ناتجة عن معايير أو نماذج سلوكية غائية. فهي تعبر عن أحكام أخلاقية إلزامية أو تفضيلية، من أجل معايير أو نماذج سلوكية ، إن كل ما يمكننا أن نعطيه أفضلية معنى لحياتنا يسمى قيمة "،[2]فالتعريف الأخير يتضمن جانبين للقيمة :

- جانب شخصي يتمثل في علاقة الفرد بكل ما من شأنه أن يعطي حيوية و قيمة لحياته.
- جانب اجتماعي يتمثل في ثقافة المجتمع التي تمنح دافع الامتثال للقيم الاجتماعية.

فالقيم تبدأ بظهور ميل الفرد نحو أشياء مرغوب فيها ، ثم تتميز بشخصيتها فتدفع الفرد لاختيارها من ضمن بدائل أو تفضيلات أخرى ، و يزداد الميل لدى الفرد بازدياد تجاربه و بكمية الأشياء المعروضة عليه ، في وسطه الأسري، و محيطه الاجتماعي ، و من ثم تكتسي القيم لدى الفرد طابعا شخصيا واجتماعيا مميزين .

كما عرفها بعض علماء النفس بأنها المثل العليا التي تدفع الفرد للقيام بعمل ما اتجاه هدف معين، إذ يعتبر " **رايتستون** " و " **جاستمان** " أن القيمة هي : " عدد قليل من المثل العليا الأساسية

[1]- غسان منير سنو، **القيمة و المجتمع**، دار صادر، بيروت، لبنان، 1997، ط1، ص 16.

[2]- الطاهر بوغازي، **القيم التربوية مقاربة نسقية**، منشورات الحبر، 2010، ط1، ص 29.

التي يمكن أن تعيننا على تفسير سلوك الإنسان"[1] فهي بنظرهم المثل العليا القليلة التي يتبناها الإنسان، و التي عن طريق معرفتها يمكن تفسير السلوك الذي يصدر من الإنسان.

وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهي تفصح عن نفسها في المواقف، والاتجاهات والسلوك اللفظي والسلوك العقلي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة.[2]

و يتضح من هذا أن هناك اتفاقا بين مجموعة من علماء النفس على أن القيم عبارة عن مجموعة الأحكام التي يصدرها الأفراد أو الجماعات ، و قد عرفها آخرون بأنها عوامل أو رغبات شعورية و من هؤلاء " جنزبرج " الذي عرف القيمة بأنها عبارة عن " عوامل شعورية موجهة للسلوك و مؤثرة في التكيف " [3]

[1]- نبيه ابراهيم اسماعيل، **الإنسان و السلوك الاجتماعي**، مركز الاسكندرية للكتاب،بدون سنة، مصر ، ص 85.

[2]- عماد عبد الغني، **مرجع سابق**، ص 143.

[3]- نبيه ابراهيم اسماعيل،**مرجع سابق**، ص90.

4-القيم في الدراسات السوسيولوجية:

و من المنظور السوسيويولوجي كان الإهتمام بالقيم و دورها في توجيه سلوك الأفراد و الجماعات والبناءات الاجتماعية مؤثرا على مستوى الرؤى النظرية أو المعالجة المنهجية ابتداء من اسهامات الرواد الأوائل ككارل ماركس و ماكس فيبر و إميل دوركايم .. تالكوت بارسونز و غيرهم.

فيرى "**كلايد كلاكهون** " أن القيمة مفهوم تجريدي للمرغوب فيه الذي يؤثر على اختياراتنا من عدة بدائل لطرق و وسائل و أهداف السلوك [1]، و عرفها أيضا بأنها: " تصور صريح أو ضمني خاص بفرد أو مميز لجماعة عما هو مرغوب فيه، ويؤثر على الإختيار من بين البدائل المطروحة من أنماط ووسائل و غايات الفعل. [2]

و يتضمّن مفهوم القيمة بالمعنى الاجتماعي إتخاذ قرار أو حكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة إزاء موضوع ما، و يتم ذلك بناء على نظام من المعايير و المبادئ.

فقد ميز العلماء بين القيم الخاصة بالمجتمع القديم الذي تسوده القيم التقليدية، و القيم الخاصة بالمجتمع العصري الذي تسوده القيم العصرية، و بين قيم المجتمع الريفي و قيم المجتمع الحضري.[3]

و كان " تالكوت بارسونز" يرى الحياة الاجتماعية من خلال أفكار البشر، و بخاصة من خلال معاييرهم و قيمهم. فالمعايير هي تلك القواعد المقبولة اجتماعيا التي يستخدمها البشر في تقرير أفعالهم. أما القيم فهي ما يعتقده البشر كما يجب أن تكون عليه الحياة، و و هي أيضا لها تأثير في تحديد أفعال الشر .

فالقيم بالنسبة " **لبارسونز** "هي : " النماذج المعيارية معرفة في ألفاظ عامة، نموذج التوجيه المرغوب فيه للنسق ككل، مستقلا عن التخصيص لموقف أو وظيفة متميزة داخل النسق " [4]

---

[1]- فوزية دياب ، **مرجع سابق**، ص 52

[2]- سلوى السيد عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 212.

[3]- أحمد طاهر مسعود، **المدخل إلى علم الاجتماع العام**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط1، ص154.

[4]- محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الثقافي**، مرجع سابق، ص 146

II – أبعاد القيم و أنواعها

1- خصائص القيم :

للقيم مجموعة من الخصائص لما لها من أهمية بالغة في حياة الفرد و المجتمع ككل ، فقد اهتم الباحثون بالعلوم الإنسانية بتصنيف القيم، و محاولات تصنيفها تعكس وجهات نظر و تيارات فكرية و نظرية متنوعة من حيث منطلقات هذه التصنيفات فقد صنفها البعض على أساس الموضوع، أو المصدر، أو الزمن، أو غير ذلك .

و يرى علماء الإجتماع أنه ليست كل القيم ظاهرة أو واضحة و عمومية أو حتى شعورية ، فقد بين الأنثربولوجيين بأن نسق القيمة قد يكون مستترا أو غير متعرف عليه في ثقافة معينة ، كما أنها ليست متساوية في الأهمية إذ يمكن ترتيبها بطريقة هرمية من مستوى عال في التجريد مثل القيمة العليا أو المطلقة إلى مستوى أدنى من القيم، و يصنفها علماء الإجتماع القيم بطرق مختلفة، إذ لديها درجات مختلفة من التأثير على الفعل كونها ليست متساوية في الأهمية فهي تقع في ترتيبات هرمية و كأنها مرتبة في سلّم تندرج فيه من مستوى عال في التجريد مثل القيمة العليا أو المطلقة إلى مستوى أدنى من القيم و الخاصة بالعلاقات بين الوسيلة و الغاية.[1]

و قد حدد بعض الباحثين خصائص القيم و هي :

- القيم ذاتية وشخصية: ترتبط القيم بشخصية الفرد وذاته ارتباطا وثيقا، وتظهر في صورة مختلفة تتجلى في تفضيلات و اهتمامات و اختيارات و اتجاهات و أحكاما، فهي تؤثر وتتأثر وفقا لذاتية الفرد و اهتماماته و ميوله و رغباته و تأمله و ذوقه، إذ أن تفاوت الناس في حكمهم على الأشياء يكون نتيجة لاختلاف بناءهم الشخصي و لمعتقداتهم حولها، وهذا يؤكد أهمية الترسيخ العقلي للعقائد و التصورات عند بناء القيم.[2]

[1]- نفس المرجع، ص 163.

[2]- عيسى عيسى، **نقل القيم في مرحلة الطفولة المبكرة (دراسة وصفية تحليلية لرياض الأطفال بالجزائر العاصمة)**، كتابك للنشر، الجزائر، 2014، ط1، ص 47.

- القيم قابلة للتعرف، و إن كانت تفرض نفسها على الإنسان، ليست عملا من أعماله. ولذلك فهو لا يستطيع أن يقرر ما هو الخير في ذاته، و ما هو الحق في ذاته، فالقيمة قيمة مهما كان موقفه منها. [1]
- القيم نسبية: و تعني نسبية القيم أنها تختلف من حيث تقديرها و بيان أهميتها و جدواها من إنسان لآخر، و من مكان لآخر، و من زمان لآخر،كما أنها تختلف باختلاف الثقافات والأشخاص و الأجيال، فما يبدو لجيل قيمة لا يبدو للجيل اللاحق كذلك و ربما صارت سلبية، و مرجع ذلك كله إلى المعتقدات و التصورات التي تنبع منها القيم. [2]
- تمتاز بخاصية الانجذاب، توجد في الأشياء و الموضوعات فتميز الأفراد و الجماعات بمواقفهم وسلوكهم اتجاهها.
- تحمل القيمة معنى في صميمها، مما يعطي للحياة نظاما يسلكه الفرد و الجماعة للوصول إلى الاستقرار في الحياة، و هي غائية يسعى المجتمع إلى تحقيقها في أفراده.
- القيم معايير للسلوك، فهي أساس إصدار الحكم على الأشياء و الموضوعات من قبل الفرد والجماعة.[3]

[1]–الربيع ميمون، **مرجع سابق**، ص 34.

[2]–عيسى عيسى، **مرجع سابق**، ص 47.

[3]– الطاهر بوغازي، **مرجع سابق**، ص 35.

2-تصنيف القيم:

نظرا لتعدد القيم و تنوعها، واختلاف تعريفاتها، أورد العلماء تصنيفات متعددة لها، و قد يبدو على هذه التصنيفات أحيانا التناقض و التداخل و التعارض، إذ نلاحظ تصنيفات خاصة بالفلاسفة، و أخرى لعلماء النفس و التربية، و كل تصنيف منها يعتمد معيارا محددا محاولا أن يضم تحته منظومة القيم الخاصة بالعلم الذي يعالجه، مما يجعل هذه التصنيفات وجهات نظر لكل منها إيجابياته و سلبياته[1] ، وسنعرض في هذا المبحث أهم التصنيفات التي يعتمد عليها أغلب الباحثين في علم الاجتماع:

أولا: على أساس مضمون القيمة: و يتضمن القيم النظرية، القيم الاقتصادية، القيم الجمالية، القيم الاجتماعية، القيم سياسية، القيم الدينية.

ثانيا: على أساس مقصد القيمة: و تنقسم إلى:

- قيم غائية: و تكون هدفا لذاتها، فقيمة السعادة مثلا تعد قيمة غائية مطلوبة لذاتها.
- قيم وسيلية: و تعتبر تلك القيم وسيلة لبلوغ أهداف أخرى. فشراء سيارة مثلا لدى البعض يمثل وسيلة لتحقيق قيمة أخرى، تكمن في الحصول على مكانة مرموقة في المجتمع كالوجاهة.[2]

ثالثا: على أساس شدة القيمة و درجة الإلتزام التي تفرضها:

تتفاوت القيم فيما بينها من ناحية الإلزام تفاوتا كبيرا بقدر درجة الإلزام الذي تفرضه و نوع الجزاء الذي توقعه على من يخالفها.

رابعا: على أساس عمومية القيمة:

و يقصد بهذا المعيار مدى شيوع القيمة و انتشارها، و تنقسم إلى:

- قيم عامة: و هي القيم الشائعة و المنتشرة في المجتمع بغض النظر عن فئاته و طبقاته و بيئاته، وتمثل هذه القيم الإطار القيمي العام الذي يحتكم إليه أفراد المجتمع كإكرام الضيف و صلة الرحم. و تنبع أهمية هذه القيم في تحقيق التجانس و التكامل بين الأفراد، و توحيد اتجاهاتهم، و التخفيف من حدة الصراع القيمي.

---

[1]- ماجد زكي الجلاد، **مرجع سابق**، ص 47.

[2]- ثريا التيجاني، **مرجع سابق**، ص 69.

- قيم خاصة: و هي قيم متعلقة بمواقف و مناسبات اجتماعية معينة أو بمناطق محدودة، أو بطبقة أو جماعة خاصة كمراسيم الزواج و الختان و الولادة.

خامسا: على أساس وضوح القيمة:و تنقسم إلى:

قيم ظاهرة (صريحة)و هي القيم التي يصرح بها الفرد و يعلن عنها بالكلام.

قيم ضمنية: وهي القيم التي يستدل عليها من خلال السلوك المنظم الذي يصدر عن الأفراد، لا بصفة عشوائية.

- قيم تقويمية:و هي القيم التي يستند إليها الإنسان في عمليات المفاضلة بين الأشياء في المجتمع.[1]

سادسا: على أساس دوام القيمة:و تنقسم إلى:

- قيم عابرة: و هي القيم العارضة السريعة الزوال ، توجد لوقت قصير مؤقت لارتباطها بحدث ما أو ظاهرة معينة تزول بزوالها، فقد تظهر قيمة معينة بين طلبة الجامعة تتعلق بموضة ما أو سلوك معين ثم سرعان ما تتلاشى و تزول.
- قيم دائمة: و هي القيم التي تعمر طويلا و يتناقلها الناس من جيل إلى جيل، و تتخذ صفة الإلزام والتقدير كالقيم الخلقية من صدق و أمانة و عدل .

سابعا: على أساس شدة القيمة: تتنوع القيم وفقا لهذا الأساس إلى:

- قيم تفضيلية: و هي القيم التي يفضل أن تكون، حيث يشجع الفرد على تمثلها في بصورة تفضيلية غير ملزمة، و لا يكون جزاء من يخالفها شديدا أو صارما مثل: إكرام الضيف، والإحسان إلى الجيران، و صلة الأرحام.
- قيم ملزمة: هي القيم التي يجب الالتزام بها و يكون جزاء من يخالفها شديدا، و من أمثلتها القيم المتعلقة بالمعتقدات الدينية، و بعدم الاعتداء على الآخرين أو إيذاءهم، و الالتزام بمعايير المجتمع الخلقية.[2]
- قيم مثالية: و هي القيم التي يتطلع الناس إلى تمثلها في سلوكهم و لكنهم يشعرون بصعوبة تحققها بشكل دائم و بصورة كاملة. و من أمثلتها: الإيثار، و التضحية، و البذل و العطاء.

و يلاحظ أن تلك التصنيفات لا تجمع كل القيم الموجودة في الحياة جمعا مانعا؛ فهناك من يميز بين نوعين أساسيين من القيم:

---

[1]- **نفس المرجع**، ص 74.

[2]- ماجد زكي الجلاد، **مرجع سابق**، ص 50.

النوع الأول: يتيح هذا النوع فرصة الإختيار بين أنواع مختلفة من الأنشطة التي تحدث في الحياة اليومية، و من ثم فإن التمسك بها أو مخالفتها يخضع للإختيار و للأفضلية بين الوسائل و الغايات الناجحة و من ثم لا توجد حتمية للتمسك بها.

النوع الثاني: هي القيم الأساسية و يعد الخروج عليها تهديدا مباشرا لكيان المجتمع، و من هنا يكون هذا النوع من القيم ملزما لكل أفراد المجتمع.

3-مصادر القيم:

3-1: الثقافة مصدر القيم:

ترتبط القيم بالثقافة ارتباطا وثيقا إذ أن القيم تنبع من ثقافة المجتمع الذي يكون القيم، لذلك نجد أن القيم في المجتمعات تختلف باختلاف الثقافات.

و باعتبار أن المجتمع المزابي له خصوصية ثقافية تميّزه عن الكثير من المجتمعات المحليّة، وجب علينا ذكر مصادر القيم في هذا المجتمع.

3-2: العرف و الدين كمصادر للقيم:

ترتبط القيم ارتباطا وثيقا بالدين و العرف كمصدرين لها رغم اختلافها من مجتمع إلى آخر ،كما تختلف درجة تأثير العرف و الدين على القيم ، إلا أن من أهم مصادر القيم بالمجتمع الإسلامي هي المؤسسة الدينية الأولى و هي المسجد إذ يحتل المكانة الأولى بين المؤسسات التي تساهم في تكوين الأفراد و التأليف بينهم و نشر القيم بالمجتمع . و للمجتمع المزابي مؤسسات دينية و عرفية يحتكم إليها في الحياة الاجتماعية، و هذه المؤسسات تصدر قرارات و قواعد تضبط ممارسات الأفراد و توجه سلوكاتهم حسب المعايير المعترف بها اجتماعيا و ذلك للحفاظ على القيم السوسيوتربوية و الدينية للمجتمع المزابي، و نذكر المؤسسات الدينية:

- **مجلس عمي سعيد:** هو مجلس يعنى بالإفتاء بمزاب، يجمع عزابة كل المدن المزابية ممثلة في ثلاثة من كل قصر على أن تتوفر في أعضائه النزاهة و الكفاءة العلمية و قوة الشخصية 1، و معرفة عميقة حول القرآن و قواعده و اللاهوتية.
- **مجلس العزابة:**من أهم المؤسسات الدينية التي يحتكم إليها المجتمع المزابي ، يضم مجلس العزابة 12 عضوا [2]من حفظة القرآن الكريم، و لكل مدينة من المدن السبع بوادي مزاب مجلس للعزابة.

و تكمن المهام الدينية للعزابة فيما يلي:

- التكفل بشؤون المسجد [3] و رعاية الأوقاف.
- الآذان و إمامة الصلاة.
- الإفتاء و الإشراف على تعليم القرآن في المحاضر و المدارس الحرة [4] و المعاهد.
- البراءة العلنية ممن ثبت أنه ارتكب معصية أو فاحشة.

أما المهام التربوية فتتمثل في:

- الإشراف على التعليم القرآني في المحاضر و المدارس و المعاهد.
- الوعظ و الإرشاد في المدارس و المناسبات، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

و عن المهام الاجتماعية:

- تحديد المهور و وضع نظام الأعراس.
- الإشراف على المناسبات و المآتم.
- محاربة الآفات الاجتماعية و الإشراف على مجالس المؤسسات الاجتماعية كمجالس العشائر[5].

---

[1]- حمو محمد عيسى النوري، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما و حديثا**، مطبعة البعث، الجزائر، بدون سنة طبع، ج1، ص 155.

[2] - Baelhadj Merghoub**, le développement politique en Algérie (Etude des populations de la région du Mzab)**, Librairie Armand Colin, Paris, France, 1972, p 30.

[3]-Brahim Cherifi, **Le Mzab Etudes d'anthropologie historique et culturelle**, Edition Sédia, Alger, Algérie, 2015, p 296.

[4]- محمد ناصر،**حلقة العزابة و دورها في بناء المجتمع المسجدي**، جمعية التراث، القرارة، الجزائر،1979، ص 32.

[5]– فخار ابراهيم، **مرجع سابق**، ص 119.

و بهذا فإن مجلس العزابة يعتبر أهم هيئة تنقل القيم الإسلامية و الاجتماعية للأفراد بالمجتمع المزابي من خلال مجالس و هيئات يشرف عليها :

مجلس " إروان " و المحاضر: هيئة تضم من كان ضمن هيئة إمصوردان (الشباب) ويشترط أن يكون العضو في هذه الهيئة حافظا للقرآن الكريم و منهم يتم اختيار أعضاء للدخول لمجلس العزابة.

مؤسسة " إمصوردان "[1]: هي هيئة دينية علمية اجتماعية وجدت منذ أوائل القرن الخامس الهجري،غايتها حفظ كيان المجتمع المزابي،و تتمثل مهمتها الأساسية في حراسة البلد وأجنتها بالليل خاصة و في سائر أوقات النهار، من شروط انخراط الأعضاء:

- التمسك بالدين و السيرة الحسنة.
- الاستعداد العقلي و البدني للقيام بالواجبات.
- المحافظة التامة على السر.

هيئة " تيمسيريدين "(الغسالات): تطلق هذه التسمية على النساء المكلفات من طرف هيئة العزابة بغسل الأموات من الإناث و الصبيان دون السابعة من العمر، و مفردها " تَمْسرَدْتْ " أي الغاسلة[2].

للهيئة اتصال متين بهيئة العزابة و هي التي تستشار و تختار لها الصالحات من الأسر و عالماتها بالأحوال الدينية للمرأة، و من مهامها أيضا:

- التدخل للصلح بين بالعائلات المتخاصمة.
- نشر قيم الفضيلة بواسطة حلقات الدروس و الوعظ و الإرشاد للنساء.
- تحقيق حكم بلوغ البنات و الإشراف على مشاريع تعليمهن الصلاة .
- محاربة البدع المتناقضة مع الشريعة الإسلامية و إعلان البراءة من المتمردات.
- تنظيم مؤتمر " لا إله إلا الله " [3]

أما عن المؤسسات المدنية :

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 191.

[2]– يوسف الحاج سعيد، **بلدة بني يزقن من خلال المجتمع المدني**، مطبعة الآفاق، غرداية، الجزائر، 2012، ص 29.

[3]– مؤتمر" لا إله إلا الله" مؤتمر سنوي يعقد سنويا في كل مدن مزاب، يحظى بحضور نساء من كل القصور ، يهدف إلى اتخاذ الحلول للمشاكل الطارئة و المتجددة في الحياة العامة الخاصة بالمرأة.

مجلس باعبد الرحمن الكرثي: هو مجلس يهتم بالقضايا السياسية للمجتمع المزابي، يعين أعضاءه من القصور السبع لوادي مزاب حسب الكثافة السكانية لكل قصر.

مجلس الأعيان: هي مؤسسة إجتماعية موجودة بكل القصور، تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع بالتعاون مع مختلف الهيئات الأخرى ، و هذه المصلحة العامة يحددها المجلس حسب مبادىء و أهداف ميثاق الأعيان. و من أهم مبادئه:

- التمسك بتعاليم الدين الاسلامي بمنظور المذهب الاباضي.
- المحافظة على الثوابت الوطنية للدولة الجزائرية
- التمسك بالمميزات المزابية الأصيلة.
- الإنصات إلى الانشغالات الواردة من أوساط المجتمع و التكفل بمعالجتها.[1]

مجلس العشائر: يعتبر الساعد القوي لمجلس العزابة،و العشيرة الواحدة تتشكل من مجموعة من الأسر تربط فيما بينها أواصر القرابة و علاقة الرحم، أو حتى الصداقة مع بعض الأسر المنضمة إليها.[2] ويعتبر أيضا المرجع الأول في حل المشكلات الاجتماعية،ويتمثل الدور الاجتماعي للعشيرة أساسا في:

- الإشراف على رعاية الأيتام و الأرامل و المعوزين و القصر و ذوي الظروف الخاصة، وذلك من خزينة العشيرة التي تتمول أساسا من أموال الزكاة. كما أن العشيرة هي التي تشرف على مراسيم الأعراس و المآتم.
- المحافظة على القيم الاجتماعية للمجتمع المزابي كالتضامن و إصلاح ذات البين و مساعدة الفقراء.

و هذا الجانب الاجتماعي ما تزال تقوم به العشائر لغاية اليوم، و حافظت عليه رغم الظروف التي عاشها المجتمع في مزاب[3].

مؤسسة " لاومنا ": يعين أعضاءها من طرف العزابة ،تشرف على تصريف مياه الأمطار والأودية و تقسيمها على الواحات و الحماية من الفيضانات.

---

[1]- فخار ابراهيم، **مرجع سابق**، ص 123.

[2]- بشير مرموري، **الفتاة في ميزاب، تنشئتها و تعليمها بين الثابت و المتغير**، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2005، ط1، ص 73.

[3]- ناصر بلحاج، **التطورات التاريخية للعشيرة في مجتمع مزاب من القرن 15م إلى اليوم**، مجلة نقد، العدد 32، نوفمبر 2015، الجزائر، ص 157.

نلاحظ مما سبق بأن الهيئات العرفية تصدر قرارات داخل المجتمع المزابي و على الفرد أن يلتزم بها، إذ تشمل مختلف منحي الحياة من الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بالقصور من تنظيم الأعراس و ضبط سلوكات الأفراد و ضبط العلاقات بينهم و مراقبة المخالفين و إعلان البراءة منهم، فهي تساهم في المحافظة على القيم و الرأسمال الثقافي للأسرة المزابية.

و بالرغم من التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي طرأت على المجتمع المزابي و التي أثرت على فعالية هذه المجالس العرفية و الدينية ، إلا أن هته الهيئات لازالت تمارس مهامها التربوية و الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة على القيم بالمجتمع و توجيه سلوكات الأفراد، و تلقى الإحترام و الطاعة من طرف أغلبية المجتمع المزابي.

كما تشكلت بالمجتمع المزابي مجموعة من القيم عن طريق المؤسسات العرفية و الدينية التي تنظّم سلوكات الأفراد فمجمع العشائر و رغم انحصار أعماله في مناسبات معينة كشهر رمضان و الأعراس إلا أنه لازال يمارس دوره الاجتماعي و ينشئ الأفراد على التضامن و التعاون و مساعدة الغير .

4-أنواع القيم :

أشار دوركايم إلى أنواع مختلفة للقيمة فهناك القيم الإقتصادية و الدينية و الجمالية و التأملية و أكد على أن هناك محاولات للتقليل من أهمية قيم معينة و إعلاء قيم أخرى كالحق و الخير و الجمال والمنفعة ، و أنه إذا كان أثر القيم في الحياة الإجتماعية هو فقط الأساس لتحديدها فإن من الصعب تفسير هذا التنوع في القيم، كما أكد أن قيمة الشيء لا تحدد بما يحققه من منفعة اجتماعية أو فردية.

و سنشير إلى تعريف بعض القيم التي ستخدم بحثنا:

4-1: القيم التربوية:

تتضمن جملة الممارسات الايجابية التي نشأ عليها الفرد من خلال أساليب تربوية بمؤسسات التنشئة الاجتماعية :الأسرة و المدرسة و المسجد، و هي ممارسات تنظم سلوك الفرد بالمحيط الاجتماعي.

2.4 القيم الاجتماعية:

و تتضمّن القيم الإجتماعية إهتمام الفرد و ميله إلى غيره من الناس و محبتهم و مساعدتهم و خدمتهم، و النظر إليهم نظرة إيجابية كغايات لا كوسائل لتحقيق أهداف شخصية[1]،و تعمل القيم الإجتماعية على ترابط المجتمع و تماسكه و توحيده و تنظيمه ، إذ تشكل ركنا أساسيا في تكوين العلاقات الإنسانية و الاجتماعية داخل المجتمعات ، بالإضافة إلى دورها في عملية التفاعل الإجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد و بين المجتمعات .

3.4 القيم الثقافية:

هي كلّ ما يعمل على تعزيز ولاء الفرد للجماعة التي ينتمي إليها و يشمل عناصر ثقافية للمجتمع كالرموز و اللغة اللفظية و اللباس الذي يلتزم به الأفراد.[2]

4.4 القيم الدينية و الأخلاقية:

و تتضمن الإهتمام بالمعتقدات و القضايا الروحية و الدينية و الغيبية و البحث عن حقائق الوجود وأسرار الكون. [3]

5.4 القيم الجمالية:

يعبر عنها اهتمام الفرد و ميله إلى ماهو جميل من ناحية الشكل ، و هي قيم يتسم بها الشخص ذا الاهتمامات الفنية و الجمالية.

[1]- ماجد زكي الجلاد، **مرجع سابق**، ص 48

[2]- محمد مقداد، **القيم الثقافية و دورها في نقل التكنولوجيا**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 02. ماي 2005، الجزائر، ص39.

[3]- ماجد زكي الجلاد،**مرجع سابق**، ص 49.

خلاصة الفصل:

على اختلاف القيم و أنواعها فإن مردها في نهاية الأمر يعود إلى الإنسان كفرد في المجتمع، فالقيم إنسانية و اجتماعية تتغلغل في حياة الأشخاص و في المجتمع عموما.

و كل مجتمع له ثقافة خاصة به مهما كانت درجة تقدمه أو تخلفه و علاقته بواقعه، هذا ما يعطي للمجتمع قيما خاصة بكل مجتمع.

و يعتبر مفهوم المرغوب فيه حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم، و هي تشكل الإطار المرجعي لتوجيه السلوك الانساني و تلعب دورا كبيرا في تنمية المجتمع ، لما تحمله من مقاييس، و التي من خلالها يتم الحكم على الأعمال، فالقيم هي محدد من محددات السلوك الإنساني ، و تعطيه معنى حقيقي لتقدمه المادي و الحضاري.

كما تختلف مصادر القيم من مجتمع إلى آخر بين الدين و الثقافة و العادات و التقاليد، إلا أنها تتفق جميعها في الهدف و هي تحديد سلوك الإنسان.

الفصل الثاني:

المشاركة السياسية و المرأة الجزائرية

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للمرأة المزابية

تمهيد:

تلعب المرأة تلعب دورا بالغ الأهمية في نهضة المجتمع و تطوره و تقدمه الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل من دون التطرق إلى موضوع المشاركة السياسية، لما للمرأة دور أساسي في هذه التنمية، باعتبارها تمثّل أكثر من نصف المجتمع.

فقد دخلت المرأة الجزائرية ميدان الحياة السياسية و وصلت إلى أعلى المناصب بالدولة وأصبحت عضوا بمختلف الهيئات الحكومية و المجالس الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المجالس الوطنية والمحلية، هذا ما مكّنها من اتخاذ القرارات و تحقيق المصالح المرتبطة بالمرأة و الدفاع عن حقوقها، و هذا لن يخدم النساء فقط و إنما سوف يكون له تأثير على جوانب المجتمع كافة.

و لدراسة ومعرفة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية سنطرق في هذا الفصل إلى تمثيل المرأة الجزائرية بالبرلمان بغرفتيه و كذا تواجدها بالمجالس المحلية المنتخبة، و أشكال تطورها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما تطرقنا إلى مشاركة المرأة المزابية بالانتخابات التشريعية و المحلية الأخيرة.

I – مفهوم المشاركة السياسية :

يعتبر أرسطو في كتابه (**السياسة**) بأن " الإنسان كائن سياسي بالطبيعة "[1] أي أنه لا يعيش منعزلا عن غيره.

و قبل أن نتطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية يجب أن نعرّج إلى مفهوم السياسة، فقد ورد بمعجم العلوم الاجتماعية أن السياسة لغة: هي تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب فيه معنى الإحسان، أما اصطلاحا: هي تدبير أمور الدولة و كانت حينذاك (دولة المدينة في العهد الإغريقي) كأثينا و إسبرطة، ثم صارت الدولة القومية الحديثة و بذلك تبدأ السياسة مع مجتمع المدينة [2].

فالسياسة هي الطريقة التي يعيش بها الناس معا و يحكمون أنفسهم من أجل المصلحة المشتركة و المتبادلة و من أجل الإنجاز الراقي لكل منهم، و من أهداف السياسة أنها تسعى إلى كشف و تنمية و ترشيد قوى الإنسان إلى الأفضل بفضل ما يمتلك من مهارات و خبرات و معارك تحقق له ذلك بشرط أن يكون ذلك في إطار من القيم المتفق عليها من أبناء المجتمع الواحد.[3]

و في **قاموس علم الإجتماع لمحمد عاطف غيث**: "السياسة مصطلح يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني و التي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام و مصالح الجماعات، و غالبا ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أي صورة من صور الكفاح، وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة ." [4]

أما عن مصطلح المشاركة السياسية فلا شكّ أن التوصل إلى تعريف جامع لمفهوم لها يكاد يكون مستحيلا، لأن معظم التعريفات كانت تركّز على المشاركة في التصويت و الترشيح و عضوية الأحزاب، لكن مفهوم المشاركة السياسية قد يشمل أيضا العمل بمؤسسات المجتمع المدني، أو المنظمات غير

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 2009، ط5، ج 4، ص 171.

[2] – ابراهيم مذكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975، ص 327.

[3] – فاروق عبده فلية، **معجم مصطلحات التربية لفظا و اصطلاحا**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 170 .

[4] – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، 1997 ، ص 95.

الحكومية و غيرها، و تختلف نسبة المشاركة السياسية للأفراد من مجتمع إلى آخر، و من فترة زمنية لأخرى، كما تختلف الدوافع التي تحفّز الأفراد للمشاركة في الفعل السياسي .

و سنعرض بعضا من التعريفات الخاصة بالمشاركة السياسية :

مفهوم المشاركة يستمد أصله من الكلمة اللاتينية Participatus بمعنى: "يُشرك " و تعني في الاستعمال المعاصر الاعتراف و التصرف في تفاعل الفرد مع مجتمع أكبر أو شبكة من المثل الفلسفية. قد يحس الناس الذين يصوّتون في الانتخابات أنهم يشاركون في عمليات ديموقراطية، حتى لو لم ينخرطوا في منظّمات سياسية [1].

فهي الممارسة التطوعية أو الإرادية للأنشطة السياسية المباشرة و غير المباشرة التي يتم اختيارها على أساس من الثقافة السياسية، و الوعي السياسي، لكي يكون للطالب دور إيجابي في الحياة السياسية ويشارك في صياغة النظام السياسي و صنع القرار بشرط توفر المناخ الملائم لتحقيق أهداف هذه الأنشطة.[2]

و تعرف المشاركة السياسية أيضا على أنها رغبة الفرد في تأدية دور إيجابي في الحياة السياسية وذلك عن طريق التصويت و الترشح للهيئات المنتخبة ، و تكون لديه فرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع.[3]

و ورد تعريف المشاركة السياسية بقاموس المصطلحات المدنية و السياسية بأنها : " الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكّامهم و ممثّليهم، و المساهمة في صنع السّياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، و لذلك فإن المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة

[1] –طوني بينيت و آخرون، **معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع: مفاتيح اصطلاحية جديدة**، تر: سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 2010، ط1، ص 619.

[2] – فاروق عبده فلية، **مرجع سابق**، ص 226.

[3] – عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 45.

انتخابات معينة، بل توجّها عامًّـا و اهتماما واضحا من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي و نتائجه وذلك من خلال المشاركة ."[1]

كما تعرف المشاركة السياسية أيضا بأنها إقحام المواطن في تصرف قانوني جماعي، يعتبرُ الانتخاب أنجع وسيلة لتحقيقه. [2]

و تظهر رغبة الفرد في المشاركة السياسية من خـلال رغبته في الانتمـاء إلى مجموعة، فالفـرد ومنذ وجوده داخل المجتمع يتعرض إلى مجموعة من العقبات و القيود التي تخلق بعض الآلام لديه ومن أجل تخفيفها يعتبر الانتماء إلى المجموعة الوسيلة الفعالة و بذلك يقوم بالانضمام إلى المجموعة عن طريق الانتخاب العام و هي مناسبة ليشعر فيها الفرد و تحديد ارتباطه . كما تظهر رغبة الفرد في المشاركة السياسية من خلال بحثه عن الحماية ضد ظروف الحياة و أزماتها .[3]

1- التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 سادت الجزائر فترة الحزب الواحد و قد مس التغيير قطاعات عديدة منها ما يتعلق بالمرأة التي أصبح من حقّها الانتخاب و العمل و تقلد المناصب السياسية.[4]

لم تكن مشاركة النساء الجزائريات في حركة التحرير الوطنية وسيلة يمكنها للوصول إلى مسار القرارات والإدارات السياسية لحركات التحرير، و غابت المرأة من بين أعضاء الحكومة المؤقتة و في مجلس الثورة الذي تكون بعد 19 جوان 1965، كما لم يكن تمثيل المرأة كبيرا بالحكومات الثلاثة عشر مابين 1962 و 1989، كما تميزت فترة ما بعد الإستقلال بإنشاء لمنظمة نسائية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني و هو الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

---

[1] – صقر الجبالي و آخرون، **قاموس المصطلحات المدنية و السياسية**،مركز إعلام حقوق الإنسان و الديموقراطية " شمس " ، فلسطين، 2014، ط1، ص 118.

[2]– عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في الجزائر: مقاربة حول المشاركة و الممارسة السياسية في النظام الإنتخابي الجزائري**، دار الألمعية للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2011، ط1، ص 47.

[3]– سويم العزي، **السلوك السياسي في المجتمع العربي**، دار الألفة، الدار البيضاء، المغرب، 1992، ط1، ص 186.

[4]– محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري(تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 102.

و قد عُيّنت أول امرأة عضوا في الحكومة الجزائرية هي السيدة (زهور ونيسي) و عُيّنت أيضا عضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1983، ووزيرة الحماية الاجتماعية عام 1985، إضافة إلى تواجد بعض النساء كمناضلات و بعدد ضعيف في بعض الجماعات المحلية و في قطاعات خاصة بالنشاط الإجتماعي [1]، و ظلّ التمثيل النسائي بالحكومات الجزائرية ضعيفا منذ سنة 1987 إلى غاية التعديل الحكومي في جوان 2002، أين تمّ تعيين 05 وزيرات، و قد تراجع هذا العدد بالتعديل الحكومي لسنة 2006 إلى وزيرة واحدة و وزيرتين منتدبتين،[2] ليرتفع التمثيل النسوي بالحكومة الجزائرية الأخيرة إلى سبع (07) وزيرات

و سنعرض في هذا الفصل تمثيل المرأة الجزائرية بالمجالس المنتخبة الوطنية و المحلية منذ الاستقلال، إضافة إلى العوامل التي ساهمت في ارتفاع التمثيل منذ الاستقلال.

1-1: تمثيل المرأة الجزائرية بالمجلس الشعبي الوطني:

دخلت المرأة الجزائرية إلى البرلمان لأول مرة سنة 1962 [3] أي بعد الاستقلال مباشرة و كان هذا عن طريق التعيين و ليس الانتخاب. و قد جرت أول انتخابات تشريعية في الجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 1962، و كان يسمى بالمجلس التأسيسي، بلغ التمثيل النسوي فيه 10نساء من مجموع 196 مقعدا أي بنسبة 5 %، و كان المجلس يتألّف من شخصيات تحررية ،و يمكن اعتبار هذه النسبة مهمة بالنظر لحداثة استقلال الجزائر، إلا أن التمثيل انخفض إلى 1.45 % في سنة 1964 ،و في سنة 1966 أقرّ الدستور إنشاء برلمان ذي هيكل مزدوج مؤلف من المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة. [4]

[1]- Revue CIDDEF ; centre d'Information sur les droits de l'Enfant et de la Femme, avril 2006, pp 12- 67.

[2]- Ibid, p 78.

[3] – سعاد يوسف نور الدين، **المرأة العربية في البرلمان، التمكين الجنساني**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،ط 1، 2006، ص 39.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 66-67

الجدول رقم (1) يوضح عدد النساء بالمجلس التأسيسي سنة 1962 [1]

الرقم	اسم النساء الأعضاء	الولاية
01	بعزي صافية	الجزائر
02	بلميهوب مريم	الجزائر
03	برنداك ريمون	تيزي وزو
04	بوعزيز ربيعة	مستغانم
05	ضريف الزهرة	تيارت
06	خدير خيرة	وهران
07	مشيس فاطمة	تلمسان
08	مسلي فضيلة	المدية
09	بول لافلات إيفلين	الجزائر
10	صالح باي سامية	المدية

نلاحظ من خلال الجدول بأن التمثيل كان مقتصرا على ولايات الشمال و غياب تمثيل نسائي عن ولايات الجنوب، و قد يعود ذلك إلى طبيعة المجتمعات المحافظة بالولايات الجنوبية آنذاك و صعوبة تقلّد المرأة لمناصب سياسية .

فالقيم الاجتماعية التي يحملها أو يكونها أفراد المجتمع في الولايات الجنوبية تحث على عدم ابتعاد المرأة عن المحيط العائلي، كما أن الرأسمال الذي كانت تنشأ عليه المرأة في هذه الولايات كان لا يخرج عن محيط المنزل، فقد كانت تنشأ على أساس أنها زوجة المستقبل .

و كذلك المرأة التي كانت تخرج من المنزل كثيرا كان ينظر إليها نظرة دونية، و هو ما جعل تمثيل المرأة في البرلمان بمثابة طابو يتحفّظ منه المجتمع الجزائري.

و سنعرض بالجدول الموالي التمثيل النسائي بالمجلس الشعبي الوطني من 1962 إلى غاية العهدة الأخيرة 2012-2017

[1] – مجلة مجلس الأمة، العدد 54 نوفمبر– ديسمبر 2012، الجزائر، ص 40.

جدول (2) يبيّن التمثيل النسويّ بالمجلس الشعبي الوطني من 1962 إلى غاية 2016

العهدة الانتخابية	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد النساء	نسبة التمثيل %	الأحزاب الفائزة بمقاعد النساء
المجلس التأسيسي 1962	196	10	05	حزب جبهة التحرير الوطني
1964	138	02	1.44	حزب جبهة التحرير الوطني
المجلس الشعبي الوطني (1977– 1982)	273	10	3.66	حزب جبهة التحرير الوطني
المجلس الشعبي الوطني (1982 – 1987)	285	05	1.75	حزب جبهة التحرير الوطني
المجلس الشعبي الوطني (1987 –1992)	296	07	2.4	حزب جبهة التحرير الوطني
المجلس الاستشاري الوطني (1992 – 1994)	60	06	10	حزب جبهة التحرير الوطني
المجلس الوطني الانتقالي (1994 – 1997)	192	12	6.25	حزب جبهة التحرير الوطني
المجلس الشعبي الوطني (1997 – 2002)	380	15	04	أحزاب مختلفة
المجلس الشعبي الوطني (2002 – 2007)	389	26	07	أحزاب مختلفة
المجلس الشعبي الوطني (2007 – 2012)	389	31	08	أحزاب مختلفة
المجلس الشعبي الوطني (2012 – 2017)	462	145	31	أحزاب مختلفة

ساد نظام التشريع بالأوامر بين 1965 – 1976 حتى اتّخذ دستور البلاد سنة 1976، إذ بموجبه تمّ تأسيس المجلس الشعبي الوطني سنة 1976، حيث بلغ تمثيل المرأة 3.9 % من مجموع 273 عضوا، ليتراجع العدد خلال العهدة التشريعية (1982 – 1987) إلى 2.4 % [1] من بين 285

[1] –Actes de l’atelier, femme et développement, Edition C.R.A.S.C, Oran, aout 1995, p 178.

عضوا سنة 1987، و كان التمثيل النسوي ناجحا نوعا ما بالمدن الجزائرية الكبرى (قسنطينة، وهران والعاصمة).

أما بالفترة التشريعية (1987 و 1992) بلغ تمثيل النساء 2.4 % من قائمة تضم 296 عضوا، وانخفض التمثيل بالفترة التشريعية الموالية إلى 06 نساء من بين 60 مقعدا.

و بعد أحداث أكتوبر 1988 عرف النظام الجزائري تغّيرات جذرية جعلته يلجأ إلى التعدّدية الحزبية، حيث تم إقرار الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، إذ بلغ تمثيل النساء 6.25 % بالمجلس الوطني الانتقالي (1994 – 1997) من مجموع 192 عضوا .

كما تميزت فترة مابين 1997 – 2002 بالتعددية الحزبية أيضا، إذ بلغ تمثيل النساء 04 % من قائمة تضم 380 نائبا[1]، و لم تحظى فيها المرأة بأي تمثيل في حزب جبهة التحرير الوطني، بينما كان لها نصيب بمقاعد من أحزاب مختلفة .

أما خلال الفترة التشريعية الخامسة (2002 – 2007) ارتفع تمثيل المرأة إلى 07 % من مجموع 389 مقعدا ، إذ حصلت النساء من حزب جبهة التحرير الوطني على 19 مقعدا ، في حين حصل حزب التجمع الوطني الديموقراطي على مقعدين اثنين و مقعد واحد لحركة الإصلاح و الأحرار ، بينما حصل حزب العمال على 03 مقاعد .

تعزّز التمثيل النسوي في هذه الفترة التشريعية (2007 – 2012) إذ بلغ 08 % من مجموع 389 عضوا، إذ حصلت النساء عن حزب جبهة التحرير الوطني على 12 مقعدا ، و مقعدا واحدا فقط لكل من حزب التجمع الوطني الديموقراطي و الأحرار، و حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، و حزب حركة الشبيبة و الديموقراطية، و حزب حركة الوفاق الوطني و حزب حركة الانفتاح وحزب الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام و حزب الحركة الوطنية للأمل بينما مثّل حزب العمال 11 امرأة.

[1] – أعمر يحياوي، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 146

و بالانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت في ماي 2012 فازت النساء بنسبة 31 % بالمجلس الشعبي الوطني من مجموع 462 عضوا،و هو ما يشكّل قفزة نوعية لمترشّحات الأحزاب السياسية مقارنة بانتخابات 2007 . و جاءت هذه النتائج بعد تطبيق القانون العضوي 12/03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 و المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، و النتائج موضحة بالجدول الموالي:

جدول (3) يبين التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني الانتخابات التشريعية ماي 2012 – 2017 [1]

الحزب السياسي أو القائمة الحرة	عدد المقاعد المحصل عليها	نسبة تمثيل الحزب في المجلس الوطني الشعبي	عدد النساء	نسبة التمثيل النسوي حسب مجموع العضوات
حزب جبهة التحرير الوطني	221	47.84	68	47.55
التجمع الوطني الديموقراطي	70	15.15	23	16.08
تكتل الجزائر الخضراء	47	10.17	14	9.79
جبهة القوى الإشتراكية	21	4.55	07	4.90
قوائم حرة	19	4.11	05	3.50
حزب العمال	17	3.68	08	5.59
الجبهة الوطنية الجزائرية	09	1.95	03	2.10
جبهة العدالة و التنمية	07	1.52	01	0.70
الحركة الشعبية الجزائرية	06	1.30	02	1.40
حزب الفجر الجديد	05	1.08	01	0.70
جبهة التغيير	04	0.87	01	0.70
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	04	0.87	01	0.70
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	03	0.65	00	0.00
حزب عهد 54	03	0.65	00	0.00
اتحاد القوى الديموقراطية والاجتماعية	03	0.65	02	1.40
التحالف الوطني الجمهوري	03	0.65	01	0.70
جبهة المستقبل	02	0.43	00	0.00
حزب الكرامة	02	0.43	01	0.70

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 32،الصادرة السبت 05 رجب 1433 / 26 ماي 2012، ص 05.

الحركة الوطنية للأمل	02	0.43	00	0.00
حزب التجمع الجزائري	02	0.43	01	0.70
حركة المواطنين الأحرار	02	0.43	01	0.70
التجمع الوطنيالجمهوري	02	0.43	01	0.70
حزب الشباب	02	0.43	01	0.70
حزب النور الجزائري	02	0.43	01	0.70
حركة الانفتاح	01	0.22	00	0.00
حزب التجديد الجزائري	01	0.22	00	0.00
الجبهة الوطنية من أجل الوئام	01	0.22	00	0.00
الجبهةالوطنية الديموقراطية	01	0.22	00	0.00
مجموع عدد الأعضاء	462	100	143	% 100

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ التمثيل النسوي بمقاعد بالمجلس الشعبي الوطني بالانتخابات التشريعية ماي 2012 ارتفع مقارنة بالسنوات السابقة، و هو متفاوت من حزب إلى آخر، بحيث ظفرت مترشّحات حزب جبهة التحرير الوطني على أكبر نسبة 47.55 %، و جاءت مترشّحات حزب التجمع الوطني الديموقراطي في المرتبة الثانية بنسبة 16.08 %، تليها مترشّحات تحالف الجزائر الخضراء (حركة مجتمع السلم و حركتي الإصلاح و النهضة) بنسبة 9.79 %.

و نلاحظ أيضا بأن حزب العمال الذي ترأسه السيدة لويزة حنون،حاز على نسبة تمثيل للنساء 5.59 % ،ثم يليه حزب جبهة القوى الاشتراكية بنسبة 4.90 % . أما بقية الأحزاب و القوائم الحرة فيتراوح التمثيل النسوي فيها بين 05 مناصب و منصب واحد ، فيما لم تحصل أحزاب على مقاعد لنساء .

و بهذه النتيجة إحتلّت الجزائر المرتبة الأولى كبلد عربي من حيث التمثيل النسوي في البرلمان، والمرتبة 28 من بين برلمانات العالم .[1]

[1] - مجلة مجلس الأمة، **العدد 54** نوفمبر- ديسمبر 2012، الجزائر، ص 69

فبالمقارنة مع السنوات السابقة نلاحظ أن التمثيل النسوي من مختلف الأحزاب السياسية سجّل ارتفاعا كبيرا، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها: ظهور بعض الحركات النسوية في المجتمع الجزائري، وكذلك بعض التنظيمات غير الرسمية التي تنادي بحقوق المرأة ، بالإضافة إلى صدور القوانين السياسية و كذا قانون الأسرة، التي اعتبرت كحافز للمرأة الجزائرية بصفة عامة للتمثيل بالبرلمان، و في مختلف مؤسسات الدولة.

إن الرأسمال الذي كونته النساء الحديثات العهد في الحقل السياسي سمح لهنّ بالمشاركة السياسية، فبالمقابل في السنوات الماضية لم يكن للمرأة الجزائرية وعي سياسي يساعدها على تكوين رأسمال ثقافي في الحقل السياسي، فالرأسمال الوحيد هو الرأسمال في الحقل الاجتماعي (الأسرة، البيت).

و من بين أهم العوامل المساعدة على تكوين رأسمال في الحقل السياسي هو التعليم لدى المرأة الجزائرية و التي ساعدها على تكوين هابيتوس تقتحم به الحقل السياسي.

أما عن ترتيب موقع الجزائر في البرلمان حسب الترتيب العالمي فهو كالتالي : [1]

جدول رقم (4) يوضح ترتيب موقع الجزائر في البرلمان حسب الترتيب العالمي

السنة	نسبة التمثيل %	الترتيب العالمي
2002	3.4	107
2003	6.2	100
2004	6.2	97
2005	6.2	104

نلاحظ مما سبق أن المرأة الجزائرية قطعت أشواطا مهمة في المناصب السياسية و هذا منذ الإستقلال ، إلا أنّ التمثيل تراجع ببعض السنوات خاصة ما بين 1997/1976، ليشهد ارتفاعا سنة 2007،

[1]- سعاد يوسف نور الدين، **مرجع سابق**، ص 56.

ويمكن تفسير ضعف تمثيل النساء في الهياكل التشريعية إلى ضعف حضورهن في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية، كما ارتفع التمثيل سنة 2012 بعد تطبيق القانون العضوي رقم: 03 المؤرخ في 2012/01/21 الذي يحدد توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، و الذي دخل حيز التطبيق بالانتخابات التشريعية و المحلية لسنة 2012.

2-1: تمثيل المرأة الجزائرية بمجلس الأمة:

يعتبر مجلس الأمة المجلس التشريعي في الدولة، و يعرف في بعض الدول العربية بأسماء أخرى مثل: مجلس الشعب، البرلمان، مجلس الشورى و غيرها.[1]

تأسّس مجلس الأمة بالجزائر بموجب أحكام الدستور المعدل بتاريخ 28 نوفمبر 1996 [2] ، يتشكل هذا المجلس من 144 عضوا، يتم انتخاب ثلثي أعضائه عن طريق الاقتراع العام غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الولائيّ، حيث يمكن لكلّ عضو من هذين المجلسين تتوفر فيه الشروط القانونية، الترشح لعضوية مجلس الأمة ، إذ ينتخبون بعدد عضوين عن كل ولاية أي بمجموع 96 عضوا، و يعين الثلث الآخر أي 48 عضوا من طرف رئيس الجمهورية طبقا للمادتين 78 و 101 الفقرة 03 من الدستور ،من بين الشخصيات المعيّنة من مختلف المجالات العلمية و الثقافية و المهنية و الاقتصادية و الاجتماعية [3]، و يشترط في عضوية هذا المجلس بلوغ سنّ الأربعين ، كما حدّدت عهدة عضو مجلس الأمة بست 06 سنوات ، و يتم تجديد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثلاث (03) سنوات و تسمّى هذه العملية بالتجديد الجزئي.

و بلغت مشاركة المرأة في هذه الغرفة بموجب انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة لسنة 1998 بفوزهن بـ بثماني (08) مقاعد: خمس (05) مقاعد ضمن قائمة الأعضاء المعينين من قبل رئيس الجمهورية.

---

[1]- وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 291.

[2]- موقع مجلس الأمة http://www.majliselouma.dz/ يوم : 2016/02/13 الساعة 20H30.

[3]- مجلة مجلس الأمة ، **العدد 54** ، **مرجع سابق**، ص 09.

أما في انتخابات تحديد نصف الأعضاء التي جرت بتاريخ 28 ديسمبر 2000 فقد أفرزت النتائج عن عدم فوز النساء بأي مقعد من بين 48 مقعدا (حسب عدد الولايات) ، أما من خلال التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة فقد بلغ عدد النساء بالتجديد الجزئي بين (2001- 2004) 07 نساء بالمجلس و قد تم تعيينهنّ من طرف رئيس الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/01 المؤرخ في 04 جانفي 2001 [1] ، بين استخلاف و تعيين و كذا تجديد الثقة، و في ديسمبر 2003 بلغ عدد النساء 04 من مجموع 144 عضوا بمجلس الأمة.[2]

و الجدول رقم (05) يبيّن عدد النساء أعضاء مجلس الأمة (بين 1997 و 2006) [3]

السنة	العدد الإجمالي	عدد النساء	نسبة التمثيل %
1997	144	المنتخبات: 03 المعينات: 05	5.5
2006	144	4 كلهن معيّنات	2.7

من خلال ما سبق و بعد اطلاعنا على أسماء النساء اللواتي تقلّدن مناصب سياسية بمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، لاحظنا تكرار بعض الأسماء لعهدات متكررة، و ذلك بتجديد الثقة فيهنّ و قد عُرف عنهنّ قربهنّ من السلطة القائمة، و بالتالي محافظة أغلبهنّ على علاقتهن بالسلطة خاصة بفترة الحزب الواحد.

فقد حظيت المرأة الجزائرية في مجمل الفترات التشريعية و خلال العهدات التشريعية الثلاث بمجموع 32 مقعدا ، و ذلك منذ تأسيسه أي منذ 1998 إلى ديسمبر 2011 [4] .

[1] – مجلة مجلس الأمة ، **العدد 50** جانفي – فيفري 2012، الجزائر ، ص 42

[2]- سعاد يوسف نور الدين، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] - CIDDEF ,Op.cit., p 77

[4] – مجلة مجلس الأمة ، **العدد 50**، **مرجع سابق**، ص 42.

كما يبدو جليا غياب تام للتمثيل النسائي من ولايات بالجنوب، و هذا إن دل على شيء فإنما يعبّر عن خصوصية المجتمعات الصحراوية المحافظة، و نخص بالذكر المجتمع المزابي الذي لم يحظى بأي تمثيل نسائي بالبرلمان منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

1-3: تمثيل المرأة الجزائرية بالمجالس المحلية المنتخبة :

شهدت الجزائر أول انتخابات بلدية بعد الاستقلال بتاريخ 05 فيفري 1967 أين ترشحت 260 امرأة من بين 20316 مترشّحا على المستوى الوطني، و حظيت المرأة آنذاك على 99 مقعدا من بين 10852 مقعدا، أما بانتخابات تجديد المجالس البلدية بتاريخ 14 فيفري 1971 ترشحت 84 امرأة من مجموع 20885 مترشّحا، و بذلك انخفض التمثيل النسائي مقارنة بانتخابات 1967 إذ حظيت النساء بـ 46 مقعدا أي بنسبة تمثيل 0.5% .[1]

كما جرت أول انتخابات ولائية بتاريخ: 25 ماي 1969 و ترشحت 74 إمرأة [2] بـ 15 مجلسا ولائيا [3]حسب التقسيم الإداري الذي كان سائدا آنذاك و فازت 45 امرأة.

و بقيت المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ضعيفة طيلة فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، إلى غاية مطلع التسعينات، حيث شهدت الجزائر إصلاحات سياسية، و شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية ارتفاعا بالمقارنة مع السنوات السابقة للإصلاح، لكن النسبة لم ترقى إلى المستوى المطلوب.[4]

كما عرفت الجزائر ثاني انتخابات محلية متعددة سنة 1997 بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991، حيث ترشحت للمجالس البلدية 1281 امرأة، فازت من بينهن 75 امرأة، أما بالمجالس

---

[1] - Hélène VANDEVELDE, **Femmes Algériennes(à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance)**, Office de Publications Universitaires, Alger, 1980, p 296.

[2]- Annuaire de l'Afrique du Nord 1969, groupe de chercheurs, Edition Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, France, 1970, p 316.

[3] - Revue Algérie Informations, Claudine Rulleau, 1962- **1982 la patiente édification des institutions d'un état moderne**, numéro hors série, Paris, France juillet 1982, p 27 .

[4] – نعيمة سمينة، **دور المرأة المغاربية في التنمية المحلية و علاقتها بالحكم المحلي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجامعات المحلية و الإقليمية، جامعة ورقلة،2010، ص 60.

الولائية فقد ترشّحت 905 امرأة لم تفز سوى 62 امرأة، و بالانتخابات المحلية سنة 2002 ترشحت للمجالس البلدية 3679 امرأة و لم تفز سوى 147 امرأة، أما بالمجالس الولائية ترشحت 2684 امرأة و لم تفز سوى 113 امرأة.[1]

في حين أن عدد النساء اللواتي تولين رئاسة المجالس الشعبية البلدية خلال العهدة الممتدة من 2007 – 2012، لم يتعدى ثلاث نساء من ضمن 1541 مجلس بلدي، كما حظيت 129 امرأة بمقاعد بالمجالس الشعبية الولائية أي بنسبة 13.44% و في المقابل لم تتمكن و لا امرأة من رئاسة المجالس الشعبية الولائية الثمانية و الأربعين خلال نفس الفترة الانتخابية.[2]

2-: نظام الحصة و المشاركة السياسية:

تعدّ إشكالية ضعف مشاركة النساء في العملية السياسية ومواقع صنع القرار من أكبر إشكاليات تواجد المرأة في المجال العام و إقرار حقوقها في العالم أجمع، و تختلف نسب المشاركة من دولة إلى أخرى حسب الخصائص الاجتماعية و الثقافية و القوانين المقرة في كل بلد.

2-1: مفهوم نظام الكوطا Quota (نظام الحصة):

هو تخصيص عدد من المقاعد أو نسبة معينة من المقاعد في الهيئات التشريعية و التنفيذية، أو نسبة محددة من المرشحين على قوائم الأحزاب أو الكيانات السياسية، مخصصة لمثلي جماعة خاصة، بهدف ضمان ترشيح أو انتخاب الحد الأدنى من النساء [3].

و يستمدّ نظام الحصة مرجعيته في المادة السابعة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامّة للأمم المتحدة بقرارها 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979

---

[1]- زاد الخير طيطيلة، **ترقية تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص حقوق – قانون إداري، جامعة ورقلة، 2014.2013، ص 20.

[2]- عمار عباس، **توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،الجزائر، العدد 10، جوان 2013، ص 89.

[3]-ستينا لارسرود، ريتا تافرون ، **النظم الانتخابية و نظام الكوتا: الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة**، تر: عماد يوسف ، مركز تصميم لنشر المساواة، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات ، ستوكهولم ، السويد، 2007، ص 25.

حيث تنص الاتقافية على :"أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية و العامّة للبلد ..."، و قد تم اعتماد هذا النظام من قبل 101 دولة [1] وأفضى إلى تحسين موقع المرأة السياسيّ في المؤسسات التمثيلية.

هناك ثلاثة أشكال لنظام الحصة (الكوطا) و هي الكوطا القانونية أو الدستورية التمثيلية التي يتم من خلالها تخصيص نسبة مقاعد محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء، و الشكل الآخر للكوطا الترشيحية التي قد تكون مقنّنة فتجبر الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها مثلما هو الحال بالجزائر، و الشكل الثالث هي الكوطا الطوعية التي تتبنّاها الأحزاب في قوائمها دون وجود نصّ قانونيّ ملزم مثلما هو الحال في العديد من الدول مثل السويد و النرويج.[2]

و أثبتت تجارب المشاركة السياسية للنساء في دول مختلفة أنّ المرأة لم تتمكّن من زيادة نسبة مشاركتها إلاّ من خلال وضع نص دستوري لحفظ حصة النساء في المواقع الانتخابية و المناصب السياسية.

2-2: نظام الحصة بالجزائر:

لابدّ من الإشارة أنه قبل مصادقة البرلمان الجزائري على القانون العضوي المحدّد لكيفيات التمثيل النسوي بالانتخابات لم يكن هناك أي حكم تشريعي أو تنظيمي يمنع أو يقيّد مشاركة النساء في الحياة السياسية الجزائرية، فحقّ التصويت و الترشح مضمون دستوريا منذ عام 1962، الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات يستبعد أي تمييز على أساس الجنس في تحديد شروط التصويت، إلا أن انخفاض مستـــوى تمثيل المرأة في المجال السياسي كان واضحا مقارنة ببعض الدول العربية كتونس و المغرب، مما جعـل السلطات الجزائرية تلجـأ إلى المبادرة بترقية الحقوق السياسيـــة للمرأة ضمن التعديل الدستوري لسنة 2008، واستتبع ذلك بالقانون

[1]- محمد كولفرني، **المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية و الاحتجاجية**، المرأة العربية، من العنف و التمييز إلى المشاركة السياسية، سلسلة كتب المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ، ط 1،2014، ص 123

[2]- بن إخلف رشيدة، **النخبة السياسية النسوية الجزائرية – نائبات مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني نموذجا، مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الثقافي بجامعة الجزائر، 2012- 2013، ص 70.

العضوي رقم: 03 المؤرخ في 2012/01/21 الذي يحدد توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، والذي دخل حيّز التطبيق بالانتخابات التشريعية و المحلية لسنة 2012.

فالمادة 02 من القانون تنصّ على ألا يقلّ عدد النساء في كل قائمة ترشيح حرة أو مقدّمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة على النحو التالي:

في انتخابات المجلس الشعبي الوطني:

ـ 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد.

ـ 30 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد.

ـ 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا.

ـ 40 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين و ثلاثين (32) مقعدا.

ـ 50 % بالنسبة لمقاعد الجالية الجزائرية في الخارج .

انتخابات المجالس الشعبية الولائية:

ـ 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 43 و 47 مقعدا.

ـ 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

المجالس الشعبية البلدية:

ـ 30 % في المجالس البلدية الموجودة بمقرّات الدوائر و بالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة (20.000) ، و يؤدّي عدم الالتزام بهذا الشرط إلى رفض القائمة بكاملها

كما تنصّ المادة 06 من نفس القانون على أن يستخلف المترشّح أو المنتخب بمرشّح أو منتخب من نفس الجنس، و في محاولة من السلطات لتحفيز الأحزاب السياسية على منح المزيد من الفرص للنساء، كما وعدت الدولة بمساعدات مالية خاصة للأحزاب السياسية بحسب عدد مرشّحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية و الولائية و في البرلمان.[1]

[1]- القانون العضوي رقم 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية ، العدد الأول ، الجزائر، 14 جانفي 2012.

فقد انقسم المجتمع الجزائريّ بين مؤيّد و معارض لنظام الحصة فمنهم من اعتبر هذا النظام الجديد خطوة ضرورية من أجل إدماج المرأة و إشراكها في الحياة السياسية و إجبار الأحزاب على ضم نساء إلى قوائمها و بالتالي ضمان الحقوق السياسية للمرأة و تحسين موقعها في المؤسسات التمثيلية كالبرلمان و كذا بالهياكل القيادية للأحزاب السياسية،إلا أن البعض يعتبره نوعا من أنواع التمييز وإخلالا بمبدأ المساواة بين الجنسين.[1]

و في هذا الإطار طرحنا سؤالا على النائب بالمجلس الشعبي الوطني **لبيض نورة** [2] حيث أكّدت بأنّ نظام الحصّة ضروري في الوقت الحالي نظرا للعراقيل ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي التي تسود المجتمع الجزائري المحافظ و لكي تترسّخ الفكرة بذهنية الفرد الجزائري وجب سن مثل هذا القانون لتحديد نسبة التمثيل النسوي بالمجالس المنتخبة الوطنية و المحلية و الذي من شأنه تجاوز هذه العوائق و لو مرحليا.

أما النائب: **فائزة بوحامة**[3] فترى بأن نظام الحصة(الكوطة) قانون إيجابيّ يخدم المرأة الجزائرية، لأنّ فكرة المشاركة السياسية للمرأة لم يتقبّلها الرجل الجزائري بعدُ، و القانون أعطى للمرأة الفرصة لتكون حاضرة بالأحزاب و المجالس المنتخبة، و سيتجه القانون تدريجيا إلى المناصفة أي تخصيص 50 % للنساء.

و سنتحدث عن نظام الحصة و كيف تفاعل معه المجتمع المزابي بالمطلب الموالي.

2-3: نظام الحصة و المجتمع المزابي:

نظرا لما يحمله المجتمع المزابي من خصوصيات ثقافيّة و اجتماعيّة، و لكونه مجتمع محافظ فقد كان له موقف خاص من مشروع القانون قبل عرضه على البرلمان، حيث أبدى مشائخ و أعيان القرارة مع

[1] – وصال نجيب العزاوي، **المرأة العربية و التغير السياسي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ط 1، ص 164.

[2]– لقاء مع: لبيض نورة، رئيسة لجنة الثقافة و الإتصال و السياحة بالمجلس الشعبي الوطني 2012 – 2017 منتخبة عن حزب التجمع الوطني الديموقراطي يوم : 2016/03/10، الجزائر.

[3]– لقاء مع: بوحامة فائزة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني 2012 – 2017 منتخبة عن حزب جبهة التحرير الوطني، يوم : 2016/03/10، الجزائر.

ممثلي العشائر رفضهم التوجه نحو تحديد لمشروع الحصة من خلال بيان تم إصداره بتاريخ:01 أكتوبر 2011 موقَّع من طرف النائب السابق بالمجلس الشعبي الوطني د.صالح بوبكر، حيث ورد فيه أن هذا المشروع " *شاذ عن أعراف و تقاليد المجتمع الجزائريّ*" و اعتبر أن " *إقحام المرأة عنوة في المجالات السياسية و المجالس المنتخبة، و دون رغبة منها، يعتبر خللا كبيرا يهدد الاستحقاقات القادمة وسيحدث شرخا في المجتمع، و يسبب شللا و عجزا كبيرا في المجالس المنتخبة و خاصة المحلية منها*"، كما اعتبر البيان بأن تحديد نسبة 30 % للمرأة هو عبارة عن " *تقزيم لها فلماذا لا تناضل فتحصل بجهدها على نسبة قد تكون أعلى من 30 % بجدارة و استحقاق دون منية و منّة من أحد.*"

كما ورد في نفس البيان أن مشائخ و أعيان قرى وادي مزاب بأنّ: " *المزابيين يشجّعون تكوين المرأة سياسيّا من خلال انخراطها في الأحزاب السياسية، ثم ستصل إلى الترشح و الفوز بمقاعد في المجالس المنتخبة بكل هدوء دون زعزعة للأوضاع و العلاقات الاجتماعية، و طالب مجلس الأعيان أن تكون مشاركة المرأة في القوائم الانتخابية اختياريا .*" [1]

و تساءل بالبيان: " *لماذا تجاوزنا عناصر هويتنا من الترقية و استعجلنا ترقية المرأة من غير داع ولا ضرورة.*"

و لم يكن أمام مجلس باعبد الرحمن الكرثي بوادي مزاب الذي تبنّى المشاركة في الانتخابات بقوائم حرة لمرشحين عن المجتمع المزابي بالقصور السبع من خيار إلا بإقحام النساء في القوائم لاستيفاء الشروط القانونية للمشاركة في العملية الانتخابية، و هذا بداية من التشريعيّات ماي 2012 و بالانتخابات البلدية والولائية نوفمبر 2012.

و إذا ألقينا نظرة حول الموقفين (قبل صدور القانون و بعده) فإننا نلاحظ تغيّر في موقف المجالس العرفية من مشاركة المرأة المزابية بالانتخابات من باب قبول الأمر الواقع و مراعاة للمصلحة العامة للمجتمع.

[1]- بيان مشائخ و أعيان المزابيين مؤرخ بتاريخ:2011/10/01 حول قانون تحديد نسبة ترشيح النساء في القوائم الإنتخابية.

و في هذا الإطار قمنا بطرح سؤال عن نظام الحصّة للنائب : **حريز ناصر** [1] الذي شارك في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 بقائمة ضمّت نساء فكانت إجابته كالتالي:" *إشراك المرأة المزابية بالقوائم الانتخابية أصبح ضرورة حتمية في وقتنا الحالي* " .

و تجب الإشارة إلى أن حزب جبهة القوى الاشتراكية (فدرالية غرداية) رفض المشاركة بالانتخابات البلدية و الولائية 29 نوفمبر 2012 بسبب القانون العضوي رقم 03 و الذي يفرض على الأحزاب السياسية التمثيل النسويّ بنسبة 30 % بالقوائم الانتخابية؛ و في مقابلة مع العضو القيادي بالحزب السيد **باحمد بابا وموسى**[2] سألناه حول الأسباب التي جعلت الحزب يرفض المشاركة بالانتخابات ، صرّح بأن الحزب: "يراعي خصوصيات المجتمع المزابي"، و قد احتكم إلى رأي الشرع في موضوع المشاركة السياسية للمرأة، حيث أخذ الحزب بعين الاعتبار الفتوى الصادرة عن أحد المشائخ بمزاب، الذّي لم يحرّم مشاركة المرأة بقوله: " لا يوجد نص قرآني ينهى عن مشاركة المرأة في العمل السياسي"، إلاّ أنّه أبدى تحفّظه من المشاركة السياسية للمرأة المزابية في وقتنا الحالي لسببين أساسيين هما:

- طبيعة محيط العمل السياسيّ و " الجوّ الموبوء " الذّي قد تتواجد به المرأة المزابية.
- اعتلاء المرأة المزابية للمناصب السياسية له خطورة على دينها و قيمها لما في المناصب من إغراءات.[3]

إلاّ أنّ هذه الفتوى لم تثن الحزب من ضمّ نساء إلى قوائمه الانتخابية بالانتخابات التشريعية التّي جرت بتاريخ 10 ماي 2012 لاستيفاء شروط المشاركة، و هذا لتيقّن الحزب حسابيا باستحالة فوزه بمقعد ثاني بالبرلمان و بالتالي عدم إمكانية فوز المرأة.[4]

---

[1]– لقاء مع: **حريز ناصر**، عضو بالمجلس الشعبي الوطني 2012 – 2017 عن الدائرة الانتخابية القرارة يوم: 2016/03/10، الجزائر.

[2]– لقاء مع: **باحمد بابا وموسى** ، عضو المكتب الفدرالي لحزب جبهة القوى الإشتراكية لولاية غرداية – يوم : 2016/04/12، غرداية، الجزائر.

[3]– محاضرة بعنوان: **الموقف الشرعي من العمل السياسي و قضية ترشيح المرأة في الإنتخابات** ، ذكرت سابقا.

[4]– مقابلة مع: **باحمد بابا وموسى**، (مقابلة ذكرت سابقا).

و هو ما أكّدته **يمينة حميد أوجانة** من القرارة التي شاركت بالانتخابات التشريعية 2012 على هذا الأساس ضمن قائمة حرة استجابة لنداء أعيان قصر القرارة و لم يكن لديها طموح سياسي لاعتلاء منصب بالبرلمان.[1]

و في مقابلة مع: **لابشك عبد الله**، أبدى رفضه لنظام الحصّة (الكوطة) الذي يجبر الأحزاب والقوائم الحرّة على ضمّ نساء لا علاقة لهنّ بالنشاط السياسيّ، و قال إن كان القانون مرحلي فقط فهو مرحّب به لأنّ المجتمع المزابي لم يتقبّل بعدُ فكرة مشاركة المرأة بالمجالس المنتخبة، و دعا إلى ترك المرأة تترشّح بمحض إرادتها دون إلزامها بقانون خاص.[2]

و في السياق ذاته، أجرينا مقابلة مع أحد الأعضاء من غير المزابيين العضو: **بن غشي عمر**[3] الذي أبدى معارضته لنظام الحصّة معتبرا ذلك تصرفا غير ديموقراطيّا و غير منطقيا، إذ يرى بأنه على المرأة أن تفرض نفسها بالمجالس المنتخبة، و أن تشارك بإرادتها و ليس بقوة القانون، كما يرى بأن هذه الطريقة في ضبط القوائم حوّلت المجالس المنتخبة إلى " مجالس عائلية " حيث ضمّت بعض القوائم نساء من أخوات و زوجات المترشّحين الرجال من أجل استيفاء الشروط و قبول القوائم، و يرى بأنه لضمان فعالية مشاركة المرأة، على الدولة أن تدعم التجمعات النسوية؛ كالجمعيات والنقابات، وتكوين المرأة على العمل الجمعويّ و النّضال لترقى إلى المشاركة بالمجالس المنتخبة.

و نلاحظ مما سبق أن القانون المحدد لكيفيات تمثيل المرأة لم يلق معارضة من المجتمع المزابي فقط بل حتّى من غير المزابيين بغرداية، و هذا ما يفسّر تحفّظ المجتمع بالجنوب بصفة عامة من مشاركة المرأة بالانتخابات.

---

[1]- مقابلة مع: **يمينة حميد أوجانة**، عضو المجلس الشعبي البلدي بالقرارة(2012 – 2017)، القرارة، الجزائر، يوم: 02 أفريل 2016.

[2]- مقابلة مع: **لابشك عبد الله**، رئيس المجلس الشعبي البلدي بنورة (عن القائمة الحرة) 2012 – 2017 بغرداية يوم: 12 افريل 2016.

[3]- مقابلة مع: **بن غشي عمر**، عضو بالمجلس الشعبي البلدي، نائب رئيس بلدية زلفانة عن حزب الجبهة الوطنية الجزارية (2012-2017) بغرداية، الجزائر، يوم: 2016/05/11.

لقد ساهم نظام الحصّة في اعتلاء النساء لمناصب سياسيّة هامة في عدّة دول، و يمكن اعتبار هذا النظام أداة سريعة و فعّالة للتعامل مع نقص التمثيل النسائي في البرلمان و الحكومة كونه يساهم في تعزيز دور المرأة في المجتمع بشكل عامّ و الحياة النيابية بشكل خاصّ و لم يكن هدف نظام الحصّة مجرد وسيلة لإيصال المرأة إلى البرلمان بقدر ما هو عملية إشراكها في عملية البناء و التنمية بمختلف المجتمعات.

3-: المشاركة السياسية للمرأة في غرداية:

عُرفت المرأة بغرداية بنضالها السياسيّ رفقة أخيها الرجل أثناء فترة الاستعمار الفرنسيّ، حيث شاركت في الثورة من خلال تقديم خدمات الإسعاف و التمريض للمجاهدين و نذكر منهن الشهيدتين: مريم عبد العزيز و فاطمة الزهراء بافضل و غيرهما.

و لم تكن المرأة المزابية لتشارك بالانتخابات أثناء فترة الاستعمار الفرنسي لولا أن السلطات الاستعمارية دعتها لأول مرة للتصويت في استفتاء 28 سبتمبر 1958 حول دستور الجمهورية الخامسة آنذاك ، إلا أن القرار لاقى معارضة بعض مشائخ مزاب، إذ قاموا بتقديم احتجاج إلى الحاكم العسكري بالأغواط ضد تصويت المرأة المزابية. ووقع الاستفتاء و امتنعت النساء المزابيات بنسبة 2 % في بريان و26 % في القرارة و 8 % في بونورة و 75 % في بني يزقن و 1 % في الضاية [1].

و قد شهدت المنطقة (عمالة الواحات سابقا) كغيرها من مناطق الجزائر أول انتخابات ولائية عرفتها الجزائر في 25 ماي 1969،و تميزت بمشاركة أول امرأة مزابية هي: دادي عدون عائشة من بلدية بريان، كانت تشتغل قابلة، و لم تكن تنتمي لحزب بل كانت مستقلة سياسيًّا [2].

و لم تترشّح النساء بالانتخابات المحلية بولاية غرداية منذ ذلك الوقت إلى غاية سنة 2002 باستثناء السيدة بن خليفة مريم[3] التي شاركت عن حزب جبهة التحرير الوطني و حظيت بمقعد بالمجلس

[1] – يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني مزاب (دراسة اجتماعية و اقتصادية و سياسية)**، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1992، ص 212.

[2]–Baelhadj Merghoub**, Opcit**, p141.

[3]– مناضلة بحزب جبهة التحرير الوطني منذ 1975 ، عضو باللجنة المركزية للأفلان بالجنوب منذ سنة 1998.

الشعبي الولائي لثلاث عهدات متتالية: العهدة الأولى 2002 – 2007 و العهدة الثانية 2007 – 2012، و لعهدة ثالثة بالانتخابات الولائية نوفمبر 2012[1].

بالجدول الموالي سنعرض التمثيل النسويّ بالمجالس البلدية و المجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية بالانتخابات المحلية نوفمبر 2012 .

جدول رقم (06) يبيّن تمثيل النساء بالمجالس البلدية و الولائية نوفمبر 2012 على مستوى ولاية غرداية

[1]– مقابلة مع: **بن خليفة مريم**، عضو المجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية عن حزب جبهة التحرير الوطني، غرداية يوم: 2016/04/04 على الساعة 14:00.

الرقم	البلديات	عدد كل الأعضاء المنتخبين	عدد المنتخبات	نسبة التمثيل النسوي
01	غرداية	23	**08**	**15.68**
02	القرارة	23	**07**	**13.72**
03	بريان	19	**06**	**11.76**
04	بنورة	19	**07**	**13.72**
05	متليلي	19	**06**	**11.76**
06	المنيعة	19	**07**	**13.72**
07	الضاية	15	**04**	**7.84**
08	المنصورة	13	**02**	**3.92**
09	زلفانة	15	**04**	**7.84**
10	حاسي القارة	15	**00**	**00**
11	العطف	15	**00**	**00**
12	سبسب	13	**00**	**00**
13	حاسي لفحل	13	**00**	**00**
المجموع		221	51	**% 100**
المجلس الشعبي الولائي		**39**	**11**	**%29**

من خلال الجدول رقم نلاحظ بأن النســـاء حظين على: 51 مقعدا من مجمـــوع 221 على مستوى المجالس الشعبية البلديـــة علـــى مستوى ولاية غرداية، منها أعلى نسبـة تمثيل ببلدية غرداية 15.68 % حيث الكثافة السكانية مرتفعة، تليها كلا من البلديات: القرارة، بنورة و المنيعة بنسب متساوية أي 13.72 % ، ثم بلديتي متليلي و بريان بنسبة 11.76 % ، أما البلديات التي لم تحظى

بتمثيل نسوي فهي البلديات التي لم يبلغ عدد سكانها 20000 نسمة حسب القانون العضوي للانتخابات، إذ أن الأحزاب و القوائم الحرة غير مجبرة على إضافة نساء إلى القوائم الانتخابية.

بلغت نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية و الولائيّة المنتخَبة 21.18 % من مجموع 430 امرأة مرشّحة.[1]، إذ بلغ عدد القوائم المترشحة بالمجلس الشعبي الولائي 09 قوائم، منها 08 تشكيلات سياسية وواحدة (01) قائمة حرة (تابعة لمجلسب باعبد الرحمن الكرثي)، أما عدد المترشّحين الإجمالي 459 مترشّحا، منهم 348 ذكور و 111 إناث .

يبلغ عدد أعضاء المجلس الولائي الحاليين 39 عضوا منهم 11 إمرأة بالعهدة الحالية 2012-2017.

أما بالمجالس الشعبية البلدية فقد بلغ عدد القوائم المرّشحة 70 قائمة، منها 64 تشكيلة سياسية و ستة (06) قوائم حرة. أما عدد المرشّحين الإجمالي 1571 مرشّح منهم 1252 ذكورا و 319 إناثا .

رغم التّواجد المعتبر للنساء بالمجالس المحلية المنتخَبة، إلاّ أنّه لم تحظى أيّ امرأة بمنصب رئاسة بلدية على مستوى ولاية غرداية، و قد يعود السبب إلى أنّ النساء لم يكنّ على رأس القوائم الانتخابية، أو ليس لديهنّ استعداد لتولّي هذا المنصب.

و يعود السّبب أيضا إلى طبيعة و خصوصية المجتمع المحلي بغرداية، الذي يتّسم بالمحافظة والتمسّك بالقيم و العادات و التقاليد، التي تفرض التمييز في النوع الاجتماعي من خلال الدور والسلطة و المكانة التي أفرزت الهيمنة الذكورية للرجل؛ و الذي يرفض تواجد المرأة بمناصب سياسية أو وظيفية عليا.

[1] – مصدر الإحصائيات: مديرية التنظيم و الشؤون العامة لولاية غرداية .

إلاّ أنّه بالمجلس الشعبي البلدي لزلفانة أُسندت رئاسة ثلاثة (03) لجان لنساء منتخبات؛ لجنة الشؤون الاجتماعية و لجنة المالية و لجنة البناء و التعمير. [1]

كما أسندت الأدوار الاجتماعية الثانوية للنساء المنتخبات ببقية بالمجالس البلدية و المجلس الشعبي الولائي، أين تم تكليف بعضهن بمهمة مقررات بلجان متخصصة في الصحة و حماية البيئة و التضامن والشؤون الاجتماعية و الثقافة، بالإضافة إلى عضويتهن بمختلف اللجان بالمجلسين.

و سنتطرّق إلى مشاركة النساء المزابيات اللّواتي فزن بمقاعد بالمجالس البلدية و الولائيّة بالتفصيل بالمبحث الخاص بالمشاركة السياسية للمرأة المزابية.

[1] – مقابلة مع: **خضرة بلمشرح**، عضو بالمجلس الشعبي البلدي زلفانة، رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية، بغرداية، الجزائر، يوم 11 ماي 2016

II- المشاركة السياسية للمرأة المزابية:

لم تكن المرأة تطمح لاعتلاء مناصب سياسية أو الالتحاق بوظائف سامية بالدولة، إذ لم تتقلّد أي امرأة مزابية لمنصب سياسي و لا عضوية بمجلس الأمة أو بالمجلس الشعبي الوطني، إلا أنه كانت هناك تجربة لأول امرأة مزابية للسيدة **عائشة دادي عدون** [1] و التي شاركت بالانتخابات الولائية في 25 ماي 1969.

كما كانت هناك مشاركة لامرأة مزابية بالانتخابات البلدية سنة 2002 بالجزائر العاصمة، و يتعلّق الأمر بالمحامية: **سامية أحمد مردوخ** عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي لبلدية القصبة،و قد كانت مناضلة بالحزب منذ 1999 [2].

و قد مر المجتمع المزابي – على غرار المجتمع الجزائري – بتحولات اجتماعية و اقتصادية خاصة فيما تعلق بإشراك المرأة في العملية السياسية كجزء يساهم في تنمية المجتمع، فبعد أن عرض رئيس الجمهورية على البرلمان مشروع قانون يتعلق بترقية تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، أصدر مجلس مشائخ و أعيان المزابيين بيانا مؤرخ بتاريخ 01 أكتوبر 2011 حول مشروع قانون تحديد نسبة ترشّح النساء بالقوائم الانتخابية إذ أعلنوا فيه عن رفضهم للقانون المفاجئ و وصفوه بالشاذ عن أعراف وتقاليد المجتمع الجزائري.[3]

إلا أن صدور القانون العضوي رقم 12/03 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 2012 جعل الهيئات العرفية تفكر بجدية في المشاركة بالانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 ، و سنعرض القوائم الحرة التي تبنّاها مجلس باعبد الرحمن الكرثي للمشاركة بالانتخابات التشريعية و كذا قائمة حزب التجمع الوطني الديموقراطي و اللاّتي ضمّت لأول مرة نساء مزابيات.

---

[1] – عائشة دادي عدون، مزابية من بريان ،عملت كقابلة و كانت مناضلة سياسية، صاحبة كتاب : Sociologie et Histoire des Algériens Ibadhites

[2] – مقابلة مع: **سامية أحمد مردوخ** (من القرارة) ، محامية بالمجلس ، الجزائر العاصمة ، يوم: 29 مارس 2016

[3] – بيان مشائخ و أعيان المزابيين مؤرخ بتاريخ: 2011/10/01 حول قانون تحديد نسبة ترشيح النساء في القوائم الإنتخابية.

1-: مشاركة المرأة المزابية بالإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012:

كانت المرأة المزابية حاضرة بالانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 10 ماي 2012، و كان هذا بعد استجابة الأحزاب و القوائم الحرة بغرداية للقانون العضوي رقم: 12/03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، إذ لبّت بعض النساء المزابيات طلب القوائم الحرة (المنبثقة عن مجلس باعبد الرحمن الكرثي) وأحزاب أخرى، في حين رفضت بعضهنّ المشاركة و الدخول لميدان السياسة لاعتبارات منها" رفض العائلة للفكرة و كذا الخوف من فقدان المكانة الاجتماعية و ردّ فعل المجتمع المزابيّ المحافظ الذي لم يتعود على تواجد المرأة بالمجال السياسي.

فقد ترشّحت عدد من النساء المزابيّات بالانتخابات التشريعية، و قد ضمت قائمة حزب جبهة القوى الاشتراكية أسماء نساء مزابيات موظفات بقطاعات عموميّة، كما ضمّت القوائم الحرّة لكلّ من الدوائر الانتخابيـــــة للقـــرارة و غرداية نساء مزابيّـات نذكـر منهنّ: **يمينة حميد أوجانة، وَسهيلة.ل** وَ **كريمة.ح** ،كما ترشّحت **فتيحة.م** ضمن قائمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وأخريات رفضن أن نذكر أسماءهنّ ببحثنا.

أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 10 ماي 2012 على فوز أعضاء رجال بمناصب بالمجلس الشعبي الوطني إذ كانوا على رأس القوائم الانتخابية و هم:

- دادي حمو بلحاج (القائمة الحرة "الوحدة و التداول" عن الدائرة الانتخابية غرداية)
- حريز ناصر (القائمة الحرة "الوفاء و التواصل" عن الدائرة الانتخابية القرارة)
- قارة عمر (حزب التجمع الوطني الديمقراطي)

إضافة إلى فوز مترشّحين اثنين غير مزابيين من قائمتي جبهة التحرير الوطني و الجبهة الوطنية الديمقراطية.

إلا أنه لم تتحصل ولا واحدة من المترشّحات المزابيات على مقعد بالبرلمان و كان وضعهنّ بالقائمة شكليًّا، إذ لم يكنّ على رأس القائمة و حظوظ نجاحهن كانت ضعيفة، بحكم ترتيبهنّ بالقائمة الانتخابية، و كذا الوعاء الانتخابي حيث أن المادة 3 من القانون العضوي رقم: 12/01 المؤرّخ في 15 فيفري 2012 المحدّد للدّوائر الانتخابيّة، تنصّ على أن يحدّد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية على

أساس تخصيص مقعد واحد لكل حصة تتضمن ثمانين (80000) نسمة، ففي ولاية غرداية خصص لها: 05 مقاعد[1]، و حظي بها من كان على رأس القوائم الحزبيّة فقط.

و نلاحظ من خلال الأسماء الواردة بالقوائم أن كل المترشّحات يحملن شهادات أكاديمية وموظفات بمختلف القطاعات العمومية، و حسب المقابلات التي أجريناها مع بعضهن فقد تبيّن بأن لهنّ شخص قريب بالميدان السياسي، هذا ما ساهم في قبولهن لدخول الفضاء السياسي بقبول إضافة أسماءهنّ إلى القوائم الانتخابية.

2-: مشاركة المرأة المزابية بالإنتخابات البلدية و الولائية 29 نوفمبر 2012:

شارك المزابيون بالانتخابات البلدية و الولائية ضمن قوائم حرة تابعة لمجلس باعبد الرحمن الكرثي تحت تسميات مختلفة؛ التوافق، الإشراق، الوفاء و التواصل، السلام، الاستمرارية، كما شارك مزابيون أيضا بقوائم عن حزب التجمع الوطني الديموقراطي وأسفرت النتائج على مايلي:

بالمجلس الشعبي الولائي:

القائمة الحرة التوافق حظيت على 17 مقعدا منهم 05 نساء.

حزب التجمع الوطني الديموقراطي: 03 مقاعد

بالمجالس المحلية البلدية:

- المجلس الشعبي البلدي غرداية:
  - القائمة الحرة الإشراق حظيت على 11 مقعدا منهم 03 نساء.
  - حزب التجمع الوطني الديموقراطي: مقعد لرجل
- المجلس الشعبي البلدي القرارة:
  - القائمة الحرة الوفاء و التواصل حظيت على 17 مقعدا منهم 05 نساء.
- المجلس الشعبي البلدي بريان:
  - القائمة الحرة السلام حظيت بـ 08 مقاعد منهم 02 امرأتان

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 08 ،الصادرة الأربعاء 22 ربيع الأول 1433 / الموافق 15 فيفري 2012، ص 06.

- حزب التجمع الوطني الديموقراطي: مقعدين: رجل و امرأة

➢ المجلس الشعبي البلدي بنورة:

- القائمة الحرة " الاستمرارية " حظيت بـ 12 مقعدا منهم 04 نساء.
- حزب التجمع الوطني الديموقراطي: حظي بمقدين: رجل و امرأة

و في مقابلة مع **د.زكرياء محمد**[1] سألناه حول المعايير التي اعتمد عليها مجلس باعبد الرحمن الكرثي لاختيار المترشّحات للقوائم الانتخابية فأجاب بأن المجلس اختار نساء لترشيحهنّ لاعتبارات منها: الجانب الأخلاقي كشرط أساسي و أن تكون ذات سيرة حسنة، و متمسكة بقيمها الدينية والتربويّة والاجتماعيّة، مع مراعاة الجانب التعليمي و الثقافي للمترشّحة، كما تمّ اختيار النساء غير المتزوّجات اعتبارا لقلّة ارتباطاتهنّ العائليّة، و كذا الموظّفات اللّواتي لهنّ ممارسات اجتماعية سابقة، بالإضافة إلى مترشّحات متزوّجات و هذا بعد استشارة أزواجهن.

و سنوضح بالجدول الموالي تمثيل النساء المزابيّات المنتخبات بالمجالس المحلية (البلدية و الولائية) للعهدة 2012 – 2017 .

[1] – مقابلة مع: زكرياء محمد، عضو مجلس باعبد الرحمن الكرثي، عضو مجلس الأمة ، غرداية، يوم: 2016/05/12.

جدول رقم (07) يوضّح تمثيل النساء المزابيات بالمجالس البلدية و الولائية نوفمبر 2012

المجالس الشعبية البلدية	عدد الأعضاء المنتخبين المزابيين	عدد العضوات المنتخبات المزابيات	نسبة التمثيل النسوي %
غرداية	12	03	14.28
القرارة	17	05	23.8
بريان	11	03	14.28
بنورة	14	05	23.8
العطف	11	00	00
المجلس الشعبي الولائي	20	05	23.8
المجموع	85	21	% 100

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المنتخبين المزابيين الذين حظوا على مقاعد بالمجالس المحلية 85 منتخبا، منهم 21 امرأة، بين القوائم الحرة و حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ماعدا بلدية العطف التي أجمع مجلس أعيان قصر العطف على قائمة الحركة الشعبية الجزائرية والتي تحصلت على 09 مقاعد؛ منهم 08 مزابيين ، و لم تحدّد فيها النسب المطلوب توفّرها للتمثيل النسويّ حسب القانون العضوي كون عدد السكان ببلدية العطف أقل من 20000 نسمة.

و يرجع هذا الفوز الساحق للقوائم الحرة إلى التخطيط و التنظيم الذي أولته الهيئات العرفية للحملة الانتخابية، و هذه دلالة واضحة على إلتفاف المواطنين حول الهيئات العرفية بالمجتمع المزابي، إذ حظي المزابيون على 65 مقعدا موزعة بين خمس (05) بلديات: القرارة، غرداية، بريان ، بنورة والعطف. أما بالمجلس الشعبي الولائي فقد بلغ عدد المنتخبين المزابيين 20 منتخبا من مجموع 39 ، و حظيت النساء على 05 مقاعد، منهنّ إثنتين عينتا مقررات لجان؛ لجنة الصحة و النظافة و حماية البيئة، و لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافة والشباب والرياضة والشؤون الدينية والوقف.

خلاصة الفصل:

كان وجود المرأة الجزائرية هامشيا طيلة خمسين سنة من الاستقلال بالهيئات الوزارية و بالمجالس المنتخبة، إلا أن الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 10 ماي 2012 كانت نقطة تحول، إذ كان لصدور القانون العضوي رقم 2012/02 الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة دورا في رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني و المجالس المحلية، مما جعل الجزائر تحتل المراتب الأولى من بين الدول العربيـة.

كما كان لنفس القانون أيضا دورا في مشاركة المرأة المزابية بالمجالس المحلية (البلدية و الولائية) نوفمبر 2012، و التي تميزت بمشاركة الهيئة العرفية مجلس باعبد الرحمن الكرثي بقوائم حرة بكل من البلدية و الولائية، إضافة إلى مشاركة بعض المزابيات و بعدد ضئيل ضمن قائمة لحزب التجمع الوطني الديموقراطي.

الفصل الثالث:

محددات الدراسة الميدانية

تمهيد:

كل تحقيق ميداني يحتاج خطة منهجية من أجل الإقتراب أكثر من المبحوثين المقصودين من الدراسة، ففي بحثنا هذا قمنا باعتماد منهج دراسة الحالة من خلال دراسة المبحوثات ضمن الحالات الفردية بغرض الوصول إلى تعميمات.

و تبعا للمنهج المختار، قمنا باختيار المقابلة كوسيلة للوصول إلى النتائج و من ثم حددنا العينة التي كانت قصدية (عمدية)، وركّزنا على المبحوثات المنتخبات اللواتي يمارسن النشاط السياسي بالمجالس المحلية المنتخبة و يواظبن على الحضور دون الإستعانة بالوكالة، ثم أخيرا قمنا باستعمال تقنية تحليل المحتوى.

1- مجالات الدراسة:

1-1:المجال البشري:

شملت الدراسة النساء المزابيات المنتخبات بالمجالس المحلية البلدية و المجلس الشعبي الولائي نوفمبر 2012 عن القوائم الحرة المنبثقة عن مجلس باعبد الرحمن الكرثي و حزب التجمع الوطني الديموقراطي، والبالغ عددهن 21 عضوة منتخَبة.

1-2:المجال الزمني:

انطلقت الدراسة النظرية بداية من الإطلاع على التراث النظري المتعلق بموضوع بحثي، أما فيما يخص الجانب الميداني لهذه الدراسة و نظرا لتواجد بعض المنتخبات ببلديات مختلفة ، قمت بزيارة بلدية القرارة يوم 10 ديسمبر 2015 و 14 جانفي 2016 و 02 أفريل 2016 حيث قابلت عضوات منتخبات بالمجلس الشعبي البلدي، كما تنقلت إلى بلدية بريان يوم: 03 أفريل 2016 لمقابلة عضوة بالمجلس الشعبي البلدي، ثم لقاءات بعضوات من غرداية و بنورة يوم 21 أفريل 2016.

1-3:المجال الجغرافي:

أجريت دراستنا الميدانية على عينة نساء مزابيات منتخَبات بالمجالس المحلية البلدية و الولائية بالإنتخابات المحلية نوفمبر 2012 بولاية غرداية ، و شملت الدراسة أربع بلديات حظيت بها على مقاعد (من بين 13 بلدية) وهي: بلدية غرداية و بلدية بنورة و بلدية بريان و بلدية القرارة و أخريات من المجلس الشعبي الولائي بولاية غرداية.

2- تقنيات الدراسة:

اعتمدنا ببحثنا على الجمع بين المقابلة و الملاحظة بالمشاركة و هذا ما تقتضيه طبيعة البحث أي أن نقارن بين ما يفعله الناس و ما يقولونه، و في هذه الحالة يتعين علينا الجمع بين المقابلة و الملاحظة. [1]

[1] - غريب سيد أحمد، **علم الإجتماع و دراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 38.

2-1: المقابلة:

تعد المقابلة من الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات ، إذ يعرفها موريس أنجرس بأنها: " تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة أو جماعيا، تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين، و تساعد على استكشاف الحواجز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة " [1]

و عليه قمت بدراستي باستعمال التقنية من خلال :

– مقابلة النساء المزابيات المنتخَبات بالمجالس البلدية و الولائية.

– مقابلات مع أعضاء فاعلين بالمجتمع و بأحزاب سياسية و كذلك بعض النواب بالبرلمان ومجلس الأمة و الزملاء الأعضاء بالمجالس المحلية المنتخَبة و هذا لجمع المعلومات لعدم وجود مراجع أو مقالات تطرقت إلى موضوع المشاركة السياسية للمرأة بغرداية.

2-2: الملاحظة بالمشاركة:

اعتمدت في هذه الدراسة على تقنية " الملاحظة بالمشاركة " لدورها الهام في البحث العلمي، حيث تعرّف بالمشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، و تهدف للكشف عن بعض الحقائق التي يمكن أن يستخرجها الباحث من خلال الاستنباط.

و ما يميز الملاحظة بالمشاركة هو تواجد الباحث ضمن المجتمع المبحوث أين يقوم بتدوين ملاحظاته كباحث تأسيسي، بحيث يتم إعلام كل المبحوثين بالموضوع، هذه التقنية تمكّن الباحث من معرفة مؤشرات أخرى غير التي يعرفها من قبل حول المبحوثين.[2]

و في هذا الإطار، قمت بزيارة القرارة و أقَمتُ فيها لفترات متكررة لإجراء الدراسة الاستطلاعية و كذا من أجل ملاحظة النساء المزابيات المنتخَبات و التعرف على الرساميل التي يحملونها بالحقل الاجتماعي و طبيعة تنشئتهن و بعد ضبط دليل المقابلة عدت مرة أخرى لمقابلتهن، وكوّنتُ هذه الملاحظات في كلّ من: بريان، القرارة، غرداية، بنورة و غرداية، و كانت مختلف الملاحظات أثناء تواجد

[1] - موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية – تدريبات عملية –**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص 197.

[2] - Yvan Abernot et Jean Ravestein, **Réussir son master en sciences humaines et sociales**, Edition Dunod, Paris, France, p 111.

المنتخبات في المجالس المنتخبة، وكذلك أثناء تواجدهنّ في فضائهنّ الخاص، حتى نستطيع القيام بمقارنة بين الفضاء الخاص و العام.

3- منهج الدراسة

3-1 المنهج:

هو " الطريق المؤدي إلى الحقيقة، و هو الكيفية التي يمكن بواسطتها الإجابة على السؤال المطروح، و هو كيف يمكن حلّ مشكلة البحث؟ فإنّ ذلك لابد أن يتمّ على مراحل أو من خلال خطوات متتالية لا تكاد الواحدة منها تنتهي حتى تبدأ الأخرى في سلسلة متتابعة أو في حلقات متشابكة " [1]

3-2 المنهج الوصفي:

هو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو ظاهرة اجتماعية أو إنسانية، و هذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فعلا بالواقع.

3-3 تقنية تحليل المحتوى:

تستعمل تقنية تحليل المحتوى عندما نريد تحليل البيانات التي تم جمعها باستعمال تقنية المقابلة(بكل أنواعها) [2].

و يعرّف تحليل المحتوى على أنه أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال، و يقصد بالاتصال هنا- انتقال المعاني التي يعبّر عنها بالرموز المختلفة مثل الكلمة أو الصورة أو الرسم. [3]

---

[1]- صلاح الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1982 ، ص 159.

[2]- سعيد سبعون، حفصة جرادي، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 229.

[3]- غريب سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 38.

و قد اعتمدنا في تحليلنا على التحليل الفئوي[1]، الذي يرتكز على احتساب تكرارات بعض الخصائص المصنفة في فئات ذات دلالة و مقارنتها، حسب تردّد إحدى خصائص الفرضية، فالمسار هنا كمي بشكل جوهريّ.

4- خصائص مجتمع الدراسة و عينتها:

4-1: خصائص مجتمع الدراسة

يبلغ عدد النساء المزابيات اللّواتي حظين بمقاعد بالمجالس المحلية المنتخَبة 21 إمرأة بالانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ 29 نوفمبر 2012، موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (08) يبين توزيع مجتمع البحث بالمجالس المحلية المنتخبة

المجالس الشعبية البلدية	عدد النساء المزابيات المنتخبات	النسبة المئوية
القرارة	05	23.8
غرداية	03	14.28
بريان	03	14.28
بنورة	05	23.8
المجلس الشعبي الولائي	05	23.8
المجموع	21	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن بلديتي القرارة و بنورة حصلت فيهما المرأة على 05 مقاعد أي بنسبة 23.8 % نظرا للكثافة السكانية بالنسبة للقرارة، أما بلدية بنورة فقد حظيت بمقاعد من القائمة الحرة و واحدة من حزب التجمع الوطني الديموقراطي، تليهما بلديتي بريان و غرداية بنسبة

[1] - ريمون كيفي و لوك قان كمبنهود، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ،تر: يوسف الجباعي، بيروت، لبنان،ط،1، 1998، ص 267.

14.28 % رغم أن الكثافة السكانية مرتفعة ببلدية غرداية إلاّ أنه لم تفز أي مزابية عن حزب التجمع الديموقراطي.

أما بالمجلس الشعبي الولائي فقد حظيت المرأة المزابية بـ: 05 مقاعد أي بنسبة 23.8 % من مجموع المنتخبات المزابيات، و تنحدر المنتخبات من ثلاث دوائر انتخابية: غرداية، بنورة، بريان.

4-2: طريقة المعاينة:

إن اختيار العينة يجب أن يخضع إلى عدة اعتبارات معينة، و وفقا لنوع البحث و أهدافه، و لكي يحصل الباحث على عينة ممثلة عليه أن يختار، وفق طريقة معينة، و مفردات معينة، و شروط منظّمة ومضبوطة، و هذا بتحديد المجتمع الأصلي بدقة.[1]

و على هذا الأساس، و نظرا لعدم ممارسة كل النساء المزابيات المنتخبات للعمل السياسي بالمجالس المحلية المنتخبة، فقد قمنا باختيار العينة القصدية.

العيّنة القصدية:

يقوم الباحث باختيار هذه العينة طبقا للغرض الذي يستهدف تحقيقه من خلال البحث، و يتمّ اختيارها على أساس توفر صفات محددة في مفردات العينة تكون هي الصفات التي تتصف بها مفردات المجتمع محل البحث.

حيث قمنا باختيار مبحوثات من كل بلدية حظيت بمقاعد لنساء مزابيات منتخبات،إضافة إلى منتخبتين من المجلس الشعبي الولائي، مع مراعاة حضور المنتظم للمنتخبات بدورات المجلس الشعبي الولائي و مداولات المجلس الشعبي البلدي دون استعمال " الوكالة ".

[1] – رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص 306.

4-3: خصائص العينة:

أ- السن:

الجدول(09) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن

فئات السن	التكرار	النسبة المئوية
[28 – 23]	00	00
[34 – 29]	02	22.2
[40 – 35]	02	22.2
[46 – 41]	02	22.2
أكثر من 46 سنة	03	33.3
المجموع	09	% 100

من خلال الجدول يتضح بأن النسبة العليا للمبحوثات تعود للفئة العمرية أكثر من 46 سنة أي بنسبة 33.3 % ، تليها الفئات **[41 – 46]** و**[35 – 40]** و **[29 – 34]**بنسب متساوية 22.2 % .

قمنا بإدراج السن بداية من 23 سنة بناء على المادة 78 من القانون العضوي للانتخابات التي تنصّ على: " يشترط في المترشّح إلى المجلس الشعبي البلدي أو الولائي أن يكون بالغا ثلاثا و عشرين (23) سنة على الأقل يوم الإقتراع.[1]

نلاحظ أن معظم المبحوثات تجاوزن سن الخامسة و الثلاثين و قد يعود اختيارهن من طرف هيئة باعبد الرحمن الكرثي للمشاركة بالانتخابات المحلية لتفرغهنّ بمختلف الوظائف و المهام قبل الترشح للانتخابات، و يعود اختيار المرأة في هذا السن لأنّها أكثر رزانة، ممّا يستوجب عليها التمتّع بمخيّلة واسعة و تفكير منطقي.

[1] -القانون العضوي رقم12/01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية رقم 01، ص 11.

ب- الحالة الاجتماعية (المدنية):

جدول (10) يبيّن توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية %
عازبة	**04**	**44.4**
متزوجة	**03**	**33.3**
مطلقة	**02**	**22.2**
المجموع	**09**	**%100**

من خلال الجدول يتبين أن نسبة 44.4 % تعود للمبحوثات غير المرتبطات، تليها نسبة 33.3 % لمتزوجات، و 22.2% مطلّقات، و نلاحظ من خلال النسب بأن المبحوثات غير المرتبطات (العازبات و المنفصلات) بجمعهما يشكّلن النسبة الأكبر، و يمكن إعطاء تفسير بأنه وقع اختيارهن للمشاركة السياسية لقلة ارتباطاتهن العائلية، و ليست لهنّ التزامات عائلية تعطل نشاطاتهن بالمجالس المنتخَبة، كما يجب أن نشير أن المبحوثتين المتزوجتين لم يكونا مرتبطتين عند الترشّح، بل تزوجتا خلال العهدة الانتخابية، فالنساء المنفصلات يتفرّغن من خلال ممارستهنّ للسياسة من أجل خدمة المجتمع.

ت- الوظيفة:

جدول رقم (11) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

قطاع التوظيف	التكرار	النسبة المئوية%
موظفات بالقطاع العمومي	05	55.5
موظفات بالقطاع الخاص	02	22.2
موظفات بهيئات غير نظامية	02	22.2
المجموع	09	% 100

من خلال الجدول يتبين بأن النسبة العليا 55.5 % تمثل المبحوثات اللواتي يشتغلن بالقطاع العمومي بين قطاع الصحة و الإدارة العمومية، تليها نسبة 22.2 % تمثل موظفات بالقطاع الخاص خاصة بمراكز لرعاية المعوقين ذهنيا، إضافة إلى مبحوثات يشتغلن لدى جمعيات خيرية و أخرى ذات طابع اجتماعي. و قد تم اختيارهن للمشاركة بالانتخابات بحكم تواجدهن بميدان العمل.

و وجود موظفات بقطاع العمومي له دلالة واضحة بتغيّر في القيم بالمجتمع المزابي الذي يرفض تماما عمل المرأة ، و تعدّ هذه أولى بوادر الخروج عن السياق العام الذي يفرضه المجتمع.

ث- المستوى التعليمي:

الجدول رقم (12) يبيّن توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	00	00
متوسط	03	33.3
ثانوي	03	33.3
جامعي	03	33.3
المجموع	09	% 100

من خلال الجدول يتبيّن أن المستويات التعليمية للعيّنة تتراوح بين المستوى المتوسط و المستوى الجامعي بنفس النسبة 33.3 % ، و قد تمّ اختيار المترشحات من مستويات تعليمية مختلفة و بين المدرسة الرسمية و المدرسة الحرة و هذا ما نوضحه بالجدول الموالي.

و بالنظر إلى وجود المستويين الجامعي و الثانوي مجتمعين يشكّلان نسبة أكثر من 60 % و هذا دليل على تغيّر واضح بالمجتمع المزابي، حيث كانت الفتاة تُستثنى من التعليم بمزاب في وقت قريب، و كان التعليم بالمدرسة الحرة سائدا أكثر من التعليم الرسمي، و المستوى التعليمي الظاهر من خلال الجدول يؤكّد على أن المرأة المزابية اكتسبت وعيا اجتماعيا بمختلف أنواعه، بالمقارنة مع النساء المزابيات التي كانت موجودة من قبل.

ج- نوع التعليم:

جدول رقم (13) يبيّن توزيع أفراد العينة حسب نوع التعليم

نوع المدرسة	التكرار	النسبة المئوية%
التعليم الحر	03	33.3
التعليم الرسمي	06	66.6
المجموع	09	% 100

من خلال الجدول يتبين بأن نسبة المبحوثات اللّواتي تلقّين تعليمهنّ بالمدرسة الرسمية 66 % ، بينما تلقت الأخريات تعليمهن بالمدرسة الحرّة بنسبة 33.3 %، و الملاحظ أن المبحوثات اللواتي تلقّين تعليمهنّ بالمدرسة الحرّة ينحدرن من القرارة،و هذا يمكن تفسيره بطبيعة المجتمع المحافظ، كما أنّ تعليم البنت بالمدارس الرسمية تأخّر بالقرارة مقارنة مع القصور الأخرى، و بالرغم من أن المدرسة الحرّة بمزاب تنشّىء الفتاة المزابية على البقاء بالبيت و الزواج لتكوين أسرة و ليس للخروج للعمل السياسيّ إلاّ أنّ هذا لم يمنعهنّ من قبول المشاركة بالمجالس المنتخبة، و من هنا نستطيع القول أن التعليم الرّسمي دور أساسي في اكتساب المرأة المزابية قيما جديدة.

د- العضوية بالمجالس المنتخبة:

جدول رقم (14) يبيّن توزيع أفراد العينة حسب العضوية بالمجالس المنتخبة

المجالس المنتخبة	التكرار	النسبة المئوية %
المجلس الشعبي البلدي	**07**	**77.7**
المجلس الشعبي الولائي	**02**	**22.2**
المجموع	**09**	**% 100**

من خلال الجدول يتبين بأن أغلب أفراد العينة موجودة بالمجلس الشعبي البلدي بنسبة: 77.7%، و يعود ذلك إلى توزيع المبحوثات بالمجالس البلدية بين أربع بلديات (غرداية، القرارة، بنورة، بريان) ، ولا توجد منتخبة بالمجلس البلدي العطف، تليها نسبة 22.2 % بالنسبة لأفراد عينة المجلس الشعبي الولائي و ينحدرن من ثلاثة (03) دوائر انتخابية (غرداية، بنورة، بريان).

و- الانتماء الحزبي:

جدول رقم (15) يبيّن توزيع أفراد العينة حسب الانتماء الحزبي

الإنتماء الحزبي	التكرار	النسبة المئوية %
القوائم الحرة	07	77.7
التجمع الوطني الديموقراطي	02	22.2
المجموع	09	% 100

من خلال الجدول يتبين بأن المبحوثات اللواتي حظين بمقاعد عن القوائم الحرة بنسبة 77.7 %، بينما نسبة 22.2 % تمثّل منتخبتين بكل من : المجلس الشعبي البلدي بريان و المجلس الشعبي البلدي بنورة.

ويعرَف لدى أغلبية المزابيين حذرهم من التحزّب و الترشّح ضمن قوائم تابعة لأحزاب، و قد تولّى مجلس باعبد الرحمن الكرثي المشاركة في الانتخابات ضمن قوائم حرة منذ سنوات طويلة، وقد حملت هذه القوائم الحرّة عدّة أسماء نابعة من ثقافة المجتمع المزابي و خصوصياته؛ كالسلام، الوفاء و التواصل، الإشراق، الاستمرارية.

خلاصة الفصل:

تبلغ نسبة النساء المزابيات المنتخبات 21 امرأة موّزعة بين اربع (04) بلديات هي القرارة، غرداية، بريان وبنورة، بالإضافة إلى 05 منتخبات بالمجلس الشعبي الولائي.

لقد اخترنا 09 منتخبات من مختلف البلديات و التشكيلات السياسية، ملتزمات بالحضور إلى المجالس المنتخبة. أما عن فئة السن الغالبة للمبحوثات هي أكثر من 35 سنة، أما عن الوظيفة فنجد 55.5 % موظفات بالقطاع العمومي، و عن الحالة الاجتماعية فأغلب المبحوثات غير مرتبطات ومتفرّغات للعمل، و عن المستوى الدراسي لدى المبحوثات، فالنسب متقاربة بين المتوسط و الثانوي والجامعي، كما نجد نسبة 66.6 % تلقين تعليمهن بالمدرسة الرسمية.

الفصل الرابع:

المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخَبة والرأسمال الثقافي

(تحليل الفرضيـة الأولـى)

1- مؤسسة الأسرة:

جدول رقم (16) يوضح مؤسسات الأسرة و علاقتها بالمرأة المزابية المنتخَبة

وحدة سياق الموضوع			وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
				ك	%
مؤسسات التنشئة الاجتماعية	الأسرة	الممتدة	المحافظة على العائلة الكبيرة (1)، استشارة أحد الإخوة(1)، حضور التجمعات العائلية (2)، ان تزوجت فلن أترشح (2) استشارة الوالدين (3)، دعمتني العائلة في مساري العلمي و العملي (4)، تأييد والدها (4)،تحافظ على مباديء تلقتها بتنشئتها الأسرية (4)، أترشح ثانية إن لم أرتبط (4)، تشجيع والدتي (5)، من عائلة محافظة (5)، أستشير والدتي (5)، والدتي ليست مزابية (6)، استشارة أخي الأكبر (7)، استشرت والدتي (9)	15	83.33
		النووية	لم يعترض زوجي (6)،مستقلة بأسرتي (7)، متزوجة و لا أقيم مع عائلة زوجي (8)	03	16.66
المجموع				18	%100

نستنتج من معطيات هذا الجدول أنّ 83.33 % تمثل ارتباط المبحوثات بالأسرة الممتدة، تليها نسبة 16.66 % للأسرة النووية.

نلاحظ ارتباط المرأة المزابية المنتخبة بالعائلة الممتدّة رغم اتّساع هامش الحرية لديها و استقلالها المادي، و هذا يمكن تفسيره بالمكانة التي توليها المرأة المزابية للأسرة و تأثرها بالتنشئة الاجتماعية التي نشأت عليها و رأسمالها الثقافي وهي استشارة الأب و في حالة وفاته يقوم مكانه الأخ الأكبر ،ويتجسد ارتباط النظام الأبوي بالمجتمع التقليدي بالمجتمع الجزائري بصفة عامة و المزابي بصفة خاصة، فإن العلاقات الأسرية تتجسد في نمط الأسرة الغالب،و هو الأسرة الممتدة التقليدية، إذ يرى بورديو أن "

العلاقة التي تسود بين أفراد الأسرة الجزائرية تتميز بنوع من الاحترام و الخوف الدائم من عقاب و لوم الآخرين عندما لا يحترمون بعض القواعد، ومثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره، وتستمر جذور و آثار هذه العملية حتى سن متأخرة [1]، فبالرغم من تقدم المنتخبات في السن واجتيازهن مرحلة الشباب و ممارستهن لوظائف بمختلف القطاعات إلا أنهن لازلن مرتبطات بالعائلة الممتدة.

كما نلاحظ أيضا تقديس المرأة المزابية المنتخبة للأسرة من خلال تصريح منتخبتين (تخرجتا من المدرسة الحرة) بخصوص إمكانية ترشحهما لعهدة انتخابية ثانية فهما ترفضان الترشح إن تزوجتا،وتفضلن الاستقرار على المشاركة السياسية، فالتنشئة الاجتماعية بالمجتمع المزابي تقوم على تربية الفتاة المزابية على أساس زوجة المستقبل فهي تعد منذ ولادتها لتكون أساسا لحياة زوجها، و هذا من الأهداف الأساسية للمدرسة الحرة بمزاب التي تنشّئ الفتاة على شعار: " من أجل زوجة صالحة و أمّ مثالية و ربّة بيت حاذقة"[2]، فالمنتخبتان تحملان رأسمال ثقافي من إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية و لازال يؤثر على توجّهاتهن.

ونلاحظ أيضا أن المبحوثات اللواتي يعشن ضمن الأسرة النووية هن نساء متزوجات، مستقلة اجتماعية و اقتصاديا و هذا ما يجعلها بعيدة نوعا ما عن الأسرة الممتدة.

أما المبحوثات غير المرتبطات و المنفصلات تربطهن علاقة وطيدة بالأسرة الممتدة، كما يحرصن أكثر على حضور التجمعات العائلية .

إن عملية التنشئة الاجتماعية التي تقدمها الأسرة المزابية للمرأة ترتكز على تنشئتها أساسا على التبعية للأسرة الممتدة و الخضوع للسلطة الأبوية، كما تعمل المدرسة الحرة على إعادة إنتاج الرأسمال الرمزي وإعادة المجتمع لذاته، خاصة و أن العملية التعليمية بالمدارس الحرة تخضع للهيئات العرفية الدينية، هذا ما يكسب المرأة المزابية المنتخبة رأسمال اجتماعي و ثقافي، سواء التي تلقت تعليمها بالمدرسة الحرة أو الرسمية.

[1] - Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, PUF, Paris, 1958, p 44.

[2] – ابراهيم فخار، **مرجع سابق**، ص 230.

2- الهيئات العرفية ذات الطابع الديني:

جدول رقم (17) يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخَبة بالهيئات العرفية ذات الطابع الديني بالمجتمع المزابي

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
المؤسسات العرفية ذات الطابع الديني بالمجتمع المزابي	مجلس عمي سعيد	/	/	/
	مجلس العزابة	ألقى تقديرا خاصا من أحد العزابة (5)	01	%10
	هيئة تيمسيريدين	علاقة جيدة (1)- تكريم من الهيئة (4)- تحترم الهيئة (4)- ليس لها علاقات مع الهيئة (3)- تمتثل لقرارتها (3)- تقدم لبعضهن خدمات إدارية (5)، تقديم خدمات طبية لبعض تيمسيريدين (07)- أحترم الهيئة رغم قصر دورها (8) ليست لي علاقات مع الهيئة لكن أحترمها (9)-	09	% 90
المجموع			10	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 90 % هي نسبة تمثل مستوى حضور الهيئة النسوية "تيمسيردين" في وعي المرأة المنتخبة ، أما بالنسبة لمجلس العزابة فهي تمثل 10 % .

بالرغم من أن معظم المبحوثات لا تربطهن علاقات مقربة من الهيئة إلا أن الإجابات تؤكد مدى احترام المرأة المزابية المنتخبة لهيئة "تيمسيردين"، هذه الهيئة الاجتماعية التي تمارس دورا بارزا في إعادة إنتاج القيم التربوية و الاجتماعية في المجتمع المزابي، لاسيما المجتمع النسويّ، لما تنقله من رصيد قيم و معايير وهو ما يطرح عليه "بيير بورديو" بمفهوم: الإنتاج الثقافي الرمزي بورديو مفهوم "الإنتاج الثقافي الرمزي" ويكون المجتمع على مستوى إعادة إنتاج لذاته عبر عملية التنشئة الاجتماعية.

بالرغم من أن المجتمع المزابي يحتكم كثيرا للمجالس العرفية (مثل: العزابة و الأعيان) ، إلا أننا لاحظنا "تراجعاً" في دور هيئة تيمسيريدين و هذا من خلال ردّ فعل العضوات المنتخبات في القرارة اللائي أبدين عدم اهتمام كبير بهذه الهيئة رغم احترامهن لها،و هذا مقارنة ببقية المنتخبات ،و هذا يمكن تفسيره بعدم وجود مؤتمر " لا إله إلا الله" بالقرارة الذي تنظمه الهيئة في بقية القصور.

تنظم هيئة " تيمسيريدين بمعظم قصور وادي مزاب" مؤتمر " لا إله إلا الله " مرة كل سنة، وهو فرصة لتجمع أكبر عدد من النساء، و يتمثل دور الهيئة في إصلاح المجتمع النسوي بحيث تقدم دروس الوعظ والإرشاد و التوعيه للمحافظة على القيم.

وفي إشارة لهذه المسألة، صرحت إحدى المبحوثات بأنها انقطعت عن حضور المؤتمر نظرا للخطاب الدّيني التقليدي الذي يسود التجمع و الذي لا يساير العصر و لا يتوافق مع تطلعاتها، إذ لازالت الهيئة تنهى عن خروج المرأة إلى العمل و التنقل إلى المتاجر و الأسواق هذا ما لا يتوافق و تطلعات المرأة المزابية المنتخبة، و على الهيئة أن تغير في خطابها الديني الاجتماعي.

كما صرحت مبحوثة أخرى بأنها كُرّمت من طرف هيئة "تيمسيريدين" أيّاما بعد إعلان نجاح القائمة الحرة بالانتخابات المحلية و هذا ما يمكن تفسيره بتغير واضح في نظرة الهيئة لعمل المرأة المزابية خارج البيت، خاصّة وأن القائمة الانتخابية مقدمة من طرف أعلى هيئة عرفية للشؤون السياسية والاجتماعية مما أعطى " مصداقية " للعمل السياسي للمرأة.

كما تظهر النتائج عدم ارتباط المرأة المزابية المنتخبة بهيئة العزابة ذلك لأن مهام الهيئة ديني و لا علاقة قريبة لها بالمجال السياسي، إلا أن إحدى المبحوثات صرحت بأنها تلقى تشجيعا من طرف أحد العزابة، و حسب اعتقادنا فهذه حالة شاذة جدا غير واردة لدى بقية المبحوثات.

إن معظم المنتخبات لهن احترام للنظم الاجتماعية بالمجتمع المزابي، و هذا ما يساعد المنتخبات على اكتساب رأسمال ثقافي–ديني، هذا الأخير يساعد المرأة المزابية على تكوين هابيتوس (استعدادات) لممارسة السياسية في الحياة، و هذا ما سنوضحه بالجدول الموالي.

3- الهيئات العرفية ذات الطابع الاجتماعي- السياسي :

جدول رقم (18) يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخَبة بالهيئات العرفية الاجتماعية و السياسية بالمجتمع المزابي

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
المؤسسات العرفية الاجتماعية و السياسية	مجلس باعبد الرحمن الكرثي	تمتثل لقرارات الهيئات العرفية(1)- لا أبدي معارضة مباشرة للهيئة (4)- أنتمي لهيئة باعبد الرحمن الكرثي(7)- تحترم هيئة الكرثي(2)- ممكن أترشح مرة ثانية مع قائمة الكرثي (3)- أحترم الهيئة (8) – ليست لي علاقة بالهيئة لكن أحترم قراراتها (5)	07	58.33
	مجلس الأعيان	لا أستدعى من طرف مجلس الأعيان(4)- عدم المشاركة بالاجتماعات(4)- اجتماعات مقتصرة على الرجال فقط(4)- أنسق مع الأعيان لطرح انشغالات البلدة (9) – نرسل مراسلات مشتركة للإدارة (9)	05	41.66
المجموع			12	%100

من خلال الجدول يتبين بأن 58.33 % تمثّل اهتمام المبحوثات بمجلس باعبد الرحمن الكرثي و41.66 % تمثل اهتمام المبحوثات بمجلس الأعيان .

يهتم مجلس باعبد الرحمن الكرثي و مجلس الأعيان بالأمور السياسية بالمجتمع المزابي، فعبر التاريخ كانت هذه الهيئات تراهن على المرأة خلال الانتخابات، من خلال تنظيم تجمعات لحملات انتخابية على مستوى العشائر، و تقوم بتحسيس المرأة المزابية، و توجيهها على التصويت على الشخص أو القائمة التي تتفق عليها الهيئات العرفية، تماما كما الشأن لدى الرجال، كما عملت المرأة المزابية بمكاتب الاقتراع المخصصة للنساء أيام الانتخابات، إلا أن المجتمع يرفض أن تكون بمجالس منتخبة مختلطة، فبمنطق بورديو فنظام العزابة و الهيئات التابعة له يتحكم في كل نشاطات الأفراد الفاعلين عبر مختلف الفضاءات الاجتماعية.

فقيمة "الطاعة و الانقياد" قيمة بارزة بقوة في سلم القيم السوسيوتربوية للمجتمع المزابي[1] والرأسمال الاجتماعي " السياسي" الذي تحمله المرأة المزابية من خلال الهيئات العرفية إلا أن دخولها إلى المجالس المنتخبة أمر جديد بالمجتمع، إذ تولى مجلس باعبد الرحمن الكرثي تنظيم اجتماعات مع المنتخبين والمنتخبات من أجل الوقوف على أهم النشاطات التي يقومون بها، و قد أعربت بعض المبحوثات ارتباطها بالهيئة و ولائها لها بحكم أنها تم ترشيحها بقائمة تابعة للهيئة، إلا أن أخريات و رغم انتماءهما لحزب سياسي عبرتا باحترامهما للهيئة العرفية .

أما عن ارتباط النساء المنتخبات بهيئة الأعيان فقد بينت المقابلات أنهن ليست لهن تعاملات تذكر مع الهيئة ماعدا مبحوثة واحدة و التي صرحت بأنها تقوم بالتنسيق مع الهيئة في نشاطها السياسي من خلال إرسال مراسلات إدارية موحّدة مع الأعيان إلى الإدارات العمومية.

و من هنا نستنتج أن مجلس باعبد الرحم الكرثي يعتبر كمصدر للقيم الاجتماعية في المجتمع المزابي التي تنشأ عليها المرأة، و يساعدها هذا على اكتساب أفكار و معتقدات سياسية أو بمفهوم **بيير بورديو** هابيتوس يسمح لها باقتحام الحقل السياسي و بالتالي الممارسة السياسية، لأن العائلات في المجتمع المزابي لا تُنشيء الفتاة تنشئة سياسية بل دينية–اجتماعية، و على هذا الأساس يقوم مجلس باعبد الرحمن الكرثي بوظيفة سياسية و اجتماعية مما تساعد المرأة المزابية على اكتساب رأسمال في هذا الحقل.

[1] – مقابلة مع فخار ابراهيم، أستاذ ، غرداية، الجزائر، يوم: 2016/05/14.

4- مؤسسة المسجد:

جدول رقم (19) يبيّن علاقة للمرأة المزابية المنتخَبة و المؤسسة الدينية المسجد

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
المؤسسة الدينية المسجد	دروس الوعظ	أحيانا (3) – كنت اسمع للراديو أف أم (5)- أسمع للبعض(4) لا أسمع للوعظ(8)- أستمع للبعض فقط (9)	05	35.71
	أخذ الفتوى	أطلب رأي أحد المفتين عن طريق الهاتف(5)- أحيانا عن طريق الفيسبوك (9) –	02	14.29
	الصلاة بالمسجد	أصلي بالمسجد شهر رمضان فقط (2)- لا أصلي بالمسجد لضيق وقتي (5)- أصلي بمقر المجلس عندما تنظم دورات المجلس (7)-	03	21.42
	حفظ القرآن	أحفظ نصف القرآن(2)- أحفظ (1)- لا أحفظ إلا الصور القصيرة (7)-	04	28.58
المجموع			14	%100

من خلال الجدول يتبين لنا أن 35.71 % تمثل استماع المبحوثات لدروس الوعظ، و21.42 % تمثل تأدية المبحوثات للصلاة بالمسجد. في حين 14.29% تمثل أخذ المبحوثات بالفتوى.

المسجد مؤسسة اجتماعية تمارس الضبط الاجتماعي بالمجتمع و تنشيء الأفراد و تكونهم من خلال التربية على السلوكات و الممارسات وفق قيم المجتمع كالتضامن و التكافل و الأمانة، رغم أن المرأة المزابية غير ملزَمة بالصلاة في المسجد، فمن المستحسن أن تؤدي الصلاة بالبيت، إلا أن بعض المبحوثات صرّحن بتأديتهن للصلاة بالمسجد شهر رمضان، و أن انخراطهن بالمجالس المنتخبة لم يحل دون ارتباطهن بهذه المؤسسة الدينية.

كما صرّحت إحدى المبحوثات أنّ تواجد قاعة للصلاة بالمجلس الشعبي الولائي يمكّنها من مواصلة العمل بالفترة المسائية.

و عن دروس الوعظ عن طريق موجة الأف أم (FM) أبدت أغلبية المبحوثات عدم استماعهنّ للوعظ و الإرشاد، و صرّحت إحداهن أن كثرة التوجّهات الدينية و اختلافات الخطابات الدينية جعلاها تنقطع عن الاستماع للوعظ.

و صرحت أغلبية المبحوثات بحفظهن لصور قصيرة من القرآن الكريم، إلا أن المبحوثات المتخرجات من المدرسة الحرة أكثر حفظا للقرآن بحكم أن التكوين بالمدرسة الحرة الذي يرتكز أساسا على تعليم العقيدة و أصول الفقه و حفظ القرآن.

للمسجد دور في التنشئة الاجتماعية للفرد المزابي و إكسابه القيم السوسيودينية و التربوية، وبالرغم من أن المرأة المزابية غير ملزمة بالصلاة بالمسجد، إلا أن آليات الاتصال بمؤسسة المسجد لازالت قائمة من خلال الهيئات الدينية " العزابة " و " تيمسيريدين " ، و في ظل التطور التكنولوجي أصبح بإمكان المرأة التواصل و الاستماع لدروس الوعظ عن طريق موجات FM و مواقع الأنترنت الخاصة بالمساجد عبر وادي مزاب، و هذا ما أكسبها قيما سوسيودينية.

و يبدو من خلال النتائج أن المرأة المزابية المنتخبة لازالت مرتبطة بالمسجد أو مسيريها من العزابة أو تيمسيريدين بالرغم من تراجع توجه المرأة إلى المسجد لكثرة التزاماتها خارج البيت.

5- اللغة:

جدول رقم (20) يوضح علاقة المرأة المزابية المنتخَبة باللغة

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
اللغة	اللغة العربية	أتحدث العربية عند تواجد شخص غير مزابي(2) – أتحدث العربية بالمجلس(3)- أتحدث بالعربية عند تواجد غير مزابي من باب اللباقة (4)-	03	37.5
	اللغة الأمازيغية (المزابية)	أتحدث بالمزابية مع زملائي(2) – أفهم ما يقال بالمزابية لكن لا أحسن الحديث بها(6)- أتحدث بالمزابية (7)	04	50
	اللغة الأجنبية	أستعمل أحيانا اللغة الفرنسية بمداخلاتي بحكم تخصصي (8)-	01	12.5
المجموع			08	100

من خلال الجدول نلاحظ بأن 50 % تشير إلى استعمال المبحوثات للغة الأمازيغية (المزابية) بالمجالس المنتخبة ، بينما 37.5 % تمثل استعمال المبحوثات للغة العربية ، تليها نسبة 12.5 % تمثل استعمال اللغة الفرنسية بالمجالس المنتخبة.

فاللغة هي مجموعة مصطلحات رمزية أو نتاجا غير واعيا للفكر البشري، و هي من أبرز العوامل المكونة للرأسمال الثقافي للفرد، و يرى " بورديو" بأن التواصل عبر اللغة يحمل في مضمونه بُنية علاقات القوة و فعل سلطوي من خلال الممارسات .

فاللغة جزء من الثقافة، و الثقافة تؤدي دورا من أجل السيطرة و العمل على إدامة نظام اجتماعي يتركّز عليه الرأسمال الثقافي للجماعة، و تتم من خلاله عملية إعادة الإنتاج ، فالمبحوثات يحافظن على اللغة الأمازيغية (المزابية) كجزء من الموروث الثقافي، و بالتالي يساهمن في تكريس النظام الاجتماعي، ومن خلال النتائج يظهر جليّا بأن لغة المرأة المزابية المنتخبة لم تتأثّر من المشاركة السياسية

فهي لازالت تتواصل بالمزابية مع زملائها الأعضاء المزابيين، إلا أن الملاحظ أن مبحوثتين لا تتقنان المزابية كلاما ، و هذا بالنظر للأصول غير المزابية التي تنحدر منها أمهاتهما .

ويظهر اهتمام المرأة المزابية المنتخبة برأسمالها الثقافي من خلال تفضيلها على أن تكون اللغة المزابية لغة التخاطب مع زملائها الأعضاء المزابيين بالمجالس المحلية المنتخبة، و غيرها من الفضاءات الاجتماعية.

ونستنتج من خلال تصريحات المبحوثات بأن حديثهن باللغة العربية يكون مع غير المزابيين فقد صرحت إحدى المبحوثات بأنها تضطر للحديث بالعربية بالمجلس عند تواجد أحد الزملاء من غير المزابيين "من باب الاحترام" ، أما مبحوثة أخرى تفضّل الحديث باللغة العربية عند تواجد غير المزابيين في اجتماع وهذا "من باب اللباقة "، أما المبحوثة التي صرّحت باستعمالها للغة الفرنسية في مداخلاتها بالمجلس و كذا مع زملائها فهذا يعود إلى طبيعة وظيفتها التي تمارسها و تكوينها الذي كان باللغة الفرنسية.

نلاحظ أن المبحوثات لازلن يحافظن على الرأسمال الثقافي المتمثل في اللغة الأمازيغية (المزابية) الأم من جهة ، و من جهة أخرى يحافظن على العلاقة مع زملائهنّ من غير المزابيين، و تظهر جليًّا قيمة الإحترام كقيمة تربوية بالمجتمع المزابي.

لم يظهر تأثر الرأسمال اللغوي للمرأة المزابية من المشاركة السياسية ربما لحداثة التجربة السياسية للمرأة المزابية ، كما أن تواجدها مع أغلبية أعضاء منتخبين مزابيين جعلها تستعمل اللغة الأمازيغية (المزابية) أكثر من لغة أخرى .

6- اللباس الخارجي:

جدول رقم (21) يبيّن اللباس الخارجي المرأة المزابية المنتخَبة بالمجالس المحلية

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
اللباس	اللباس التقليدي " أحولي"	كنت أتوجه إلى المجلس باللباس التقليدي (1)- أرتديه بالمناسبات العامة(2)- أحرص على لبسه بالتجمعات العائلية(4)- أرتديه خارج أوقات العمل(5)- أرتديه منذ سن العاشرة(7)- أرتديه بالأعراس (8)- أرتديه بالقصر(9)	07	41.17
	(الحجاب) القشابية	ألبس القشابية بالمجلس(5)- لباس القشابية بدون مبالغة (4)	02	11.76
	الجلباب	الجلباب و النقاب حاجز أمام العمل بالمجلس و الإدارة(4)	01	5.88
	" لعجار "	أحتفظ بالعجار بمقر المجلس (3)- لا ألبسه بالمجلس(9)	02	11.76
مساحيق التجميل و المجوهرات		لا أضع مساحيق التجميل(3)- الماكياج لا يليق بمقام المجلس (2)- ربما ماكياج خفيف (6)- أعترض على وضع مساحيق التجميل بالمجلس (07)- لا أضع الماكياج(9)-	05	29.41
المجموع			17	100

من خلال الجدول يتبين أن نسبة 41.17 % تشير إلى تعرّض المبحوثات للباس التقليدي المزابي " أحولي " ، تليه نسبة 29.41 % للاّئي تعرّضنَ لموضوع مساحيق التجميل و المجوهرات ، ثم 11.76 % بالنسبة لعلاقة المبحوثات بـ : "للعجار" و"القشابية" (الحجاب).

فاللباس التقليدي " أحولي " الخاص بالمرأة المزابية المصنوع من الصوف، يغطي كامل جسم المرأة حتى الوجه و تترك المرأة عينا واحدة للبصر، و لم يثبت تاريخيا الفترة التي اعتمد فيها المزابيون لهذا اللباس، حيث قبله كانت المرأة المزابية تلبس " الملحفة (تيملحفت)، و قد لعبت هيئة تيمسيريدين دورا في تعميم

لبس الحايك بالمجتمع المزابي،[1] و يعتبر " أحولي " في وقتنا الحالي عنصر من عناصر الهوية المزابية لدى وعي الفرد المزابي.

فقد عبّرت المبحوثات عن إرتباطهن بلباس " أحولي" الخاص بالمرأة المزابية خارج أوقات العمل ، كما صرّحت إحدى المبحوثات التي درَست بالمدرسة الحرة بتوجّهها في بداية الأمر إلى البلدية مرتدية اللباس التقليدي ثم تقوم بتغيره و ارتداء " القشابية" للدخول إلى مقر المجلس.

فانتقالها من الفضاء الخاص بالمجتمع المزابي الذي يفرض عليها التقيد باللباس التقليدي إلى الفضاء الاجتماعي الذي يتواجد به مقر البلدية

و أشارت إحدى المبحوثات ارتدائها لـ " العجار" رغم أنها منفصلة و الإحتفاظ بلبسه أثناء عملها بالبلدية،و هو قطعة قماش صغيرة تغطي وجه المرأة، و هذا قد تكون له دلالة على قيمة الحشمة والستر من جهة، و من جهة أخرى قد يكون تخوّف المبحوثة من ردّ فعل المجتمع المحافظ إن قامت بنزعه بمقر المجلس.

كما صرّحت 08 مبحوثات من 09 بأنّهنّ لا يعشن هواجس المعاصرة و ما تفرزه من تمظهرات للجسد(موضة وتجميل ومظاهر جمالية) رغم خروجهنّ من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام (السياسي)، واحتكاكهنّ بثقافات أخرى، فقد صرّحت كل المبحوثات إلا واحدة بأنهنّ لا يضعن مساحيق التجميل، و صرّحت أحداهن بأن هذا " لا يتناسب و قيم المرأة المزابية، و علينا أن نحافظ على قيمنا حيثما ذهبنا"، و صرحت أخرى من بريان قائلة: " لكل مقام مقال و التزيّن لا يليق بمقام الإدارة و المجالس المنتخبة ".

من خلال النتائج يتبيّن بأنه بالرغم من اقتصار لبس للمرأة المزابية المنتخبة للباس التقليدي " أحولي" على المناسبات و التجمعات العائلية، إلا أنها لازالت تلبسه خارج إطار العمل، و هذا ما لمسناه لدى المبحوثات من المدرسة الحرة و المدرسة الرسمية، و هذا له دلالة واضحة على تمسك المرأة المزابية المنتخبة بلباسها التقليدي أي برأسمالها الثقافي.

[1] - Brahim Cherifi, Opcit, p 390

7- الثقافة المحلية:

جدول رقم (22) يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخَبة بالثقافة المحلية

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
العادات والتقاليد	الأكلات التقليدية	- أهتم بالأطباق التقليدية (3) - أحضر "تينوباوين" (7) - - أحضر الأكلة يوم الاحتفال بعيد الزيارة بالبلدة (9)	03	11.53
	الاحتفالات التقليدية	ـ أحتفل بعيد الزيارة بالقرارة (2) –ـ تنوبة (3)ـ أحتفل بمناسبة " ألاي د أعمار " (4) –أحتفل بعيد ينار (5)- أشارك بعيد الزربية كل سنة (6) ـ أقدم الصدقات أثناء الاحتفالات التقليدية (7) – أحتفل بالمناسبات التقليدية مع العائلة (8)-	07	26.92
	ممارسة الحرف التقليدية	ـ النسيج و الكروشي (1) – النسيج و الرسم على الحرير (2)- الحياكة بالآلة (5) ـ الفتلة و المجبود و الطرز اليدوي(4) – الطرز و صناعة الحلويات و الحلاقة (6)- ـ النسيج (7) – الطرز اليدوي (9)	07	26.92
	الأهازيج والأناشيد	-غير واردة بأعراس العائلة(1)- أهتم بها(2)- أهتم(3)- أحضرها(4)- أهتم بها(5)- لا أهتم كثيرا بها(8)- أحضرها بالأعراس(7)- لا أهتم بها(6)- أسمعها بالاحتفالات فقط(9)-	09	34.61
المجموع			26	100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 34.61 % تبيّن تطرّق المبحوثات لموضوع الأهازيج و الأناشيد، تليها نسبة 26.92 % حول اهتمام المبحوثات بالاحتفالات التقليدية و بممارسة الحرف التقليدية، و11.53 % تمثّل اهتمام المبحوثات بالأكلات الشعبية.

لا يمكن التطّرق إلى البنية الاجتماعية للمجتمع دون الإشارة إلى ما يحمله أفراده من ثقافة شعبية تنتقل بين الأجيال عن طريق الممارسة، و الاحتفالات التقليدية بالمجتمع المزابي لها أهمية لما تحمله من مميزات ثقافية واجتماعية و دينية، فقد صرّحت 06 مبحوثات من 09 عن اهتمامهنّ بالأهازيج و الأناشيد التي تميّز الأفراح بالمجتمع المزابي، بينما أبدت 03 مبحوثات عدم اهتمامهنّ بالموضوع و هذا بالنظر لتنشئتهنّ التي كانت خارج وادي مزاب.

فالاحتفالات التقليدية بالمجتمع المزابي مرتبطة بعضها بمواسم معيّنة منها: موسم الحصاد، و موسم الصيف ...الخ و في هذا الإطار صرّحت إحدى المبحوثات من قصر غرداية عن اهتمامها بمناسبة " ألاّي س اعمار" و مشاركتها فيه، و هي مناسبة يتنقل فيها الميزابيون من الصيفية بالواحة إلى الإقامة الشّتوية بالمدينة، و تحضّر بالمناسبة أكلة شعبية يتم تقسيمها على العائلة و الأقارب.

و صرّحت مبحوثات عن احتفالهن بعيد الزيارة (عيد الربيع، عيد الزهور) بالقرارة، و هي مناسبة لزيارة المقابر، و التضامن و الزيارات العائلية، فارتباطهنّ بالاحتفالات التقليدية يغرس لديهنّ قيما ويعزّز ارتباطهنّ بالمجتمع و الشعور بالانتماء، و هو مؤشر على تمسكهنّ بقيمهنّ و محافظتهنّ على انتمائهنّ.

أما عن ممارسة الحرف التقليدية و وفقا للمقابلات تبيّن بأن ممارسة المبحوثات للحرف شبه منعدم بالرغم من تلقّيهنّ حرفا خلال مسارهنّ، فالمرأة المزابية تُلقّن الحرف التقليدية خاصة النسيج بعد البلوغ، كما يتضمن البرنامج التربوي للمدارس الحرة جانبا مخصصا لتعليم الفتاة المزابية الحرف التقليدية. وأرجعت المبحوثات عدم ممارستهن للحرف إلى نقص الوقت و انشغالهن بالعمل خارج البيت بين الوظيفة و العمل بالمجالس المنتخبة.

من خلال النتائج يتبيّن لنا محافظة المرأة المزابية المنتخبة على بعض القيم كقيمة التضامن و صلة الرحم من جهة، إلا أنها من جهة أخرى فقدت قيمة ممارسة الحرف التقليدية التي تعتبر جزء من القيم التربوية بالمجتمع المزابي.

نتائج الفرضية الأولى:

تضمّن هذا الفصل مجموعة من الجداول تتعلّق بالفرضية الأولى و التي تربط بين المشاركة السياسية والرأسمال الثقافي للمرأة المزابية المنتخَبة، و على ضوء هذه الجداول حاولنا كشف مدى تأثير المشاركة السياسية على الرأسمال الثقافي للمرأة المزابية المنتخَبة.

و منه نستنتج مايلي:

ارتباط المرأة المزابية المنتخبة بالعائلة الممتدّة رغم اتساع هامش الحرية لديها، و هذا مؤشر على محافظتها على أحد أهم مصادر رأسمالها الثقافي ألا و هو الأسرة، كما أبدت المرأة المزابية المنتخبة احتراما للهيئة العرفية " تيمسيريدين " رغم اعتراضها على بعض الخطاب الديني التقليدي الذي تتبناه الهيئة، والمتمثّل في إعادة إنتاج نموذج لا يتوافق مع تطلعات المرأة المزابية المنتخَبة، صرّحت منتخبات أخريات من القرارة عن بُعدهنّ عن هيئة " تيمسيريدين " ، رغم أنّهنّ تلقّين تعليمهنّ بالمدرسة الحرّة، و تحرص المنتخبات المزابيات على ابقاء العلاقة مع مؤسسات المسجد رغم انشغالهنّ بوظائفهنّ الدائمة و العمل السياسي.

كما يظهر جليا ارتباط المنتخبات المزابيات بالهيئات العرفية المتمثّلة في مجالس الأعيان بمختلف مستوياتهم، بحكم أن مشاركتهنّ في الانتخابات جاءت عن طريقها.

للمنتخبات المزابيات رأسمال ثقافي ديني اكتسبته من مختلف النظم الاجتماعية بالمجتمع المزابي، وهو ما سمح لهنّ بتكوين "هابيتوس" سمح لهنّ باقتحام الحقل السياسي، و هذا بالانخراط بالعمل الجمعوي.

عبّرت المنتخبات المزابيات عن ارتباطهنّ باللغة الأمازيغية (المزابية) كعنصر تحمله ضمن رأسمالها الثقافي ، تستعمله بالحقل السياسي من خلال التفاعل مع زملائها الأعضاء، و من ناحية أخرى تبيّن النتائج تخلّي المرأة المزابية المنتخبة عن ممارسة الحرف التقليدية جعلها تفقد هذه القيمة التي تعتبر من القيم التربوية بالمجتمع المزابي.

أظهرت النتائج أيضا حرص المرأة المزابية المنتخبة على لبس اللباس التقليدي " أحولي " بالمناسبات العائلية والحفلات أي بالحقل الاجتماعي الخاص بالمجتمع المزابي، فالفضاء العام (المجالس المنتخبة) يفرض عليها أن ترتدي لباسا متفقا عليه، و هذا الفضاء العامة المختلط يضمّ فاعلين من مجتمعات محلية مختلفة ومتعددة الثقافات جعلها تحرص على المحافظة على نموذج المرأة المزابية خوفا من الذوبان.

كما ساهم ارتباط المرأة المزابية المنتخبة بالثقافة الشعبية في تعزيز انتماءها إلى المجتمع المزابي .

بناء على هذه النتيجة التي توصّلنا إليها يمكن القول أن الفرضية تحقّقت من خلال بروز مؤشرات على محافظة المرأة المزابية المنتخبة على رأسمالها الثقافي : (اللغة، اللباس ، الهيئات العرفية، ..)

الفصل الخامس:

المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخَبة والقيم الإجتماعية والتربوية

(تحليل الفرضيـة الثانية)

1- علاقة المرأة المزابية المنتخَبة بزملائها الأعضاء المنتخبين:

جدول رقم (23) يبيّن علاقة المرأة المزابية المنتخَبة بزملاءها الأعضاء المنتخبين

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
الإختلاط بين الجنسين	الاجتماعات بالمجالس	كنت محرجة في البداية ثم ألفت الأمر (1)- ليس لي إشكال مادام الاحترام قائما(2) – ليس لي إشكال بحكم أنني تلقيت تعليمي بمدرسة مختلطة (3)- لا يهمني الاختلاط بالجلسات (4)- لا يهم في إطار محترم(8)	05	27.77
	الخرجات الميدانية	لا يزعجني المشاركة بالخرجات مع الزملاء بحملات لتفتيش المقاهي و المحلات (5)- أقوم بمرافقة زملائي في إطار لجنة أو زيارة رسمية للوالي (3)	02	11.11
	مصافحة الزملاء الأعضاء	لا أصافح(3)- لا أصافح زملائي الرجال (5)- لا يهمني الأمر (6) –أصافح أحيانا (9)-	04	22.22
	أخذ الصور مع الأعضاء	آخذ الصور مع زملائي في إطار اجتماع اللجنة (2)- لا أعترض على أن يتم تصويري في إطار العمل(4)-ألتقط الصور في إطار اللجنة فقط (5)- لا أحب إلتقاط الصور (6)- لا أرى أهمية لأخذ الصور مع المسؤولين (8)- إلتقاط الصور للنساء غير مقبول في عرفنا و تقاليدنا(7) – لا أحضر مراسيم استقبال الوفود بسبب التصوير (9)	07	38.88
المجموع			18	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن 38.88 % تمثل تعرّض المبحوثات لمسألة أخذ الصور مع الأعضاء، تليها نسبة 27.77 % تمثل تعرض المبحوثات للاجتماعات بالمجالس المنتخبة تليها نسبة 22.22% حول مسألة مصافحة المبحوثات لزملائهن الأعضاء ونسبة 11.11% بالزيارات الميدانية،

يجبر النشاط السياسي على دخول المرأة في علاقات عمل مع أشخاص " غرباء" عن عائلتها، و ينظر إلى هذه العلاقات في المجتمعات المحافظة بنوع من التحفّظ، إلاّ أنّ كلّ المبحوثات صرّحن بأن تواجدهن باجتماع أو في إطار زيارة ميدانية رفقة رجال لا يزعجهن مادام الاحترام قائما بين الزملاء الأعضاء، وهذا ما يختلف معه الهيئات العرفية خاصة بالجانب النسوي التي تدعو من خلال دروس الوعظ إلى عدم الإختلاط بين الجنسين، كمّا أن المبحوثات يفضلن العمل داخل المجلس و يرفضن الخروج إلى الميدان، إلاّ أن إحدى المبحوثات صرّحت بأنها تقوم بزيارت تفتيشية في إطار لجنة الصحة رفقة زملائها و تتنقل معهم لتفتيش المقاهي و المحلات التجارية و قالت بأن تحب المهمة التي أوكلت إليها مادام هدفها هو تقديم خدمة للمجتمع خاصة فيما يخص الصحة و النظافة.

أما بالنسبة لموضوع مصافحة الزملاء فقد صرّحت معظم المبحوثات أنّهنّ لا يصافحن زملاءهنّ الأعضاء حسب تصريحاتهنّ، إلا أن أخريات صرّحت أخرى بأنّ الموضوع لا يستحقّ أن نطرح عليه الأسئلة كونه بالنسبة لهنّ " أمر شخصيّ".

بالرغم من أن موضوع مصافحة الرجال الأجانب من المواضيع المطروحة بشدّة بدروس الوعظ بالمساجد بالمجتمع المزابي و كذلك بالمؤتمر السنوي " لا إله إلا الله "، حيث تذكّر هيئة " تيمسيريدين " بعدم جواز مصافحة الرجال، إلا أن النتائج تبيّن انقسام المبحوثات في موضوع المصافحة، فهذا مرتبط بتنشئة المرأة المزابية وكذا الظروف التي تتواجد بها و الأفراد بالمجالس المحلية.

و بخصوص أخذ المبحوثات للصور و التقرب من المسؤولين، نلاحظ من ايجاباتهن تحفظ أغلبية المبحوثات من أخذ الصور مع المسؤولين و التقرب منهم و قالت إحدى المبحوثات: " إلتقاط الصور مع المسؤولين غير مقبول في عرفنا و تقاليدنا"، إلاّ أن أغلبية المبحوثات لا تعارض أخذ صور مع زملائها لكن في إطار لجنة عمل.

من هنا نستخلص بعض القيم التربوية لدى المبحوثات كقيمة العمل و الجدّية و الصرامة في بعض المواقف، و نلاحظ أيضا محاولة المبحوثات الحفاظ على مكانتهن الاجتماعية وسط زملائهنّ الأعضاء، الذين يمارسون رقابة اجتماعية داخل المجالس المنتخبة.

2- سفر المرأة المزابية المنتخَبة:

جدول رقم (24) يوضح سفر المرأة المزابية المنتخَبة

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
سفر المرأة	المشاركة بالملتقيات الوطنية و الدولية	أسافر بمفردي و شاركت بملتقيات وطنية و دولية (7)- أتنقل لحضور الملتقيات خارج الولاية (6) – أشارك في تجمعات الحزب خارج الولاية (6)	03	30
	سفر المرأة المنتخبة بمفردها أو رفقة الزملاء الأعضاء	لا أسافر بمفردي(1)- أسافر رفقة أخي(2)- أسافر لوحدي(3)-أتنقل إلى العاصمة برفقة زميلتي و قريبها (8) السفر إلى القرارة في إطار اللجنة (9) – الوظيفة تفرض علي السفر بمفردي (6)- أسافر بمفردي (4) –	07	70
المجموع			10	100

من خلال الجدول يتبين بأن 70 % تمثل تعرّض المبحوثات إلى موضوع السفر في إطار العمل بالمجالس المنتخبة، و 30 % في إطار المشاركة بالملتقيات الوطنية و الدولية.

و من خلال المقابلات التي أجريناها، صرّحت مبحوثات بعدم سفرهنّ في إطار العمل بالمجالس الشعبية المنتخبة، وأنّ تنقلاتهن بزيارات ميدانية منحصر داخل حدود الولاية في إطار عمل اللجان.

أما المبحوثات اللّواتي صرّحن بسفرهنّ بدون مرافق للمشاركة بملتقيات وطنية و دولية، فسفرهنّ كان في إطار وظائفهنّ، وهذا ليس مرتبط بالعمل بالمجلس المنتخب، فأغلب المبحوثات متواجدات بميدان العمل قبل الترشّح للانتخابات، إلا أنّ إحدى المبحوثات صرّحت بأن السفر" مكّنها من بناء شخصيتها" و"التعرّف على ثقافات بمجتمعات أخرى و أنّ سفرها لا يعني تخلّيها عن مبادئها و قيمها".

فالمجتمع المزابي يعتبر بأنّ المرأة هي حافظة للقيم و ركيزته [1]، و بأنّ سفرها قد يؤدي إلى اكتسابها عادات وقيمّا مخالفة للقيم التي نشأت عليها بسبب الاحتكاك ببيئة مختلفة، فقد اتخذ المزابيون قرارات و اتفاقات تمنع المرأة من السفر خارج القصور السبع، ومعروف تاريخيا بالمجتمع المزابي بأن قضية سفر المرأة رفقة زوجها كانت تعتبر من الممنوعات لغايات منها الحد من هجرة العائلات المزابية إلى الشمال و الحفاظ على كيان المرأة المزابية، كما كانت وسائل النقل بدائية و المسافات طويلة والطرق غير آمن، و قد زال هذا المنع بتغيّر ظروف الحياة، و بالتحاق المرأة المزابية بالمدارس الرسمية والجامعات، ما يحتّم عليها السفر لمواصلة الدراسات و التكوينات.

إلا أن فكرة منع المرأة من السفر لازالت راسخة لدى الهيئات العرفية، و قد أشرنا سابقا لبيان مجلس أعيان القرارة الذين أبدوا فيه تحفّظهم من مشروع القانون المحدد لكيفيات تمثيل المرأة، و ورد فيه بخصوص تنقّلات المرأة: " *نسجّل صعوبة عضوية المرأة في المجالس البلدية لأن مهامها تنفيذية وميدانية بمتابعة المشاريع و التنقل عبر الأحياء، و استقبال الاحتجاجات و التنقل إلى مقرّ الدائرة والولاية عدة مرّات في الأسبوع* ".

و من بين المعايير التي اعتمدها مجلس باعبد الرحمن الكرثي لاختيار المنتخبات: عدم ضمّ نساء من القرارة لقائمة المجلس الشعبي الولائي،و هذا بالنظر إلى المسافة الطويلة التي تربط بين القرارة و مقر ولاية غرداية، حتى لا تتنقل المنتخبة لمسافة 120 كلم لحضور اجتماع أو دورة بمقر الولاية، واقتصر تواجد المنتخبات المزابيات القراريات على المجلس الشعبي البلدي فقط.

خلال المقابلات تبيّن أن معظم المبحوثات يسافرن في إطار التكوين وظائفهن، فيما صرّت مبحوثتين باستحالة سفرهنّ دون مرافق من العائلة و ليس بالضرورة مَحرَما لها.

فبعض المنتخبات يملكن "هابيتوس" فردي عبارة عن ثمرة تجربة شخصية كالسفر، و هذا من العوامل التي ساعدتهنّ على تقبلهنّ الترشّح لمناصب سياسية.

[1] – بشير مرموري، **مرجع سابق**، ص 149

3- المكانة الاجتماعية للمرأة المزابية المنتخَبة:

جدول رقم (25) يوضح المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخَبة و المكانة الاجتماعية

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
المكانة الاجتماعية	بالعائلة	تلقيت تشجيعا من والدي المتوفى (4)- شجعتني والدتي منذ الصغر(5)- والدتي تتكفل بأطفالي خلال تواجدي بالبلدية (3)-	03	27.27
	الحي	أقدم خدمات للنساء (2)- أستقبل النساء بالبيت لتقديم الاستشارة(6)- أساعد أبناء الحي لتكوين الملفات (7)- لي مكانة بحكم تواجدي بجمعية خيرية منذ 15سنة(1)-تلقيت التشجيع من أحد العزابة(5)- مكانة جيدة بحكم عملي بالتمريض (8)-	06	54.54
	بالمجلس البلدي	علاقتي جيدة مع الجميع و ألقى تقدير المزابيين و العرب (5)- الجميع يحترمني (7)-	02	18.18
المجموع			11	%100

من خلال الجدول يتبين بأن 54.54 % تمثل تعرّض المبحوثات لمكانتهن الاجتماعية بالحي، تليها نسبة 27.27% بالنسبة للعائلة، ثم 18.18% بالنسبة للمجلس البلدي.

توضع المرأة المزابية في مكانة الإحترام المفرط إلى حد مثالي بعيد، حيث يتمّ رفع شعار المدارس الحرّة بمزاب " لنكوّن أما صالحة، و ربّة بيت مثالية" إذ يعتبر بيتها الفضاء الوحيد الذي يمنح لها هذه المكانة الاجتماعية، إلا أنّها لا تزالت تخضع لقيود العرف و التقاليد التي لبست في أحيان كثيرة ثوب الدِّين، فالمرأة المزابية لازالت تخضع لما يسميه بيير بورديو " الهيمنة الذكورية" داخل الأسرة و خارجها.

فالمكانة الاجتماعية للمرأة بالمجتمع المزابي متأثرة بالموروث الثقافي و طبيعة البنى الاجتماعية، ومدى مشاركتها في إعادة الإنتاج.

لا ريب أن تقلّد المرأة المزابية لوظائف خارج الفضاء الخاص منح لها مكانة اجتماعية بالحي والعائلة و المجلس البلدي، و هذا ما عبّرت عنه أغلبية المبحوثات، من خلال جملة الخدمات التي يقدّمنها خاصة في مجال الشؤون الاجتماعية، إذ صرّحت مبحوثات من المجالس البلدية عن خدمات اجتماعية يقدّمنها للمواطنين والمواطنات (كالمنح الخاصة بالمطلقات، الأرامل، العجزة، و ملفات طلبات الأراضي)، فالخدمات جعلت أفراد المجتمع يعطون مكانة اجتماعية للمرأة المنتخبة و الاعتراف بها كجزء من المنظومة الاجتماعية، إذ صرّحت إحدى المبحوثات بأنها خصّصت رقما هاتفيا لاستقبال انشغالات النساء اللواتي لا يستطعن التوجّه إلى الإدارات العمومية بسبب الأعراف و التقاليد، فهي تنوب عليهنّ في بعض الأحيان لقضاء حوائجهنّ بالإدارات خاصة بالبلدية.

كما صرّحت بعض المبحوثات بانخراطهنّ بجمعيات ذات طابع خيري و اجتماعي منذ سنوات وهذا ما أكسبهنّ مكانة اجتماعية بالمجتمع.

و تظهر مكانة المنتخبة بالعائلة من خلال دعم العائلة الذي قد يأخذ أشكالا كمنح المرأة الحرية في اتخاذ القرار و المساندة المعنوية و المادية، كما صرحت إحدى المبحوثات بدعم والدها خلال فترة تمدرسها بالمدرسة الرسمية لاقت معارضة أحد أفراد عائلتها، فيما كان والدها يدعمها رغم المحيط المحافظ الذي تنتمي إليه.

أما بالمجلس البلدي الذي يضم المزابيين و غير المزابيين، صرحت المبحوثات أن تواجدهن مع غير المزابيين كان صعبا في البداية خاصة للمنتخبات بالمجلس البلدي بالقرارة، لعدم تعوّدهنّ على العمل بهيئات رسمية، إلا أنّهنّ تعوّدن على الحقل الجديد، بحضور الاجتماعات و التوسّط للمواطنين وخدمتهم، هذا ما أكسبهنّ بالمجلس البلدي .

4- وسائل الاعلام و التكنولوجيا و المرأة المزابية المنتخَبة:

جدول رقم (26) يوضح المشاركة السياسية للمرأة المزابية المنتخَبة و وسائل الإعلام والتكنولوجيا

وحدة سياق الموضوع		وحدة التسجيل	وحدة العد الحسابي	
			ك	%
المؤسسات الإعلامية	متابعة الحصص السياسية	أتابع عندما يكون حدث مهم(4)- لا أتابع لضيق الوقت(7)-	03	12.5
	قراءة الجرائد	أقرأ الجرائد يوميا(9)- أحيانا (6)	03	12.5
	المشاركة في حصة أو مجلة	شاركت بحصة إذاعية (9)- شاركت بمجلة تصدرها البلدية (8)	04	16.66
	الظهور بالإعلام المرئي	أستبعد الظهور بالإعلام المرئي(1)- لا يمكن (2)-لم يحن الوقت للظهور(7)- لا يمكنني الظهور بالإعلام المرئي (9)	04	16.66
وسائل التواصل	التواصل عن طريق الفيسبوك	أتواصل مع زملائي عن طريق الفيسبوك(2)- لا أتواصل بالفيس مع الزملاء (4)لا أتواصل بالفيسبوك (1)-أتواصل عبر الفيسبوك(5)- لا أملك حسابا(3)- لا أتواصل بالفيسبوك(9)	06	25
	التواصل عن طريق الهاتف	أتواصل عن طريق الهاتف (4)- أتواصل عن طريق الهاتف (3)- أتواصل بالهاتف(7)- أتواصل بالهاتف (9)	04	16.66
المجمـــــوع			24	%100

من خلال الجدول يتبين لنا بأنّ 25 % تمثّل تعرّض المبحوثات لموضوع مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، بينما نسبة 16.66 % تمثّل تعرّض المبحوثات لكل من: موضوع المشاركة في حصة أو مجلة والتواصل مع زملائهن الأعضاء عن طريق الهاتف و كذا الظهور بالإعلام المرئي، تليهم نسبة 12.5 % حول متابعة الحصص السياسية و قراءة الجرائد.

من خلال المقابلات، تبيّن لنا بأنّ أغلب المبحوثات لازلن متحفّظات من التواصل مع زملائهن الأعضاء عن طريق الفيسبوك، و الإكتفاء بالتواصل عن طريق الهاتف في إطار العمل.

و بالرغم من تواجد المرأة المزابية بمجالس منتخبة، و تواجدها بوظائف و مكانتها بالمجتمع والحي والعائلة إلا أن كل المبحوثات اللواتي يملكن حسابات بالفيسبوك يظهرن بأسماء مستعارة .

كما صرّحت أغلب المبحوثات بعدم اهتمامهن بالجرائد و الحصص السياسية، وهذا مؤشّر على أنّ دخولهنّ لم يكن عن طواعية و إنما استجابة للهيئات العرفية، إلا أن 03 مبحوثات من 09 أبدين إهتمامهن بمطالعة الجرائد و متابعة الحصص السياسية.

نلاحظ أن كل المبحوثات يفضّلن عدم الظهور بوسائل الإعلام، خاصة المرئية منها، وهذا للحفاظ على مكانتهنّ الاجتماعية، فالمجتمع المزابي لم يتعوّد على ظهور صور المرأة المزابية بالإعلام، وغيرها من وسائل النشر، فخلال الحملة الانتخابية للانتخابات البلدية، امتنعت الهيئة العرفية من وضع صور المترشّحات بالإعلانات الخاصّة بالحملة، واكتفت بوضع أسماء النساء في شكل حروف ترمز لأسمائهنّ بقوائم البلديات، أما بقوائم المجلس الشعبي الولائي الخاصة بالحملة لم توضع أسماء النساء، حتى لا تثير الرأي العام بالمجتمع المزابي المحافظ.

5- النشاطات غير الرسمية و المرأة المزابية المنتخَبة:

وحدة سياق الموضوع	وحدة التسجيل: الجملة	وحدة العد الحسابي

			ك	%
التنظيمات غير الرسمية	الجمعيات	العمل بالجمعية الخيرية(1)- التفرغ للعمل بالجمعية الخيرية(1)- ناشط بجمعية ذات طابع اجتماعي(2)-العمل بمركز للمعاقين(3)- مربية بمركز لجمعية للمعاقين ذهنيا(4)- النشاط بجمعية للمعاقين(4)- جمعيات معتمدة(4) ـ عضو بالاتحاد العام للنساء الجزائريات (6)- ناشطة بجمعية اجتماعية (8)	09	**75**
	العشيرة	- عضو بمكتب العشيرة للنساء (4) - تقديم مداخلات للنساء في إطار العشيرة (4) عضو بمكتب العشيرة للنساء (9)	03	**25**
المجموع			12	**100**

جدول رقم (27) يبين علاقة المرأة المزابية بالنشاطات غير الرسمية

من خلال الجدول نلاحظ بأن 75% تمثل اهتمام المبحوثات بالنشاط في الجمعيات، و 25% تمثل تعرّض المبحوثات لنظام العشيرة.

فالعشيرة بمزاب تساهم في السلطة المركزية في سلم المجتمع، فهي تتمتع بدور الرقيب المعنوي للعرف[1]، و من أدوارها الأساسية أيضا التكفّل بانشغالات الفئات الهشّة بالمجتمع المزابي، و هذه المهام يؤطرها الرجال بأغلبية العشائر، إلا أن بعض العشائر تملك مكاتب تعنى بشؤون النساء.

فالعشيرة تمارس دور الجمعيات، و العمل الجمعوي من أهم المظاهر السائدة بالمجتمع المزابي، حيث يتطوع الشباب لخدمة المجتمع بالإنخراط في المجتمع المدني، إلا أنه في السنوات الأخيرة، استعانت بعض العشائر و الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي بالنساء خاصة التي تعنى بشؤون المعاقين ذهنيا، فمن خلال بحثنا تبين أن 44.4 % تمثل نسبة المبحوثات اللواتي يشتغلن لدى جمعيات خيرية و جمعيات ذات طابع اجتماعي لمدة تفوق 15 سنة بالقرارة و بريان، ومشاركتهنّ بأنشطة ثقافية محلية. وقد صرّحت إحدى المبحوثات عن عضويتها بمكتب العشيرة بقصر غرداية، حيث تساهم في تنظيم

[1] - Fatma Oussedik**, Relire les Ittifaqat (Essai d'Interprétation sociologique)**, ENAG Editions, Algerie, 2007, p: 78.

المحاضرات للنساء، و تقوم بإحصاء الفتيات المتمدرسات المنتميات للعشيرة لتكريمهنّ في آخر السنة الدراسية .

و يمكن أن نستنتج بأنّ معظم المنتخبات يحظين بقبول اجتماعيّ من خلال انخراطهنّ بالعمل الجمعوي، وقد يكون من العوامل التي على أساسها تمّ اختيارهنّ من طرف مجلس باعبد الرحمن الكرثي للمشاركة بالمجالس المحلية المنتخبة.

كل هذه النشاطات الموازية لنشاط المرأة المزابية المنتخبة أكسبتها قيما كقيمة التضامن و قيمة العمل الخيري و قيمة التطوّع، و من خلال النتائج يتبيّن بأن معظم المبحوثات يحملن رأسمال اجتماعي من خلال العمل بالجمعيات، و النشاط بالعشيرة، و يلقين تقديرا وسط الجماعة، جعل هيئة باعبد الرحمن الكرثي تقوم باختيارها للمشاركة بالانتخابات المحلية.

نتائج الفرضية الثانية:

تضمّن هذا الفصل مجموعة من الجداول تتعلّق بالفرضية الثانية، و التي ترتط بين المشاركة السياسية والقيم الاجتماعية و التربوية للمرأة المزابية المنتخَبة، و على ضوء هذه الجداول حاولنا كشف مدى تأثير المشاركة السياسية على على القيم الاجتماعية و التربوية للمرأة المزابية المنتخَبة

و بعد تحليل الجداول باستعمال تقنية تحليل المحتوى، توصلنا إلى النتائج التالية:

تحاول المرأة المزابية المنتخبة التأقلم مع الفضاء السياسي الجديد من خلال التاحتفاظ بالقيم الخاصة و الاندماج في قيم المجتمع ككل، كقضية الاختلاط بلجان العمل أو أثناء الخرجات الميدانية، و تركّز على مبدأ الإحترام في العلاقات مع الزملاء حتّى و إن تواجدت لوحدها بين الرجال، و حسب المبحوثات فهنّ موظفات بإدارات حكومية و خاصة قبل المشاركة بالمجالس المحلية المنتخبة.

المرأة المزابية المنتخبة لا تتقرّب من المسؤولين و هذا ما تعتبره بعض المبحوثات أمرا ليس من قيمنا، فقد تكون خاضعة للرقابة الاجتماعية من طرف زملائها، و هذا ما يفرض عليها الإلتزام إلى حد ما.

حافظت المرأة المزابية المنتخبة على قيم تربوية متعارف عليها بالمجتمع المزابي كقيمة: الجدّية والصرامة من خلال ممارسة العمل السياسي.

صرّحت معظم النساء المزابيات المنتخبات بسفرهنّ بدون مرافق في إطار وظائفهنّ و التي يمارسنها قبل المشاركة السياسية بالمجالس المحلية المنتخبة، و أن العمل في إطار المجلس المنتخب لا يلزمهنّ على التنقّل إلى خارج الولاية.

تملك معظم النساء المزابيات المنتخبات جملة من الاستعدادات كالعمل بجمعيات خيرية واجتماعية، هذا ما أكسبها قيما كقيمة التضامن و قيمة العمل و التطوع، ما خلق لديهنّ دافعا للانخراط بالفضاء السياسي و اكتساب رأسمال اجتماعي هذا الرأسمال الاجتماعي.

لم تدخل المرأة المزابية عن طواعية للمشاركة بالمجالس المحلية المنتخبة ، و لذلك لا تولي اهتماما كبيرا بمتابعة الحصص السياسية و قراءة الجرائد إلا عند حدوث أمر مهم محليا.

ترفض المرأة المزابية المنتخبة الظهور بوسائل الإعلام المرئية و هذا حفاظا على مكانتها الاجتماعية، لأن المجتمع المحافظ يرفض ظهور المرأة بوسائل الإعلام.

تتواصل المرأة المزابية مع زملائها الأعضاء في إطار العمل، و تتحفّظ من التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ترسّخت لدى النساء المزابيات المنتخبات قيمة التضحية من أجل المجتمع و الترشح تلبية لطلب الهيئات العرفية.

بناء على هذه النتيجة التي توصّلنا إليها يمكن القول أن الفرضية تحقّقت بصورة واضحة من خلال بروز مؤشرات على محافظة المرأة المزابية المنتخبة على القيم الاجتماعية كالتضامن و التطوع و الجدّية، العمل الجمعوي، و ارتباطها بالمجتمع.

النتائج العامة للدراسة:

- نشأت المرأة المزابية المنتخبة على جملة من الاستعدادات من خلال الوظيفة و الانخراط بالجمعيات جعل منها فردا فاعلا اجتماعيا يحمل الهابيتوس و تمّ توظيفه بالحقل السياسي،إلا أنها ليست لها طموحات سياسية ، بل تمّ انتقاءها من طرف مجلس باعيد الرحمن الكرثي على أساس المؤهلات العلمية و الثقافية و خروجها إلى ميدان العمل.
- اللغة الأمازيغية (المزابية) موروث ثقافي لدى المرأة المزابية لم يتأثر من المشاركة السياسية بل تعزّز بتواجدها مع زملائها الأعضاء المزابيين.
- لم تتأثر القيم التقليدية للمرأة المزابية المنتخبة نظرا لحداثة التجربة السياسية بالمجالس المنتخبة.
- تواجد المرأة المزابية المنتخبة ضمن قائمة انتخابية تابعة لأعلى هيئة عرفية جعلها تكنّ ولاء للهيئة ومرتبطة بالمجتمع و القيم الضمنية التي اكتسبتها من الهيئة.
- تتمتع المرأة المزابية المنتخبة بمكانة اجتماعية من خلال انخراطها بالجمعيات الخيرية و الجمعيات ذات طابع اجتماعي، هذا ما جعلها تلقى قبولا اجتماعيا بالمجتمع بعد مشاركتها بالمجالس المنتخبة.
- تحاول المرأة المزابية المنتخبة الحفاظ على مكانتها الاجتماعية بعدم الظهور بوسائل الاعلام المرئية.
- كل المبحوثات لاقين الدعم من المحيط الاجتماعي، و المساندة من الأهل خاصة، فكان بذلك المحيط الأسري عاملا مساعدا في مشاركة المرأة المزابية بالمجالس المحلية المنتخبة
- وضع مجلس أعيان القرارة وضع نساء بقائمة المجلس الشعبي الولائي حتى لا تتنقّل المنتخبة من القرارة إلى غرداية.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى أنّ النساء المزابيات المنتخبات لم يكنّ ليترشّحن بالانتخابات لولا القانون العضوي المحدد لكيفيات تمثيل المرأة، فالمرأة المزابية لا تملك رأسمال سياسي قبل مشاركتها بالمجالس المحلية المنتخبة بدليل أن كل المبحوثات لم ينخرطن بأحزاب سياسية أو نقابات طلابية أو عمالية.

كما أن تواجد أغلب النساء المزابيات المنتخبات ضمن قوائم تابعة لأعلى هيئة عرفية جعلها تحافظ على ولاءها للنظام الاجتماعي ، واستعداد أغلبهنّ للترشح لعهدة ثانية مع نفس الهيئة.

فمن التساءلات التي يمكننا طرحها من خلال هذه الدراسة هي: هل ستقوم – مستقبلا – هيئة باعبد الرحمن الكرثي المشرفة على الأمور السياسية و الاجتماعية بالمجتمع المزابي بتكوين المرأة المزابية و تشجيعها على المشاركة السياسية بالمجالس المنتخبة الوطنية و المحلية ؟ و هل سيشجّع المجتمع المزابي المرأة على المشاركة السياسية بالمجالس المنتخبة بعد تقييم التجربة الأولى ؟

.

المراجـــــــع:

مراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم

حديث شريف

المعاجم و القواميس:

1- ابراهيم مذكور، **معجم العلوم الإجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975.

2- عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 2009، ط5، ج 4.

3- صقر الجبالي و آخرون، **قاموس المصطلحات المدنية و السياسية**،مركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية " شمس " ، فلسطين، 2014، ط1.

4- طوني بينيت و آخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة ، معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع**، تر سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، ط 1 ، 2010.

5- فاروق عبده فلية، **معجم مصطلحات التربية لفظا و اصطلاحا**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

6- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، 1997.

7- مصطفى حسيبة، **المعجم الفلسفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2009، ط1.

8- وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

المراجع الخاصة بالمنهجية:

9- ريمون كيفي و لوك قان كمبنهود، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ،تر: يوسف الجباعي، بيروت، لبنان، 1998، ط1.

10- رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.

11- سعيد سبعون، حفصة جرادي، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

12- صلاح الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،1982 .
13- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية –**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006.
14- مروان عبد المجيد ابراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2000.

المراجع الخاصة بعلم الاجتماع :

15- أحمد طاهر مسعود، **المدخل إلى علم الاجتماع العام**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 2011، ط1.
16- الربيع ميمون، **نظرية القيم في الفكر المعاصر بين المطلقيّة و النسبية**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1980.
17- الطاهر بوغازي، **القيم التربوية مقاربة نسقية**، منشورات الحبر، 2010،ط1.
18- ثريا التيجاني، **القيم الاجتماعية و التلفزيون في المجتمع الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، 2011.
19- ستينا لارسرود، ريتا تافرون ، **النظم الانتخابية و نظام الكوتا: الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة**، تر: عماد يوسف ، مركز تصميم لنشر المساواة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ستوكهولم ، السويد، 2007.
20- سلوى السيد عبد القادر، **الأنثروبولوجيا و القيم**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2010.
21- شحاته صيام، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى مابعد الحداثة**، مصر العربية للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2009.
22- عماد عبد الغني، **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم و الإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
23- عيسى عيسى، **نقل القيم في مرحلة الطفولة المبكرة (دراسة وصفية تحليلية لرياض الأطفال بالجزائر العاصمة)**، كتابك للنشر، الجزائر، ط1، 2014.
24- غريب سيد أحمد، **علم الإجتماع و دراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
25- غسان منير سنو، **القيمة و المجتمع**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
26- فوزية دياب، **القيم و العادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،ط2 ، 1980.
27- نبيه ابراهيم اسماعيل، **الانسان و السلوك الاجتماعي**، مركز الإسكندرية للكتاب،بدون سنة، مصر.

28- ناصر الدين الأسد، **نظرات في لغة المصطلح و في مضمونه، أزمة القيم و دور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2002.

29- ماجد زكي الجلاد، **تعلم القيم و تعليمها**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2005.

30- محمد أحمد بيومي ، **علم إجتماع القيم** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1981.

31- محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

32- محمد أحمد بيومي، **القيم و موجهات السلوك الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

33- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

المراجع الخاصة بعلم السياسة:

34- أعمر يحياوي، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

35- سعاد يوسف نور الدين، **المرأة العربية في البرلمان، التمكين الجنساني**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،ط 1، 2006.

36- سويم العزي، **السلوك السياسي في المجتمع العربي**، دار الألفة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992.

37- عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الانتخابي في الجزائر: مقاربة حول المشاركة و الممارسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري**، دار الألمعية للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2011.

38- عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

39- وصال نجيب العزاوي، **المرأة العربية و التغير السياسي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ط1، ص 164.

40- وحيدة بورغدة و آخرون، المرأة العربية، **من العنف و التمييز إلى المشاركة السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ط1.

المراجع الخاصة بمزاب:

41- بشير مرموري، **الفتاة في مزاب، تنشئتها و تعليمها بين الثابت و المتغير**، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر،ط 1، 2005.

42- حمو محمد عيسى النوري، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما و حديثا**، مطبعة البعث، الجزائر، بدون سنة طبع، ج 1.

43- محمد ناصر،حلقة العزابة و دورها في بناء المجتمع المسجدي، جمعية التراث، القرارة، الجزائر،1979.

44- يوسف الحاج سعيد، **بلدة بني يزقن من خلال المجتمع المدني**، مطبعة الآفاق، غرداية، الجزائر، 2012.

45- يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني مزاب (دراسة اجتماعية و اقتصادية و سياسية)**، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1992.

الرسائل الجامعية:

46- ابراهيم فخار، **التعليم الجامعي و القيم السوسيودينية للفتاة المزابية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسم علم الاجتماع، تخصص تربوي ديني، المركز الجامعي غرداية، 2011- 2012.

47- رشيدة بن اخلف، **النخبة السياسية النسوية الجزائرية – نائبات مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني نموذجا، مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي بجامعة الجزائر، 2012-2013.

48- زاد الخير طيطيلة، **ترقية تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص حقوق – قانون إداري، جامعة ورقلة، 2014.2013.

49- نعيمة سمينة، **دور المرأة المغاربية في التنمية المحلية و علاقتها بالحكم المحلي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص إدارة الجامعات المحلية و الإقليمية، جامعة ورقلة، 2011.2010

المجلات و الدوريات:

50- مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 02. ماي 2005، الجزائر.

51- مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،الجزائر، العدد 10، جوان 2013.

52- مجلة نقد، العدد 32، نوفمبر 2015، الجزائر.

53- مجلة مجلس الأمة، العدد 54 نوفمبر- ديسمبر 2012، الجزائر.

54- مجلة مجلس الأمة، العدد 50 جانفي- فيفري 2012، الجزائر

القوانين و المراسيم:

55- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادرة يوم 2012/01/14.

56- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 08، الصادرة يوم: الأربعاء 22 ربيع الأول 1433 / الموافق: 15 فيفري 2012.

57- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 32، الصادرة يوم:2012/05/26.

مراجع باللغة الفرنسية:

58- Baelhadj Merghoub, le développement politique en Algérie (Etude des populations de la région du Mzab), Librairie Armand Colin, Paris, France, 1972.

59- Brahim Cherifi, Le Mzab Etudes d'anthropologie historique et culturelle, Edition Sédia, Alger, Algérie, 2015

60- -Hélène VANDEVELDE, **Femmes Algériennes (à travers la condition féminine dans le constantinois depuis l'indépendance)**, Office de Publications Universitaires, Alger, 1980.

Annuaire de l'Afrique du Nord 1969, groupe de chercheurs, Edition Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, France, 1970.

61- -Revue Algérie Informations, numéro hors série, Paris, France juillet 1982.

62- Yvan Abernot et Jean Ravestein, **Réussir son master en sciences humaines et sociales**, Edition Dunod, Paris, France.

63- Revue CIDDEF ;centre d'Information sur les droits de l'Enfant et de la Femme, avril 2006.

64- Fatma Oussedik**, Relire les Ittifaqat (Essai d'Interprétation sociologique)**, ENAG Editions, Algerie, 2007

65- Actes de l'atelier, femme et développement, Edition C.R.A.S.C, Oran, aout 1995.

المقابلات:

66- سامية أحمد مردوخ (من القرارة) ، محامية بالمجلس ، الجزائر العاصمة ، يوم: 29 مارس 2016.

67- بن خليفة مريم، عضو المجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية عن حزب جبهة التحرير الوطني، غرداية، الجزائر، يوم: 2016/04/04.

68- نعيمة بلمشرح، عضو بالمجلس الشعبي البلدي زلفانة (2012 – 2016)، رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية، غرداية، الجزائر، يوم: 2016/05/11.

69- لبيض نورة، رئيسة لجنة الثقافة و الإتصال و السياحة بالمجلس الشعبي الوطني (2012 – 2017) منتخبة عن حزب التجمع الوطني الديموقراطي، الجزائر، يوم : 2016/03/10.

70- بوحامة فائزة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني (2012 – 2017) منتخبة عن حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، يوم: 2016/03/10.

71- باحمد بابا وموسى ، عضو المكتب الفدرالي لحزب جبهة القوى الإشتراكية (فدرالية غرداية)، غرداية، الجزائر، يوم : 12 /2016/04.

72- يمينة حميد أوجانة، عضو المجلس الشعبي البلدي بالقرارة (2012 – 2017)، القرارة، الجزائر، يوم: 02 أفريل 2016.

73- حريز ناصر، عضو بالمجلس الشعبي الوطني (2012 – 2017)، الجزائر، يوم: 2016/03/10.

74- د.زكرياء محمد، عضو مجلس باعبد الرحمن الكرثي، عضو مجلس الأمة، غرداية، الجزائر يوم: 2016/05/12.

75- لابشك عبد الله، رئيس المجلس الشعبي البلدي بنورة (عن القائمة الحرة) 2012 – 2017 بغرداية، الجزائر، يوم: 12 ماي 2016.

76- فخار ابراهيم، أستاذ متقاعد، ماجستير علم الاجتماع الديني، غرداية، الجزائر، يوم: 2016/05/14.

المواقـع الإلكترونية:

77- موقع مجلس الأمة: /http://www.majliselouma.dz

المحاضرات:

78- محاضرة بعنوان: **الموقف الشرعي من العمل السياسي و قضية ترشيح المرأة في الإنتخابات**، عمر بن يحي أولاد اعمارة ، 23 مارس 2012 ، غرداية.